دراسة ميدانيّة حول:

مواقف وتحوّلات في الإعلام المحلّيّ الفلسطينيّ من التعدّديّة الجنسيّة والجندريّة

إعداد: مطانس شحادة
مساعدو البحث: رأفت اغباريّة وربيع عيد

تمّوز 2016

القوس

للتعدديّة الجنسيّة والجندريّة في المجتمع الفلسطينيّ

alQaws for Sexual & Gender Diversity in Palestinian Society

المضامين

- **مقدّمة** 1
- **خلفيّة البحث** 4
- **أسلوب البحث** 6
- الفصل الأوّل: **- نتائج الدراسة الكمّيّة** 11
- الفصل الثاني: **- تحليل المقابلات** 22

- مقابلات مناطق الـ 48 23

- مقابلات مناطق الـ 67 42

- إجمال 51

الفصل الثالث: **ملخّص وتوصيات** 61

مقدّمة

ليست هذه مساحة لعرض مشاريع ونشاطات القوس، بقدر ما هي إشارة إلى توجُّهاتنا ونقاط انطلاقنا تمهيدًا لعرض موضوع هذه الدراسة التي لم تأتِ من فراغٍ، بل تُعتبَر استمراريّة لِما بُحث في السابق، حيث تنشغل القوس دائمًا بطرح السؤال التالي: "ما هو دَوْرنا؟". إنّ المشاريع التي تقوم بها القوس -سواء أكان ذلك من خلال الفعّاليّات أو الكتابات والدراسات- هي بمثابة استجابة لتساؤلات تُطرَحُ لدى إنجازنا لأيّ مشروع، محاولين ألّا تظلّ التوصيات التي تضعها القوس في نهاية وختام مشاريعها حبرًا على ورقٍ، بل نسعى لتَكُون عتبة جديدة لبحثٍ يُجيب عن الأسئلة ويخلق أسئلة جديدة مُلِحّة تتطلّب استمراريّة البحث والنشاط. ولمّا كانت هذه هي الإستراتيجيّة التي تعمل القوس بموجبها، جاء هذا البحث الذي سبقه بحثٌ أنجزته القوس في أيلول 2013 بشأن "مواقف مؤسّسات المجتمع المدنيّ الفلسطينيّة من الحقوق الجنسيّة والجسديّة" [1]، وهو بحث استطلعَ مواقف وآراء مؤسّسات المجتمع المدنيّ الفلسطينيّة بشأن مفهوم الحقوق الجنسيّة والجسديّة. وتتطرّق الدراسة إلى كيفيّة تعامل تلك المؤسّسات مع الحقوق المذكورة، فضلًا عن اعتمادها على مقابلات شخصيّة مع أصحاب الشأن بغية رفع الوعي الاجتماعيّ لهذه القضايا. اُختُتِمَ البحث بتوصياتٍ استندت القوس إليها لتفعيل برامجها ونشاطاتها في الحقل، ومن تلك التوصيات أنّ ثمّة ضرورة للتواصل بين المؤسّسات الفاعلة في الحقل مع وسائل الإعلام، وذلك انطلاقًا من إدراك الأهمّيّة التي يشكّلها الإعلام باختلاف أنواعه على الجيل الشابّ، وانطلاقًا من التوصية التي وردت في الدراسة السابقة لتزويد الإعلاميّات والإعلاميّين بالموادّ والمعرفة في موضوع الحقوق الجنسيّة والجندريّة. وجدت القوس أهمّيّة كبيرة في دراسة وبحث مواقف الإعلام الفلسطينيّ من قضايا التعددية الجنسيّة والجندريّة، لتكون هذه الدراسة فرصة ليست للبحث المعرفيّ فحسب، بقدر ما تشكّل أيضًا خطوة مهمّة في عمليّة التشبيك بين القوس والمؤسّسة الإعلاميّة الذي بدأته القوس من خلال نشرها لسلسلة مقالات في جهات إعلاميّة، إلّا أنّ هذا البحث يتجاوز مسألة النشر الذي منح القوس مساحة حرّة لطرح وجهة نظرها وخطابها إلى التشبيك المباشر مع العاملين في الحقل الإعلاميّ بالإضافة إلى البحث في الإعلام نفسه. أمّا أبرز التوصيات التي وردت في البحث "مواقف مؤسّسات المجتمع المدنيّ الفلسطينيّة من الحقوق الجنسيّة والجسديّة": ضرورة عمل الجمعيّات الفاعلة في المجال مع الجمهور الواسع في ما يتعلّق بالحقوق الجنسيّة والجسديّة لا مع شريحة المثليّين والمثليّات

١. همّت زعبي، 2013. مواقف مؤسّسات المجتمع المدنيّ الفلسطينيّة من الحقوق الجنسيّة والجسديّة، القوس للتعدّديّة الجنسيّة والجندريّة في المجتمع الفلسطينيّ.

ومتحوّلي الجنس فحسب. كذلك شدّد البحث على نقطة أساسيّة اعتبرتها القوس ركيزة في عملها في هذا المجال، ألا وهي التشبيك بين المؤسّسات الفاعلة في الحقل والإعلام، وذلك لتزويد الإعلاميّين والإعلاميّات بالمعرفة في الموضوع من خلال توفير الأدوات للتعامل مع هذا الموضوع، وهو ما يسهم في الاستفادة المتبادلة بين القوس ومجموعة الإعلاميّين المحاوَرين أو الذين سيجري التعامل معهم لاحقًا في نشاطات القوس، حيث تقدّم القوس الأدوات المعرفيّة والإمكانيّات اللازمة لتناوُل هذه الموضوعات، وفي المقابل تتعلّم القوس من تجربة الإعلاميّين وإمكانيّاتهم المهنيّة المتوافرة. وممّا يجدر بالإشارة إليه أنّ القوس لا تفرض على الإعلاميّين أو المؤسّسة الإعلاميّة نفسها رؤية جاهزة بتوجُّه فوقيّ، بقدر ما تقدّم ما لديها من تجربتها في الحقل مستعينةً بالإعلام وتجربته أيضًا -كلٌّ ضمن مساحته وإمكانيّاته الخاصّة.

يجدر لفت الانتباه إلى أنّ هذا البحث هو الأوّل من نوعه، حيث لم تتطرّق أبحاث ودراسات سابقة إلى مسألة تناول أو عدم تناول الإعلام الفلسطينيّ والعربيّ لقضايا التعدّديّة الجنسيّة والجندريّة أو لمحاورة الإعلاميّين في هذه الموضوعات التي يتناولونها ويكتبون عنها. هذا يُشير إلى عدم توافر المراجع والمصادر التي يمكنها أن تشكّل أدبيّات نتّبعها في بحثنا هذا، فكانت الدراسة التي صدرت بشأن المواقف من الحقوق الجنسيّة والجندريّة مرجعًا من خلال التوصيات، بالإضافة إلى المقابلات التي أُجْرِيَت مع الصحفيّين والإعلاميّين، إذ لم تعتمد القوس في هذه الدراسة على الأخبار والموادّ المنشورة في وسائل الإعلام فحسب، بل بحثت المواقف والأفكار والتوجّهات المختلفة لدى العاملين في تلك الوسائل الإعلاميّة، الأمر الذي يجعل هذه الدراسة بداية لبحثٍ أو دراسات مستقبليّة من شأنها أن تشكّل جميعُها مرجعًا أساسيًا لبحث الموضوع. ما قامت به القوس في هذا البحث هو عمليّة رَصد تضمّنت عددًا من وسائل الإعلام المقروءة من صحفٍ رئيسيّة ومجلّات تنوّعت في ما بينها بِرُؤاها وتوجُّهاتها المختلفة.

لم يهتمّ البحث بالمواقف الشخصيّة بالدرجة الأولى، أو بتحليلها، بقدر ما شغلَهُ إبراز هذه القضيّة إلى الحيّز العامّ ومناقشتها، ولا سيّما بعد الأحداث والمواقف التي عصفت بالرأي العامّ في السنوات الأخيرة، كسَنّ قانون زواج المثليّين على المستوى العالميّ، أو القيام بتضييقات وعنف تجاه مثليّين أو متحوّلين في أماكن متفرّقة في العالم، وعلى وجه الخصوص المواقف التحريضيّة من قِبَل جهات وشخصيّات عامّة في المنطقة والبلاد، الأمر الذي شغل الناسَ وسط تجاهل من بعض الجهات الإعلاميّة تارةً، أو تحريض مشابه بوعي أو بلا وعي.

كما تجدر الإشارة إلى أنّ نشاط القوس المتزايد في السنوات الأخيرة أسهَمَ في أنْ ترصد بعضُ الجهات الإعلاميّة تلك النشاطاتِ لتخلق خطابًا آخَرَ في المساحة الإعلاميّة نفسها.

يرصد البحث جانبًا من واقع الإعلام الفلسطينيّ محاوَلةً لإحداث تغيير حقيقيّ في ما يتعلّق بقضايا التعدّديّة الجنسيّة والجندريّة، للارتقاء بالإعلام من خلال تناولها الموضوعيّ المعتمِد على العِلْم والأدوات المعرفيّة لتلك القضايا، وبالتالي لرفع الوعي تجاه التعامل مع تلك القضايا وأصحابها من فئات عديدة.

كما يقدّم البحث توصيات للإسهام في النهوض بالإعلام الفلسطينيّ والمجتمع من خلال تشديدها على التواصل مع الصحفيّين والإعلاميّين ضمن حيّز يتجاوز هذا البحث والتعاون معهم من خلال ورشات وأيّام دراسيّة. كذلك تتطرّق التوصيات إلى ما انطلقنا منه، وهو التشبيك مع وسائل الإعلام للارتقاء بالخطاب ورفع الوعي عبْر الإفادة والاستفادة المتبادلة.

تم تنفيذ مشروع البحث، واصدار هذه الدراسة بالتعاون مع مؤسسة هينرش بل – مكتب فلسطين والادرن.

خلفيّة البحث

تشكّل وسائل الإعلام، بمختلف أنواعها وتوجّهاتها، منبرًا هامًا للتأثير على الرأي العامّ وتغيير وعي أفراد المجتمع وصقله في شتّى المجالات، سياسيًا واجتماعيًا، محلّيًا وعالميًا، ومن المفروض أن تكون منصّة هامّة وأساسيّة لطرح أيّ نشاط فكريّ ونقديّ. بَيْدَ أنّه، في الوقت ذاته، لا يعمل الإعلام بمعزل عن علاقات القوى المجتمعيّة، وإنّما يتأثّر ويؤثّر ويتفاعل مع المباني الاجتماعيّة والسياسيّة القائمة، ويخضع في كثير من الحالات لقيود ورقابة ناتجة من الواقع الاجتماعيّ والسياسيّ. في هذا الواقع، يتأثّر دَوْر وسائل الإعلام في طرح مواضيع مغيَّبة أو منعها من المشهد العامّ أو الحيّز العامّ، وفي تشكيل الرأي العامّ حولها، وبخاصّة المواضيع التي تُعتبَر غير تقليديّة في مجتمعات محافِظة كالمجتمع العربيّ، كمواضيع المثليّة الجنسيّة والمثليّين، يتأثّر من مباني القوى الاجتماعيّة القائمة بين وسائل الإعلام والمجتمع، وعلى وجه التحديد يتأثّر من قناعات وقواعد عمل غير مكتوبة بين وسائل الإعلام والمجتمع، وبخاصّة في غياب قوانين رسميّة ترسم قواعد اللعبة، كما هو حال الإعلام العربيّ في مناطق الـ 48، أو قوانين لعبة أوضح كما هو الحال في مناطق ال 67.

بادرت "القوس" في العَقد الأخير إلى عدّة مشاريع تتيح المجال لفئات مختلفة من المجتمع الفلسطينيّ الخوض في مسائل وقضايا شاغلة وملحّة، وتحثّ على الشروع في حِوار مجتمعيّ مسؤول بشأن الأفكار التي تعمل ضدّ هيمنة الخطاب الجنسانيّ السائد، والسعي نحو بناء مجتمع غير هرميّ يذوّت ويحترم الاختلاف والتنوّع والتعدّديّة الجنسيّة والجندريّة. بالإضافة إلى ذلك، ترى القوس الإعلام تلك المساحة الهامّة والمركزيّة لطرح هذه القضايا ونقاشها، وتطمح في السنوات القادمة إلى بناء إستراتيجيّات عمل عينيّة لفهم دور الإعلام في طرح قضايا التعدّديّة الجنسيّة والجندريّة، وإمكانيّات تأثيرنا عليه أيضًا.

من خلال تجربتنا في الحقل، لاحظنا أنّ الإعلام نادرًا ما يتحدّث عن هذه القضايا، وعند التطرّق إليها نجد الكثير من الآراء المسبقة والأفكار المغلوطة حولها، بالإضافة إلى طريقة عرض الموضوع والمضمون الذي لا علاقة له، في الغالب، بالنشاط المحلّيّ الكويريّ، بل ينحصر في أخبار وتقارير إسرائيليّة أو عالميّة. غالبًا ما يكون هنالك تردُّد لدى الإعلاميّين/ات عند الحديث عن هذه القضايا، والمعظم يفضلون عدم التعامل معها أو الكتابة عنها بصورة مباشرة.

انطلاقًا ممّا قد لاحظناه، ومن وعينا لضرورة تغيير الخطاب السائد والمعتمَد في الإعلام (وإن كان التغيير المأمول في جانب من هذا الخطاب)، وجدنا من المهمّ إجراء هذه الدراسة التي تسهم في رصد ومحاولة تكوين صورة واضحة ومهنيّة عن تناول الإعلام المحلّيّ ودَوْره في هذه القضايا، بالإضافة إلى دراسة مدى تأثُّره من المجتمع ومن الأفكار القائمة في المجتمع في صدد هذه المواضيع، والإمكانيّات المتاحة للتأثير والتغيير في تعامل (أو عدم تعامل) الإعلام مع قضايا التعدّديّة الجنسيّة والجندريّة على نحوٍ أكثر مهنيّة. تحديدًا، ترمي الدراسة الحاليّة إلى:

- رصد تعامُل الإعلام العربيّ المحلّيّ، من حيث حجم التغطية الإعلاميّة والإخباريّة والتحليليّة، ومضمون هذه التغطية، والموقف تجاه المثليّة الجنسيّة والجندريّة.
- دراسة التغييرات والتطوّرات في تعاطي الإعلام العربيّ في مناطق الـ 48 ومناطق الـ 67 (أو عدم تعاطيه) مع مواضيع التعدّديّة الجنسيّة والجندريّة في السنوات الثمانية الأخيرة. اختيرت هذه الفترة تحديدًا من باب الافتراض أنّ تقدُّم نشاط "القوس" وغيرها من الجمعيّات والمؤسّسات الفاعلة في هذه الحقل، بالإضافة إلى ما شهده العالم العربيّ من حركات ثوريّة أسهمت -وإنْ على نحو ضئيل- في طرح موضوعات جنسيّة وجندريّة تتعلّق بالحرّيّات، قد أثّر -وإنْ على نحو جزئيّ- على فتح مساحات للإعلام لتناوُل مجال الحرّيّات عمومًا والحقوق الجنسيّة والجندريّة على وجه الخصوص.
- الوقوف عند الصعوبات والتحدّيات التي تواجه الإعلام المحلّيّ والإعلاميّين، وَفقًا لتقييم الصحفيّين/ات، والاستفادة من هذه الدراسة في بناء برنامج عمل يسهم في رفع مستوى المهنيّة الإعلاميّة لهذه القضايا.

أسلوب البحث

في سبيل الإجابة عن أسئلة البحث، اعتمدنا دراسةَ وبحث مجموعاتٍ شكّلت هدفًا للبحث: صحف مركزيّة محليّة ومواقع إخباريّة الكترونيّة، حيث تمّ اختيار مجموعةً من الصّحف والمجلّات والمواقع الّتي تصدر في مناطق الـ 48 وأخرى في مناطق الـ 67، وذلك من أجل محاولة تغطية كافّة المناطق. كما اعتمدنا على مقابلة صحفيّين\ات يعملون في الصّحف والمواقع الإخباريّة المشمولة في الدّراسة، بالإضافة إلى صحفيّين\ات آخرين مستقلّين.

اعتمدت الدراسة الدمجَ بين أسلوب البحث الكمّيّ وذاك الكيفيّ. يتناول الشقّ الأوّل رصدًا كمّيًا لعدد من وسائل الإعلام الفلسطينيّة في مناطق الـ 48 ومناطق الـ 67، للبحث عن مواضيع، وأخبار ومقالات متعلّقة بموضوع الدراسة. الصحف والمواقع الإخباريّة التي شملتها الدراسة كانت 8 وسائل إعلاميّة من مناطق الـ 48، وَ 6 من مناطق الـ 67 (الجدول 1). وسائل الإعلام من مناطق الـ 48 شملت صحيفة يوميّة واحدة، وخمس صحف أسبوعيّة، ومجلّة شهريّة واحدة، وموقعين إخباريّين على شبكة الإنترنت. وسائل الإعلام في مناطق الـ 67 شملت 4 صحف يوميّة وموقعين إخباريّين على شبكة الإنترنت. وقد تم اختيار الصحف المطبوعة ومواقع إخباريّة على شبكة الإنترنت فقط، لأنّها الصحافة الوحيدة التي توفّر أرشيفات ورقيّة أو إلكترونيّة. لم تشمل الدراسة الإعلام المسموع (الإذاعات)، وذلك لغياب أرشيفات عامّة ومفتوحة لتلك الإذاعات، ممّا يمنع القيام بمراجعة للبرامج ومضامينها.

اهتمّ البحث أن تغطّي هذه الصُحُفُ والمواقعُ التنوُّعَ الإعلاميَّ القائمَ في المجتمع الفلسطينيّ في مناطق الـ 48، من حيث اختيار صحف حزبيّة وغير حزبيّة، صحف تغطّي جميع المناطق الجغرافيّة للمجتمع الفلسطينيّ في الداخل، وقد ركّزنا فقط في الصحف القطْريّة العامّة، أي تلك التي تغطّي المناطق الجغرافيّة كافّة ولا تقتصر على مناطق جغرافيّة محدّدة أو بلدات (أي صحف محلّيّة) وتتناول جميع المواضيع وعدم اقتصارها على مجالات أو موضوعات محدّدة. على الجملة، بحثنا صحيفة أسبوعيّة تجاريّة، صحيفتين أسبوعيّتين تابعتين لتيارين سياسيّين، وصحيفة حزبيّة يوميّة (وهي الصحيفة اليوميّة الوحيدة التي تصدر في مناطق الـ 48). بذلك نكون قد شملنا تقريبًا كلّ الصحف المركزيّة التي تصدر في مناطق الـ 48. بالإضافة إلى ذلك، بحثنا مجلّة شهريّة تتعامل مع قضايا المرأة والشباب، وأهمّ المواقع الإخباريّة الإلكترونيّة في مناطق الـ 48.

في مناطق الـ 67، اقتصر البحث على ثلاث صحف تصدر في الضفّة الغربيّة، وذلك لعدم إمكانيّة العمل في قِطاع غزّة، وبحثنا جميع الصحف اليومية الرئيسيّة التي تَصدر في مناطق الـ 67 (ثلاث صحف)، بالإضافة إلى ثلاثة مواقع إخباريّة إلكترونية تُعَدّ من أكثر المواقع انتشارًا ومشاهَدةً. الفترة الزمنيّة التي يغطّيها البحث امتدّت من العام 2008 حتّى العام 2015. توفّر هذه المراجعة التاريخيّة إمكانيّة دراسة ورصد مواقف وتعامُل الإعلام مع موضوع الدراسة، وما إذا كان هناك أيّ تحوُّلات فيها.

الجدول 1: الصحف والمواقع المشاركة في البحث

	الوسيلة الإعلاميّة	المنطقة	نوع وسيلة الإعلام
1	ليدي	48	مجلّة تصدر شهريًا
2	الاتّحاد	48	صحيفة يوميّة
3	كلّ العرب	48	موقع إلكترونيّ
4	الصنّارة	48	صحيفة أسبوعيّة
5	فصل المقال	48	صحيفة أسبوعيّة
6	موقع عرب 48	48	موقع إلكترونيّ
7	بانوراما-بانيت	48	موقع إلكترونيّ
8	صوت الحقّ والحرّيّة	48	صحيفة أسبوعيّة
9	الحياة	67	صحيفة يوميّة
10	الأيّام	67	صحيفة يوميّة
11	القدس	67	صحيفة يوميّة
12	دنيا الوطن	67	موقع إلكترونيّ
13	معًا	67	موقع إلكترونيّ
14	زمن بريس	67	موقع إلكترونيّ

قام طاقم البحث بمراجعة جميع أعداد الصحف والمجلّات بصورة مفصّلة، وحدّد الموادّ الملائمة للدراسة، أي الموادّ التي تناولت مواضيع المثليّة الجنسيّة. أمّا مراجعة مضامين المواقع الإخباريّة الإلكترونيّة، فقد كانت بواسطة البحث عن كلمات ومصطلحات محدّدة بأدوات البحث المتوافرة في كلّ موقع. بعد تحديد الموادّ، قام الطاقم بتصنيفها وَفقًا للمتغيّرات التي حدّدها البحث، ومنها:

1. ما هي المواضيع ذات الصلة للمثليّة الجنسيّة التي تناولتها الصحافة؟
2. كيف طرحت الصحف والمواقع الإخباريّة مواضيع التعدديّة الجنسيّة والجندريّة؟
3. تصنيف النشر إلى: أخبار؛ مقالات رأي؛ تقارير إخباريّة؛ تعقيبات على أحداث.
4. تصنيف الموادّ وَفقًا للموقع الجغرافيّ الوارد في المضمون: محلّيّ: مناطق الـ 48 والـ 67؛ إسرائيليّ؛ عالميّ.
5. تصنيف الموادّ وَفقًا لأسلوب التغطية: سلبيّ؛ حياديّ؛ إيجابيّ.
6. التصنيف حسب اللغة والمصطلحات المستعملة في الإعلام عند التطرّق إلى هذه المواضيع: "لواط"؛ "سحق"؛ "مثليّين ومثليّات"؛ "كوير". ولقد جرى اعتماد هذه المصطلحات والعبارات ككلمات مفتاح (بحث) في المواقع الإلكترونيّة بعد إنشاء قائمة بالمصطلحات المُراد بحثها: المثليّة؛ المثليّة الجنسيّة؛ مثليّ؛ مثليّة؛ اللواط (ومرادفاتها)؛ السحاق (ومرادفاتها)؛ الفجور؛ الرذيلة؛ الجنسانيّة؛ الجندر؛ النوع الاجتماعيّ؛ النوع البيولوجيّ؛ الذكورة؛ الأنوثة؛ المخنّث؛ الهُويّة الجنسيّة؛ الميول؛ ثنائيّ الجنس؛ التحوُّل...
7. المرحلة الرابعة كانت تحليلًا إحصائيًا للموادّ.

التحليل الإحصائيّ للموادّ الصحفيّة والإخبارية يمكّننا من تقديم عرض كمّيّ لكيفيّة تناول الإعلام لموضوع المثليّة الجنسيّة، ومتابعة ما إذا كانت هناك تحوُّلات أو تغيُّرات في السنوات الأخيرة في هذا السياق، على غرار ما يلي: هل طرأ تغيُّر على حجم التغطية؟ هل كان ثمّة تحوُّل في طبيعة وأسلوب التغطية؟ هل هناك فرْق في كيفيّة تناول الموضوع حسب مكانه الجغرافيّ؟ هل حصل تغيُّر في كيفيّة التعامل القِيَميّ مع هذه المواضيع (أي هل كان ذاك في السابق تعاملًا سلبيًا ثمّ تَحوَّلَ إلى أقلّ سلبيّةً، أو إلى إيجابيّ في الأعوام الأخيرة؟).

البحث الكمّيّ لرصد تناول الإعلام الفلسطينيّ المحلّيّ مع مواضيع الجنسانيّة والمثليّة الجنسيّة يوفّر دراسةَ ما إذا كان هناك تغيُّر في حجم رصد الإعلام وتناولها لهذه المواضيع، وما إذا كانت هناك فروق بين وسائل الإعلام، لكنّه لا يوفّر إمكانيّة للإجابة عن أسئلة تتعلّق بأسباب التحوّلات، إن وُجدت، أو عدمها. للإجابة عن هذه التساؤلات، كان لا بدّ أن نستعين بأسلوب البحث الكيفيّ، الذي تُرجم في هذه الدراسة بواسطة إجراء مقابلات شخصيّة معمَّقة مع عشَرة صحفيّين من مناطق الـ 48، وعشَرة من مناطق الـ 67. المقابلات الشخصيّة توفّر فرصة للمشاركين للتعمُّق في تحليل الظاهرة المبحوثة، ولإبداء رأيهم في الموضوع على نحوٍ حرّ وصريح، وسرد معمَّق للتجربة الشخصيّة للصحفيّين العاملين في الحقل، أي إسماع أصواتٍ الصحفيّين أنفسهم. كذلك توفّر هذه المقابلات إمكانيّة فحص ما إذا كان هناك تغيُّر في تعامل

وسائل الإعلام مع هذه المواضيع في السنوات الأخيرة، ومواقف هيئات التحرير ومالكي وسائل الإعلام. المقابلات كانت بأسلوب مقابلة مفتوحة جزئيًا، وأجريت في الفترة الواقعة بين شهر آب وشهر تشرين الأوّل عام 2015. الأسئلة التي طُرحت على الصحفيّين شملت تفاصيل شخصيّة، نحو: الهُويّة الشخصيّة لكلّ مُحاوَر؛ مكان الإقامة؛ العمر؛ عدد سنوات العمل في المجال؛ الوظيفة الحالية. أمّا الأسئلة التي وجّهناها إلى الصحفيّين فكانت:

1. هل لدى الإعلاميّ تجربة شخصيّة في كتابة أخبار أو مقالات أو تغطية إعلاميّة لأحداث تتعلّق بموضوع البحث (التعدديّة الجنسيّة والجندريّة)؟ أي هل قام بصورة شخصيّة بكتابة أو تحرير أو تغطية أخبار عن الموضوع؟
2. ما مدى معرفته في الموضوع؟ هل ثمّة معرفة مسبقة بجمعيّات /مؤسّسات أو جهات مختلفة تهتمّ بموضوع التعدّديّة الجنسيّة والجندريّة وكلّ هذه القضايا؟
3. هل تعرّض لتدخُّل من قِبل محرّر الصحيفة /الموقع في كتابته عن هذا الموضوع؟
4. على وجه العموم، هل للصحيفة /للموقع سياسة تحرير واضحة للتعامل مع موضوع المثليّة الجنسيّة؟ على سبيل المثال: هل ثمّة قرارات بعدم تغطية هذه المواضيع؟
5. هل واجه تدخُّلًا أو عدم تدخُّل من الصحيفة أو الجهة الإعلاميّة في الموادّ المنشورة؟ أو هل يعرف عن حالة منعت فيها الصحيفة أو تدخّلت في نشر موادّ؟
6. هل يعرف عن حالة كان فيها تدخُّل من قِبل مالك الصحيفة أو الموقع؟
7. هل ثمّة حالات فيها رُفضت مادّة قُدِّمَت للنشر؟
8. التجربة الشخصيّة: هل طرأ تغيُّر في رأيه أو في شكل تناوله /تغطيته للموضوع خلال عمله الصحفيّ /الإعلاميّ؟
9. حسب رأي المقابَل، هل حصل تحوُّل في تعامل الإعلام الفلسطينيّ مع هذا الموضوع على مدار السنوات؟
10. هل تَحوَّل الموضوع إلى قضيّة عامّة تتعامل معها الصحف المحلّيّة؟
11. هل تملك الصحافة الفلسطينيّة المحلّيّة الأدوات المهنيّة للتعامل مع هذا الموضوع؟
12. ما هي الأدوات المطلوبة كي يتمكّن المهنيّون من التعامل مع هذه القضايا؟ هل يعتقد أنّه بحاجة إلى تدريب أو إرشاد؟ ما الذي يمكن الإسهام فيه مستقبَلًا؟
13. هل ثمّة تقبُّل لدى المجتمع الفلسطينيّ للتعامل مع هذا الموضوع؟

تجدر الإشارة إلى أنّ هذه الأسئلة كانت أسئلة رئيسيّة قمنا بصياغتها، وجرت ملاءَمتها خلال المقابلة التي تضمّنت أسئلة أخرى قمنا بالتطرّق إليها نتيجةً لإجابات وردود المقابَلين التي

كانت تدفعنا إلى التعمّق في أسئلة إضافيّة، ولا سيّما أنّ بعض الأسئلة حُذفت لعدم ملاءَمتها للبعض منهم؛ فمَن لم يغطِّ خلال فترة عمله موضوع التعدّديّة الجنسيّة والجندريّة لا يمكن أن نطرح عليه أسئلة تتعلّق بموقف الصحيفة في موضوع القبول أو الرفض، أو حول تجربته الشخصيّة، بل قمنا بطرح أسئلة عامّة تقيس وتبحث موقفه ونظرته للأمور كصحفيّ.

تعرض الأقسام التالية نتائج التحليل الكمّيّ لجميع الصحف والمواقع الإخباريّة المشمولة في البحث. القسم الثاني يعرض نتائج البحث الكيفيّ، أي المقابلات التي أجريت مع الصحفيّين الذين من مناطق الـ 48، وفي القسم الثالث المقابلات التي أجريت مع الصحفيّين الذين من في مناطق الـ 67. وقد رأينا أنّ فصل البحث الكيفيّ-النوعيّ بين المنطقتين أفضل في هذه الحالة، بسبب التجارب المختلفة بين الصحفيّين في كلتا المنطقتين، ولأنّ ملكيّة الإعلام مختلفة، والواقع السياسيّ والاجتماعيّ مختلف بين الحالتين، كما أنّ الدراسة الحاليّة لا ترمي إلى المقارنة بين الحالتين، وإنّما إلى دراسة كلّ من المنطقتين، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيّة كلّ منهما.

الفصل الأوّل

نتائج الدراسة الكمّيّة

مراجعة الصحف والمواقع الإخباريّة المشمولة في البحث تضمّنت مراجعة لجميع أعداد الصحف الواقعة في الفترة الزمنيّة المشمولة في البحث، والبحث بواسطة محرّكات البحث في المواقع الإخباريّة. من هذه المراجعة حدّد طاقم البحث 434 مادّة تناولت موضوع المثليّة الجنسيّة أو التعدّديّة الجنسيّة والجندريّة. بسبب الاختلافات الكبيرة بين وسائل الإعلام -التي شملت مجلّات شهريّة، وصحفًا يوميّة وأسبوعيّة، ومواقعَ إخباريّة- في وتيرة الإصدار وعدد صفحات الجريدة وعدد الأخبار الواردة في وسيلة الإعلام، لا يمكن في هذه الحالة مقارنة حجم التغطية للموضوع بين وسائل الإعلام أو استخلاص نتائج مقارنة بين وسائل الإعلام المشمولة في البحث. فعلى سبيل المثال، ليس من السهل مقارنة ما ينشره موقع إخباريّ من موادّ يوميّة، عددها وحجمها، مع ما تنشره مجلّة أسبوعيّة أو صحيفة أسبوعيّة. كذلك إنّ هذه الدراسة غير مهتمّة بدراسة مقارنة بين وسائل الإعلام ذاتها، وإنّما تتعامل مع الإعلام ككلّ، ووسائل الإعلام المشمولة هي مجتمع الدراسة ووحدة البحث لا كلّ وسيلة إعلام على حدة. وعلى الرغم من الصعوبة البالغة في تحديد حصّة الموادّ التي تتناول مواضيع المثليّة الجنسيّة والتعدّديّة الجنسيّة من مُجْمَل الموادّ المنشورة في وسائل الإعلام التي شملها البحث والتي قد تصل إلى آلاف الأخبار والتقارير، لا نغالي إذا قلنا إنّ حصّتها قليلة للغاية (434 مادّة فقط)، وإنّ هذا يعكس مستوى متدنّيًا من الأهمّيّة من قِبَل وسائل الإعلام في تناول موضوع المثليّة الجنسيّة أو التعدّديّة الجنسيّة والجندريّة.

الجدول 2: عدد الموادّ حسب الصحيفة /الموقع

	الوسيلة الإعلامية	عدد الموادّ	النسبة من المجموع (%)
	مناطق الـ 48		
1	مجلّة ليدي	14	3
2	جريدة الاتّحاد	32	7
3	كلّ العرب	51	12
4	جريدة الصنّارة	11	3

	الوسيلة الإعلامية	عدد الموادّ	النسبة من المجموع (%)
5	فصل المقال	18	4
6	موقع عرب 48	37	9
7	بانوراما-بانيت	16	4
8	صوت الحقّ والحرّيّة	33	8
	مناطق الـ 67		
9	جريدة الحياة	17	4
10	جريدة الأيّام	28	6
11	جريدة القدس	11	3
12	دنيا الوطن	122	28
13	معًا	8	2
14	زمان بريس	36	8
	المجموع	434	100%

أمّا من حيث تقسيم الموادّ المنشورة حسب نوع المادّة، فقد وجدنا أنّ غالبيّة الموادّ المنشورة كانت أخبارًا (311 خبرًا تشكّل نسبة 71%)، تليها المقالات بنسبة 15% (الجدول 3)، والباقي يُقسم بين تقارير ورسائل وتعليقات، بحصص صغيرة؛ أي إنّ الخبر هو المادّة الأبرز في هذا المجال.

الجدول 3: تقسيم الموادّ وَفق نوع النشر

تصنيف المواد	العدد	النسبة من المجموع (٪)
خبر	311	72
مقال	66	15
تقرير	39	9
رسالة	10	2
تعليق	3	0.7
رسم فنّيّ	2	0.6
Scripture	3	0.7

كذلك وجدت الدراسة اختلافًا في عدد الموادّ حسب السنوات، بحيث يرتفع عدد الموادّ مع التقدُّم في السنوات. في العامين 2008 وَ 2009، كانت الأعداد قليلة جدًّا، وارتفعت مع تقدّم السنوات. أكبر عدد من الموادّ كان في العام 2015، ويليه العام 2012 على نحوٍ ما يوضّح الجدول التالي (الجدول 4).

الجدول 4: تقسيم الموادّ حسب السنوات

السنة	عدد الموادّ
2008	17
2009	27
2010	44
2011	18
2012	63
2013	22
2014	53
2015	190

يمكننا القول إنّ التغيير الذي طرأ هو تغيير كمّيّ انعكس في زيادة حجم تناول وتغطية الإعلام المحلّيّ لموضوع المثليّة الجنسيّة والتعدديّة الجنسيّة والجندريّة، في السنوات الأخيرة، وبخاصّة عام 2015 الذي شهد النسبة الأكبر لتغطية وتناول موضوعات تتعلّق بالمثليّة الجنسيّة وكلّ قضايا التعدّديّة الجندريّة والجنسيّة. نستطيع أن نُحيل ذلك إلى عوامل عديدة، من بينها وجود قضايا جنسيّة وجندريّة ترتبط بالسياسة، نحو: سَنّ قوانين لزواج المثليّين؛ تعيين سياسيّين مثليّين في مناصب عليا في بعض دول العالم (وتلك أخبار جرى تناقلها بزخْم)؛ رسْم عَلَم المثليّة على جدار الفصل العنصري بجانب مخيم قلنديا؛ قضيّة نائب رئيس الحركة الإسلاميّة كمال خطيب وتصريحاته ضدّ المثليّين وزواجهم وما تبعه من جدل كبير على مستوى السياسة والجمعيّات وحضور الخطاب الدينيّ مقابل الخطاب الحقوقيّ وغيره. تلك كلّها قضايا برزت في العام الأخير، بالإضافة إلى وسائل التواصل الاجتماعيّ والانفتاح التكنولوجيّ الذي أتاح لنا الانكشاف على قضايا ومسائل عديدة، صار من السهل علينا متابعتها والتعبير عن رأينا حولها دون قيود أو رقابة. كذلك نعتقد أنّ تزايد وسائل الإعلام -ولا سيّما المواقع- وما تضيفه هذه الزيادة على المنافسة بين وسائل الإعلام هي من الأمور التي تؤثّر في هذا الموضوع،

وقد تكون دافعًا لدى البعض إلى نشر أخبار ومقالات تُعَدّ "مغرية" من حيث جذب القرّاء والمتصفّحين، أو إنّ هذا البعض فعلًا يرغب في استجلاب قرّاء جدد إلى موقعه عن طريق التوجُّه إلى فئات جديدة في المجتمع. على وجه العموم، المنافسة الإعلاميّة أسهمت في زيادة تناول هذه المواضيع [2].

تقسيم الموادّ وَفقًا لنوعيّة التعامل (تعامل سلبيّ؛ إيجابيّ؛ حياديّ) كان وَفق معايير حدّدتها الدراسة. من بين هذه المعايير عنوانُ المادّة؛ إذ يشكّل العنوان المدخل الرئيسيّ للنصّ، وقد قمنا بفحص كيفيّة تعامل العنوان مع الموضوع: هل هو إيجابيّ؛ سلبيّ؛ ساخر؛ محرّض... وثمّة معيار آخر فحص استعمال المصطلحات المستخدَمة والمكتوبة في النصّ. مثلًا، هنالك فرق كبير بين "المثليّة" وَ "الشذوذ" وَ "اللواط". وكذلك هو الأمر في حالة الحديث بشأن متحوّلين؛ فهنالك فرق بين "التشبُّه بالنساء" وَ "الانحراف" وَ "التحوُّل". هل هنالك وعي كافٍ لاستخدام مصطلحات كالتالية: "الكوبريّة"؛ "النوع الاجتماعيّ"؛ "الجندر"؛ "الهُويّة الجنسيّة"؟ كذلك درسنا ما إذا كانت المادّة هي من كتابة الموقع أو الصحيفة نفسها، أم منقولة عن وسيلة إعلام أخرى.

فحين استخدام مصطلحات محاطةً بمزدوجيْن، يمكننا فهم ذلك على أنّه لا يعبّر عن موقف الصحفيّ أو الصحيفة نفسها، بل يجري اقتباس المصطلح كما ورد على لسان الجهة المنقول منها.

الموقف: درسنا ما إذا تضمَّن الخبر /المادّة موقفًا واضحًا من قِبَل الجهة الإعلاميّة أو الصحفيّ، أم إنّهما نقلا الخبر كما هو؛

الصور: في حالة تضمُّن الخبر لصور، درسنا تلك الصور التوضيحيّة. هل هي صور مسيئة؟ هل تُوحي إلى فضائح أو "انحرافات"؟؛

المقالات: فحصنا توزيعة مقالات الرأي وَفقًا للموقف المطروح (سلبيّ؛ إيجابيّ؛ حياديّ)؛ وذلك أنّ نشر الصحيفة لمقالة رأي لا يعني بالضرورة موافقة الناشر على مضمون المقالة، ولكنّه يكتفي بنشرها فقط بخلاف أنْ تنشر الصحيفة خبرًا تختاره أو مادّة تخصّها.

2. من المهمّ الإشارة إلى أنّ هذا التحليل بحاجة إلى دراسات مستقبليّة قد تتعمّق في الأسباب أكثر، وهو ما لم ترم هذه الدراسة إلى تناوله.ما نقصده بـ "الحياديّة" هو أنّ الجهة
3. الإعلاميّة لم تُضف ملاحَظاتٍ إلى مضمون المادّة، سواء أكانت إيجابيّة أم سلبيّة، وأنّ الصحفيّ لم يُبدِ رأيه.

وجدنا أنّ 167 مادّة (أي 38.5%) كانت حياديّة [3] من حيث الموقف، وَ 162 مادّة تناولت الموضوع تناولاً سلبيًا (37%)، وَ 106 موادّ تناولته بصورة إيجابيّة (أي 24.5%). معنى هذا أنّ النسبة الصغرى من تعامل الصحافة في السنوات السبع الأخيرة كانت تناولاً إيجابيًا مع موضوع المثليّة الجنسيّة أو التعددية الجنسيّة والجندريّة، والنسبة الكبرى كانت للموقف الحياديّ الذي ينقل الخبر أو التغطية كما هي دون إبداء موقف أو رأي، يليه التعامل السلبيّ.

إذا قسمنا نوعيّة التعامل وَفقًا للسنوات، نجد أنّ التعامل الحياديّ والسلبيّ كان الأبرزَ في الفترة الواقعة بين العام 2008 والعام 2010، والإيجابيّ كان الأقلّ. منذ العام 2011 على ما يبدو حصل تغيُّرٌ ما، وبدأ التعامل الإيجابيّ مع الموادّ يرتفع بموازاة ارتفاع التعامل الحياديّ وتراجع في التعامل السلبيّ. وقد بلغ التعامل الإيجابيّ ذروته في العامين 2012 وَ 2013، حيث كان ضعفَي التعامل السلبيّ، كما شهدت هذه الفترة تراجعًا في التعامل الحياديّ أيضًا. بَيْدَ أنّ العامين 2014 وَ 2015 شهدا تراجعًا طفيفًا في التعامل الإيجابيّ دون أن نجد عودة واضحة إلى نمط التعامل السلبيّ كما كان قبل عام 2011. وللأسف لا توفّر أدوات البحث والموادّ إمكانيّة لتفسير هذه التحوُّلات والفروق في تغطية الإعلام لموضوع الجنسانيّة والمثليّة الجنسيّة.

الجدول 5: تصنيف تعامل الصحف وَفقًا للسنوات

	حياديّ ٪	سلبيّ ٪	إيجابيّ ٪
2008	47	47	6
2009	37	52	11
2010	34	59	7
2011	61	22	17
2012	27	30	43
2013	37	27	36
2014	36	36	28
2015	42	35	23

الرسم البيانيّ 1: تنصيف تعامل الصحف وَفقًا للسنوات (%)

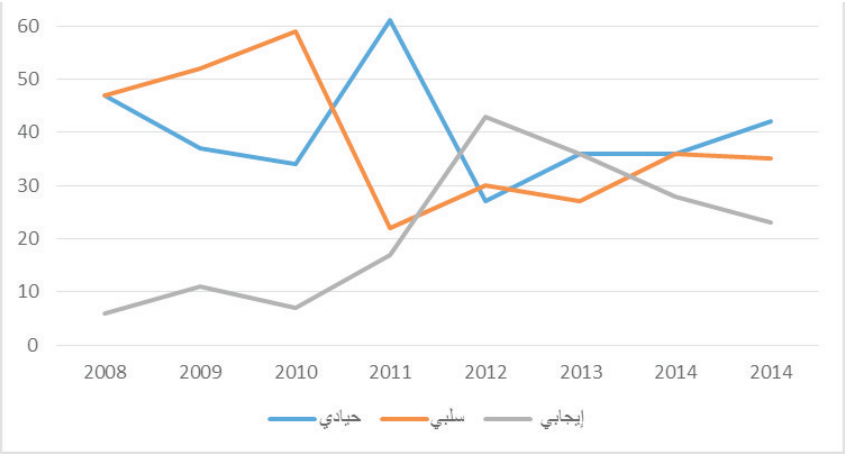

بالإضافة إلى أنماط تعامل الصحافة المحلّيّة مع مواضيع التعدديّة الجنسيّة والجندريّة والمثليّة الجنسيّة، والتحوُّلات عبر السنوات، تابع البحث كذلك التقسيمَ الجغرافيَّ للأحداث التي يغطّيها الإعلام العربيّ المحلّيّ: هل المواضيع محلّيّة (تتعلّق بالمجتمع الفلسطينيّ في مناطق الـ 48 أو مناطق الـ 67)، أم عربيّة (الدول العربيّة)، أم إسرائيليّة، أم هي مواضيع عالميّة؟ يتّضح أنّ النسبة الأعلى كانت للمواضيع الفلسطينيّة، أي تلك التي تتناول وتخصّ المجتمع الفلسطينيّ، تليها مواضيع تتعلّق بأحداث ومواضيع عالميّة، ومن ثَمّ عربيّة عامّة. يمكن تفسير هذا الاهتمام بالمواضيع المحلّيّة نتيجة لعدّة عوامل، منها القرب الجغرافيّ إلى الحدث أو الخبر، وهو ما يسهّل على المواقع تغطية هذه الأخبار؛ والقرب من حيث الاهتمام، أي إنّ هذه المواضيع أقرب إلى اهتمام الصحافة المحلّيّة والفلسطينيّة، وأقرب إلى القرّاء وتُعَدّ أخبارًا وعناوينَ "مغرية" للقراء وتفيد من حيث زيادة قراءة المواقع الإخباريّة أو الصحافة، وهي أمور برزت واضحةً من خلال المقابلات الشخصيّ

الجدول 6: تقسيم المواضع حسب مصدرها الجغرافيّ

مصدر الخبر الجغرافي	عدد الموادّ	النسبة المئويّة (٪)
محلّيّ	136	31
عالميّ	123	28
عربيّ	112	26
إسرائيليّ	63	15

استعمال المصطلحات والتسمية

ثمّة جانب آخر من اهتمام البحث، تمثّلَ في محاولة متابعة المصطلحات والتسميات التي تستخدمها وسائل الإعلام للتعامل مع موضوع "المثليّة الجنسيّة" أو "التعدديّة الجنسيّة والجندريّة"، ومتابعة ما اذا كان هنالك تغيُّر في المصطلحات المستخدَمة. وجدنا، وَفقًا للدراسة، استعمالًا متنوّعًا واسعًا للمصطلحات، منها استخدام مصطلحات ذات دلالات سلبيّة (نحو: "شواذّ"؛ "شاذّين"؛ "انحراف"؛ "فجور")، ومصطلحات يمكن اعتبارها حياديّة بعض الشيء (نحو: "لوطيّ"؛ "سحاقيّة"؛ "التشبُّه بالنساء"؛ "الرجولة"...)، ومصطلحات ذات دلالات مهنيّة (نحو: "الجنسانيّة"؛ "الجندر"؛ "المثليّة الجنسيّة"؛ "الكويريّة"؛ "النوع الاجتماعيّ"...). على الغالب، لم نجد وجهات معيَّنة لاستخدام المصطلحات حسب السنوات، أي إنّ جميع المصطلحات كانت مستخدَمَة في السنوات كافّة، كما أنّه في كثير من الحالات وجدنا استعمالًا لأكثر من مصطلح في الخبر ذاته أو في وسيلة الإعلام ذاتها [4]. على الجملة، استعمال المصطلحات لم يكن موحَّدًا في وسيلة الإعلام. وقد تكون هناك فروق حسب الصحف أو المواقع، الأمر الذي لا يمكن الاستدلال منه أنّه يعكس موقف الصحيفة من الموضوع. فلم نلحظ أيّ تغيُّر أو تبدُّل في المصطلحات واللغة المستخدَمة عبر السنوات؛ فمصطلح "المثليّة الجنسيّة" كان مُستخدَمًا قبل سنوات في الصحف وليس جديدًا. هذه الحالة تنطبق أيضًا على مصطلحات كـ "الشذوذ الجنسيّ" أو "اللواط" التي لا تزال تُستخدَم في بعض الصحف والمواقع حتّى يومنا هذا.

4. ذلك بالرغم من تطوُّر المصطلحات واللغة حول المواضيع في المواقع المثليّة والكتابات وكل الحديث عن "الإنجاز" في تغيير اللغة: http://mashallahnews.com/language/words-to-say.html

لتوضيح مسألة التعدّديّة في المصطلحات واللغة المستخدمة في الصحيفة والوسيلة الإعلاميّة الواحدة، أي استعمال وسائل إعلام لأكثر من مصطلح في الخبر الواحد نفسه أحيانًا أو في نفس الصحيفة، ممّا يشير إلى عدم وجود سياسة واضحة لدى التحرير وعدم وجود رقابة، أو إلى استعمال المصطلحات على نحوٍ شكليّ لا قِيَميّ، وقد يكون مردّ هذه "الازدواجيّة" إلى تنوّع الصحفيّين الذي يُعِدّون الأخبار والموادّ في الصحيفة الواحدة، فالصحفيّون ليسوا ذوي توجّهات فكريّة واحدة، بالإضافة إلى عدم اكتساب المعرفة والثقافة الكافية لدى جميع الصحفيّين، ممّا يؤدّي بالتالي إلى تعدّد المصطلحات وتنوّع اللغة المستخدمة والأسلوب المتّبَع من صحفيّ إلى آخر، وبالتالي من مادّة إلى أخرى، في الصحيفة الواحدة. فالخبر الذي يتضمّن تعابير كـ "المثليّة" أو "التعدّديّة الجنسيّة" قد يقابله خبر آخر في الصحيفة ذاتها يحوي تعابير كـ "الشذوذ الجنسيّ" أو "اللواط" أو "التشبُّه بالنساء" وغير ذلك من الأمثلة، بالإضافة إلى تعدُّد التعابير وتناقضها في المادّة ذاتها حين يطلق مُعِدّ المادّة على أشخاص معيَّنين بأنّهم "مثليّون" ثمّ يصفهم بِـ "الشواذّ" أو أن يذكر "المثليّة" في عنوان المادّة ليستخدمها في المضمون "شذوذًا" أو "فجورًا"... لتوضيح هذه الحالات نورد بعض الأمثلة كما جاءت في وسائل إعلام عربيّة.

دعوى قضائية ضد نبيلة وفيفي عبده بسبب القبلة الغريبة

0 Like

المحامي نبيه الوحش:

المجتمع المصري لا يتحمل هذه السلوكيات

قيام نبيلة وفيفي بهذا الفعل هو تأكيد على مصارحة الجميع بالشذوذ الجنسي والجهر بهذا السلوك خطير لأنه سيشجع من يسلكون المثلية بالجهر ايضا

(موقع «العرب»)

ممّا يلفت الانتباه أنّ غالبيّة الموادّ التي تضمّنت مصطلحات وتعابير علميّة ودقيقة هي الموادّ التي تغطّي فعّاليّات ونشاطات لجمعيّات ومؤسّسات تُعنى بموضوعات التعدّديّة الجنسيّة والجندريّة؛ ولعلّ ذلك يعود إلى أنّ مضمون الخبر أو المادّة مُعَدّ من قِبَل المنظّمين أنفسهم، ويحصل عليه الإعلاميّ جاهزًا لينشره.

جاء في بيان صدر عن طلاب من الجامعة العبرية وصلت نسخة عنه الى موقع العرب وصحيفة كل العرب جاء فيه: ""بالعربي، كوير" هو عنوان النشاط الرابع الذي بادرت إليه مجموعة الطالبات "ثوري ع كل سلطة" يوم الثلاثاء المنصرم 19.6.2012 في الجامعة العبرية. افتتحت الأمسية بكلمة للمجموعة، وعرض شرائح ضوئية تضمنت عينة من تساؤلات واستفسارات الطلاب في الجامعة حول موضوع المداخلة. تلى العرض محاضرة للناشطة ومديرة جمعية "القوس" حنين معيكي بعنوان "تاريخ الجنسانية والمثلية الجنسية من نمط حياة الى هوية". ومن ثم افتتح المجال للنقاش مع عشرات الطلاب الذين حضروا اللقاء".

هوية إنسيابية

وتابع البيان: "إن معنى العبارة "كوير" كل ما هو على خلاف مع العادي وما يعتبر"بالشرعي" والمهيمن، حيث أن الكويرية هي هوية إنسيابية لا تعترف بجوهر واحد، ولا بدور إجتماعي أو هوية جنسية مقولبة جاهزة للإستهلاك المجتمعي. كما وترفض وتتحدى رؤية الهويات الجنسية كأمور جوهرية ليس المثلية منها فقط وإنما كبنية إجتماعية. لهذا ينبغي تفكيكها تماما كما فكك الجندر والعرق من قبلها".

النظرية الكويرية

وأكمل البيان: "وقد تأثرت النظرية الكويرية كثيراً بمؤلفات ميشيل فوكو وإيفا كوسوفسكاي وجوديت باتلر إذ أنها بنيت على التحدي الفكري الذي قامت به النسوية عند تفكيك النوع الإجتماعي (الجندر) - الجوهر الأساسي للهوية النسوية وللنضال النسوي، كما وأنها بنيت على الدراسات المثلية التي فحصت وبشكل أساسي طبيعة المبنى الإجتماعي للعلاقات والهويات الجنسية".

(موقع «العرب»)

الوطنية المتفلتة

إن الذين يريدون للوطنية أن تقوم فقط –كما قال طه حسين في كتابه "مستقبل الثقافة في مصر"– على (محور الوطنية التي تحصرها الحدود الجغرافية الضيقة لأرض الوطن)، فهذا يعني أنهم يريدون وطنية فلسطينية بلا تاريخ ولا تراث ولا حضارة، تمامًا كما أراد طه حسين للوطنية المصرية، وهذا يعني أنهم يريدون وطنية فلسطينية بلا ضوابط تربطها مع قيم العروبة والإسلام، أي بمعنى آخر يريدون وطنية "متفلتة" من أي ضابط فلسطيني أو عروبي أو إسلامي، إلا من رابط الأرض. وهذا يعني أنّه –وفق حساباتهم– يكفي لوجودهم (ميلادًا وحياةً) في أرض تحمل صفة "الفلسطينية" أن يصبحوا من حملة الوطنية الفلسطينية، حتى لو خالفوا هوية هذه الوطنية في بُعدها التاريخي والتراثي والحضاري والعروبي والإسلامي. وهذا ما دفع طه حسين أن يُركز جهوده الفكرية في ناحية إعلاء شأن ((المصرية)) و((الفرعونية)) كنتيجة طبيعية لذاك الفهم الذي

ذات يوم إلى مبدأ "مثلي الجنس" كنهج حياة؟! أم أن قيم العروبة هي التي لا تزال تصرخ بملء فمها: تموت الحرة ولا تأكل بثديها؟!! ولذلك أقول بلا تردد: إذا دعانا البعض إلى أن نختار بين وطنية فلسطينية بلا قيم عروبية وبين العروبة وقيمها، فسنعيد تصحيح المفهوم الذي مسخوا به معنى

الـــزواج المثلي
خـــروج عن الدين والفطرة

د. مشهور فواز – رئيس المجلس الإسلامي للإفتاء في البلاد

إن ظاهرة المثلية الجنسية أصبحت ظاهرة عالمية وتتفاقم يومًا بعد يوم، لدرجة أنها باتت تشغل الرأي العام العالمي والدولي وأورثت الكثير من المشاكل الاجتماعية في كثير من الدول، يقف وراءها سياسيون واقتصاديون وإعلاميون وعلماء اجتماع، بالإضافة إلى المجلات والمواقع العنكبوتية المتخصصة في ترويجه.

حيث يحاول البعض من خلال هذه الأجندات أن يصوّر هؤلاء المثليّين على أنّهم أشخاص لم يختاروا ميولهم، وهم بمثابة ضحايا، والواقع على عكس ذلك تمامًا، حيث تؤكد العديد من الدّراسات العلميّة، أنّ ما يعيشه هؤلاء ليس سوى حالة نفسيّة مرتبطة بعدّة أسباب، لها علاقة بحياة الإنسان الطّفوليّة وبيئته العائليّة وما إلى ذلك، وبين النظريّتين، تبقى الكلمة الفصل للشرع الإسلامي، الذي يعتبر أنّ المثليّة الجنسيّة هي سلوك مخالف للطبيعة والفطرة الإنسانيّة، واضعًا إيّاها في إطار الأمراض

إليه. ولا ريب أن هذا الاطمئنان النفسي والاجتماعي والجنسي وتكوين الأسرة... لا يتحقق في المثلية الجنسية وبعمل قوم لوط وبالسحاق والانحرافات الجنسية باشكالها.

وعليه أجمع أهل العلم من علماء الإسلام وبابانة الشذوذ الجنسي بوجه عام، وقد ذمه الشرع بنصوص متعددة ولعن الفاعل والمفعول به.

ولا تتعارض نظرة الاسلام إلى المثلية مع النظرة العلمية: حيث يعتبر أهل الاختصاص المثليّة الجنسيّة هي بمثابة اضطراب في الهويّة الجنسيّة، ينشأ من مشاكل نفسيّة يعانيها الإنسان في هويّته العاطفيّة منذ طفولته ويكبر عليها، فيصبح لديه ميول مزدوجة نحو الجنس الذي ينتمي إليه؛ فالمثليّون في نظر الأخصائيين مرضى يحتاجون إلى العلاج والمتابعة، حتى يتخلّصوا من هذا الاضطراب النفسيّ.

لذا فلا بد أن يأخذ رجال الدين في كافة الأديان، وكذلك المدارس أيضًا، دورهم الفاعل في سبيل الحد من هذه الظاهرة والتحذير منها، ويبقى دور الأسرة في البيت هو المحور الأساس

(صوت الحقّ والحرّيّة)

في المقابل، نجد أنّ الوسائل الإعلاميّة التابعة للأحزاب السياسيّة غير الدينيّة، كالتجمّع والجبهة (فصل المقال؛ الاتّحاد)، غلب عليها التقييم الإيجابيّ أو المحايد؛ فالأحزاب التي تصف نفسها بالليراليّة تحاول أن تحافظ على هذه الصورة من خلال الموادّ التي تنشرها، فهي إمّا تنشر موادّ مهنيّة، وإمّا تنشر موادّ محايدة تخدم موضوعيّة الإعلام، وذلك بخلاف الوسائل الإعلاميّة الأخرى غير التابعة لأحزاب أو لحركات دينيّة، والتي تعتمد الترفيه أكثر والأخبار الاجتماعيّة، فهي تغطّي أنواع الأخبار والموادّ كافّة، فنجد أنّ موادّها تتنوّع ما بين الإيجابيّة والمحايدة والسلبيّة.

تاريخ النشر : 06-06-2015

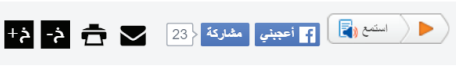

رام الله - دنيا الوطن

قالت نوال السعداوى، الكاتبة والناشطة فى مجال الدفاع عن حقوق المرأة، إن قضية "المثليين" كبيرة وسياسية وأخلاقية، لأن ثلث العالم "مثليين"، لدرجة أنه تم تغيير القوانين فى أمريكا وأوروبا حتى تناسب "المثليين"، وتغيرت قوانين الزواج بإباحة زواج الرجل والرجل.

وأضافت "السعداوى" فى حوارها مع الإعلامية هند فرحات ببرنامج "حد يفهمنا" المذاع عبر فضائية "العاصمة"، أن ذلك ليس سببه التربية ولكن هناك صدمات فى الحياة، قائلة: "معظم من أتونى فى العيادة من مثليين كانت المرأة تتعرض لصدمة فى رجل "دنىء" مما جعلها تكره الصنف كله وكذلك بالنسبة للرجل، فلا بد أن نفهم أسباب ذلك ولا ندين ذلك".

واكدت "السعداوى " على ان ممارسة "الشذوذ الجنسى " يعد حرية شخصية قائلة : انا الا امانع ممارسة الشذوذ الجنسى , و الكل حر فى تصرفاته , وأنا لدى صديقات يمارسن الشذوذ الجنسى

واعتبرت السعداوى، أن ظاهرة "المثليين" ليست ظاهرة مرضية ولكن لها أسباب، حيث إن المثليين طبيعيون ويوجد منهم عباقرة- حسب تعبيرها.

(موقع "دُنيا الوطن")

الحركات الإسلاميّة؛ فمراجعة كلّ ما نُشر في تلك الصحف يشير بوضوح إلى تعامل سلبيّ لما فيها من توجُّه من خلال الفكرة أو اللغة المستخدمة، والأسباب واضحة، وهي التوجّه الدينيّ الإقصائيّ البارز.

من نتائج الدراسة الأوّليّة هذه، يتّضح أنّ الإعلام الفلسطينيّ المحلّيّ لا يتجاهل في السنوات

الأخيرة موضوع المثليّة الجنسيّة والتعدديّة الجنسيّة والجندريّة، حيث لم يعد موضوعًا محظورًا أو خارجًا كلّيًا عن إطار الشرعيّة في المجتمع الفلسطينيّ، على الأقلّ من حيث التغطية ونقل الخبر أو الكتابة عن الموضوع. واضح كذلك أنّ أسلوب تعامل وسائل الإعلام لم يعد بمعظمه سلبيًا كما كان في السابق، وأنّ هناك تنوُّعًا أكبرَ في التعامل مع الموضوع، ولم تعد الأفكار والمواقف المسبقة والانطباع الشعبويّ العامّ هي التي تحدّد أساليب تعامُل غالبيّة الإعلام الفلسطينيّ، بل هناك تعدّديّة قد تعكس موقفًا شخصيًا لدى الصحفيّ أو وسيلة الإعلام ذاتها، أو قد تُجاري التغيُّرات والإغراء كما جاء سالفًا. لا يمكن أن تدلّ هذه المعلومات على مواقف شخصيّة لدى الصحفيّ أو وسيلة الإعلام. كذلك إنّ غالبيّة المواضيع التي تغطّيها أو تتعامل معها وسائل الإعلام هي مواضيع محلّيّة، وهذا لا يعود، كما نرى في الكثير من الأخبار أو التقارير، إلى حصول تغيير ما في وسائل الإعلام نفسها فحسب، بل كذلك إلى استعداد أفراد من المجتمع للكشف عن هُويّتهم الجنسيّة وإعلانها، وقد تنبع من وجود مؤسّسات الفلسطينيّة تتعامل بمهنيّة وموضوعيّة مع هذه المواضيع وتعمل على رفع الوعي بشأن هذه المواضيع في المجتمع الفلسطينيّ. بالطبع هذه الفرضيّات لا يمكن إثباتها عن طريق رصد كمّيّ لتعامل وسائل الإعلام مع موضوع المثليّة الجنسيّة فقط، بل تتطلب استخدام أدوات بحث مختلفة تُمكّننا من دراسة معمّقة لهذه الجوانب، من بينها فهْم مواقف الصحفيّين ووسائل الإعلام، أو تأثير تعدّد وزيادة وسائل الإعلام -وبخاصّة الإلكترونيّة- على المشهد الإعلاميّ عامّة وعلى تعامُل الإعلام الفلسطينيّ مع مواضيع كانت تُعتبر في السابق خارج سياق المواضيع الشرعيّة، وتأثير تنافس وسائل الإعلام على القارئ العربيّ في خوض هذه المواضيع، وطبعًا ما إذا كانت هناك قيود على تعامل الصحفيّين ووسائل الإعلام مع هذه المواضيع. بغية تحقيق ذلك، كان لا بدّ من الاستعانة بدراسةٍ كيفيّةٍ معمَّقةٍ تتركّز في الصحفيّين أنفسهم وطرح هذه الأسئلة كافّة، وهذا ما قمنا به في الشقّ الثاني من الدراسة، وذلك بواسطة إجراء مقابلات شخصيّة معمَّقة مع عشَرة صحفيّين من مناطق الـ 48 وعشْرة من مناطق الـ 67، ابتغاءَ التوسّع في فهم تعامُل الإعلام العربيّ مع موضوع المثليّة الجنسيّة. نتائج الأبحاث تُعرض في الفصلين الثاني والثالث.

الفصل الثاني

تحليل مقابَلات

يرمي هذا القسم إلى دراسة مواقف وتعامل الصحافة والصحفيّين المشاركين في المقابلات تجاه موضوع المثليّة الجنسيّة دراسةً معمَّقة، وذلك عبْر تحليل مقابلات شخصيّة أُجْرِيتْ مع مجموعة متنوّعة من الصحفيّين والمحرّرين تعمل في وسائل الإعلام العربيّ، المكتوب والمسموع، المطبوع والإلكترونيّ، من مناطق الـ 48 ومن مناطق الـ 67. في اختيار الصحفيّين، أخذت الدراسة بعين الاعتبار تمثيل المناطق الجغرافيّة في مناطق الـ 48 وتمثيل الصحف التجاريّة والصحف الحزبيّة، والصحافة المطبوعة والصحافة الإلكترونيّة والصحافة المسموعة. تضمّنت المقابلات أسئلة شبه مغلقة، ونُفّذت في الفترة الواقعة بين شهر حزيران وشهر آب من عام 2015. تتيح هذه المقابلات إمكانيّة التوسّع في قراءة مواقف وتجارب الصحفيّين في هذه المجالات، وتوفّر لهم إمكانيّة التعبير على نحوٍ حرّ وموسَّع عن آرائهم وتعاملهم مع هذه المواضيع، وما إذا كانت ثمّة معيقات تؤثّر على طبيعة وإمكانيّة تناوُل هذه المواضيع والأخبار خلال عملهم. إجابات الصحفيّين عن الأسئلة تنبع من تجاربهم الصحفيّة الشاملة التي قد تتكوّن من تجارب عمل في أكثر من وسيلة إعلام وليس بالضرورة من مكان العمل الحاليّ الذي يعمل فيه.

ما يهمّنا في هذا الجزء من الدراسة هو التعمُّق في مقابلة الصحفيّين والمحرّرين في فهم كيفيّة طرح الصحف أو المواقع الإخباريّة مواضيعَ التعدّديّة الجنسيّة والجندريّة والمثليّة الجنسيّة؛ هل هناك قيود على تناول هذه المواضيع من قِبَل هيئة التحرير أو مالكي وسائل الإعلام؟ نقوم بمحاولة تشخيص مواقف وآراء الصحفيّين في الموضوع المطروح وانعكاسها في عملهم، بالإضافة إلى مدى معرفتهم في هذه المواضيع، والصعوبات والتحدّيات التي يواجهها الإعلاميّون خلال تغطيتهم لهذه القضايا، وما إذا كانت هناك فروق في التعامل مع هذه المواضيع وَفقًا لنوع ملْكيّة الصحيفة /الموقع (حزبيّ أو تجاريّ) وتأثير سِنّ الصحفيّ وثقافته أو انتمائه إلى إطار حزبيّ يؤثّر على مرجعيّاته الفكريّة. وفي النهاية نحاول استنتاج ما يحتاجه الإعلاميّون للتعامل مع مواضيع التعدّديّة الجنسيّة والجندريّة في المستقبل. انطلاقًا من اقتناعنا باختلاف تجارب ومكانة وأنواع ملْكيّة وسائل الإعلام بين المناطق الفلسطينيّة

في الـ 48 والـ 67، والحالة السياسيّة والاجتماعيّة المختلفة بين المنطقتين، وجدنا أنّه من المناسب عرض تحليل كلّ من فئتَي المقابلات منفصلة عن الأخرى.

مقابلات مناطق الـ 48 [5]

قبل الخوض في الأسئلة المعمَّقة عن تعامُل الصحافة الفلسطينيّة مع موضوع المثليّة الجنسيّة، كان لا بدّ أن نستوضح بشأن تجربة الصحفيّ الشخصيّة وموقفه الشخصيّ من هذا الموضوع. لذلك فحصنا في البداية موقف الصحفيّ ومستوى معلوماته في موضوع المثليّة الجنسيّة والتعدديّة الجنسيّة والجندريّة، عبْر السؤال: ماذا تعرف/ين عن المثليّة الجنسيّة، والتعدديّة الجنسيّة والجندريّة، والجنسانيّة عمومًا؟

وَفقًا لأقوال الصحفيّين، وجدنا أنّ موضوع البحث معروف ومفهوم لدى غالبيّة المقابَلين، أي أنّه ليس غريبًا عنهم من حيث المضمون، دون أن يعني هذا أيّ شيء عن عمق المعرفة أو مستويات المتابعة وموقفه الشخصيّ من الموضوع ومدى دقّة المعلومات والمعرفة التي لديه ومصادرها. بطبيعة الحال، هناك بعض الاختلاف في مستويات المعرفة وأسلوب تعريف المصطلح والتعامل معه. وجدنا حالات يحمل أصحابها عن الموضوع معرفة سطحيّة، وحالات يحمل أصحابها معرفة أكثر عمقًا.

أبرزت النتائج أنّ هناك اختلافًا في تعامل الصحفيّين مع الموضوع؛ فبعضهم تعاملوا تعاملًا إيجابيًا، وبعضهم تعاملوا بحياديّة مع الموضوع، والبعض الآخر أبدَوْا مواقف رافضة للموضوع، على النحو حسب التالي: في تعريف موضوع المثليّة الجنسيّة، وجدنا فَرقًا بين الصحفيّات والصحفيّين وفَرقًا ناتجًا بمستويات التديُّن أو المحافَظة الدينيّة والاجتماعيّة. الصحفيّات المقابَلات أبدينَ موقفًا إيجابيًا يتقبّل المثليّة الجنسيّة ويرى فيها أمرًا شخصيًا وحقًا فرديًا، بينما وجدنا أنّه حين تعود مرجعيّة الصحفيّ إلى القيم الدينيّة يدفع باتّجاه عدم تقبُّل المثليّة الجنسيّة ويتعامل معها وَفقًا لشرائع الدين.

على سبيل المثال، *قال صحفيّ يعمل في صحيفة تابعة لإحدى الحركات الإسلاميّة ("يوسف"): "أعرف أنّ المثليّة الجنسيّة هي شذوذ في الميل الجنسيّ عند الذكور أو الإناث، حيث ترغب الأنثى أنثى أخرى جنسيًا، وكذلك الذكر، وهذا ميل غير طبيعيّ في العلاقات الجنسيّة لا ينتج*

5. الأسماء الواردة في هذا القسم جميعها أسماء مستعارة.

عنه إنجاب أو حمل". وثمّة صحفيّ آخَر، يعرّف نفسه كمتديّن ("سامر"): "معرفتي عن الموضوع تنحصر في قراءة عدّة مقالات علميّة وغير علميّة، بالإضافة إلى دراستي مَساقَيْن في إطار الجامعة موضوعهما الجندر وآخر حول "الشذوذ الجنسيّ والدين الإسلاميّ"، بالإضافة إلى قراءة بعض الفصول في كُتب شرعيّة تحاول التطرّق إلى الموضوع والتعامل معه شرعيًا بحسب الإسلام. أنا أعتبر نفسي إنسانًا متديّنًا، ولا أفصل إيماني عن قضايا جدليّة تتعلّق بالحلال والحرام وللدين موقف منها؛ ولذلك أهتمّ بمعرفة موقف الدين. أنا أعتبر أنّ التعريف الدقيق للظاهرة هو "الشذوذ الجنسيّ".

الموقف الحياديّ، الذي يعني تقبُّلَ الحالة أو الواقع من منطلق احترام خصوصيّة واختيارات الأشخاص دون أن يحمل موقفًا أيديولوجيًا مُدافعًا، ودون أن يعكس قناعة شخصيّة بالمثليّة الجنسيّة، وطبعًا لا يهاجمها أو يرى فيها، علنًا على الأقلّ، "شواذّ" أو "حرامًا" من منطلقات دينيّة، هذا النوع يعبّر عن تعريف نمطيّ تقليديّ جنسيّ للمثليّة الجنسيّة دون أن يعبّر عن موقف مهاجم أو متقبّل. على سبيل المثال، قال أحد الصحفيّين ("رامي"): *إنّ الجندر هو التصنيف على أساس الجنس، وأمّا المثليّة الجنسيّة فهي الانجذاب الجنسيّ وممارسة الجنس بين أبناء الجنس الواحد (ذكر مع ذكر، أو أنثى مع أنثى). أمّا "طارق" -وهو كذلك صحفيّ- فقال إنّ "المثليّة هي ميول وانجذاب أشخاص من الجنس نفسه بعضهم إلى بعض ميلًا عاطفيًا وجنسيًا، ذكر مع ذكر وأنثى مع أنثى، والجندر هو ما يتعلّق بالرجولة والأنوثة". بينما عبّر "جمال" -وهو صحفيّ- عن موقف تجاه المثليّة الجنسيّة بقوله: "أعرف عن الموضوع من خلال الأخبار من أصدقاء. شخصيًا ليس لديّ أصدقاء لديهم هذه الميول، ولا معرفة دقيقة. لكن خلال العمل التقيت أشخاصًا من هؤلاء. وأذكر أنّه عندما كنت أعمل قبل عدّة سنوات في إحدى الصحف القُطْرية الكبيرة، ومكاتبها في الناصرة، كان شاب مثليّ يتردّد على مكاتب الصحيفة، وكنت أعامله كشخص عاديّ؛ فهذه قضيّته". وهنالك موقف مشابه عبّر عنه "جواد" (وهو صحفيّ مخضرم يحمل تجربة عمل طويلة في حقل الصحافة)، إذ قال: طبعا أعرف عن هذا الموضوع. مطّلع على الموضوع في العالم ومحلّيًا وعلى التجربة في العالم العربيّ والجدل حولها، وعلى صلة بجمعيّات نسائيّة، وكنّا نتلقّى بيانات من الجمعيّات المثليّة، وكنت أتعامل باحترام بغضّ النظر عن الموقف الشخصيّ وأُبقي على العلاقات بهم".* هذه المواقف تعبّر عن اجتهاد من قِبَل الصحفيّين في التعامل مع الموضوع تعاملًا مهنيًا يقبل بوجود المثليّة الجنسيّة كواقع حقيقيّ دون أن يعبّروا عن موقف قِيَميّ واضح تجاه الموضوع.

في المقابل، اتّضح أنّ هناك موقفًا متقبّلًا عن قناعة تامّة وفهم عميق لموضوع المثليّة

الجنسيّة. كان ذاك أوضح لدى الصحفيّات اللواتي قابلناهنّ لهذه الدراسة، ولدى صحفيّين يتعاملون مع الصحافة كمشروع نقديّ تجاه المجتمع ومن منطلقات أيديولوجيّة ديمقراطيّة. فعلى سبيل المثال، قالت "لبنى" (وهي صحفيّة شابّة تعمل مراسِلةً لقنوات فضائيّة محلّيّة وعدّة مواقع إخباريّة: *"أعرف أنّ الجنسانيّة هي مفهوم يشمل الجنس والهُويّة الجنسيّة والتوجُّه الجنسيّ والشهوة الجنسيّة والحبّ والعاطفة... الجنسانيّة تؤثّر علينا ونتأثّر منها. هي علاقتنا مع أنفسنا وعلاقتنا مع مَن حولنا. وأعتقد أنّ فيها مزجًا بين العنصر البيولوجيّ والاجتماعيّ والأخلاقيّ والاقتصاديّ والنفسيّ والروحانيّ والدينيّ".* *"مروان" صحفيّ آخر عبّر عن اقتناع أيديولوجيّ بقوله: "أستطيع أن أقول بكلّ تواضع إنّ لديّ معلومات وافية في هذا المجال. وأعرف جمعيّات عديدة تعمل في هذا الحقل، منها جمعيّة القوس، من خلال زاوية "مثليّين ونصّ" واجتماعات ومعرفة شخصيّة بالعاملين. كذلك شاركت في ورشة لجمعيّة "أصوات" في موضوع القراءة النقديّة. أنا أميل إلى النظرية الكويريّة أكثر من المثليّة. النظريّة الكويريّة مرتبطة بنظريّات بالنقد الأدبيّ والطرح النيو ماركسيّ واليسار الجديد في العالم وكلّ الأسئلة التي تُطرح عن البديل. كلّ الاجتهادات في هوامش الأكاديميّة الغربيّة تصبّ في الأسئلة الكبيرة حول المنظومات في العالم"*. "مريم" (صحفيّة أخرى تعمل في إحدى الإذاعات المحلّيّة) أبدت معرفة واسعة في هذا المجال، وعبّرت عن رأي داعم ومقتنع بحقّ الفرد للتعبير عن رغباته واحتياجاته وميوله، إذ قالت: "لديّ معرفة واسعة في المجال، لكوني عملت كعاملة اجتماعيّة قبل أن أدخل مجال الإعلام، كما أنّني جئت من خلفيّة عمل ونشاط في جمعيّات نسويّة، وهذا جزء من معرفتي وأصل انكشافي على الموضوع وعلى بناء صداقات مع أشخاص لديهم ميول جنسيّة مختلفة. أعرف أناسًا قبل المجال. كلّ القضايا أتعامل معها من منطلق نسويّ والحقّ الأساسيّ على الجسد من كلّ المعاني. لم أدخل لدراسة خاصّة، ولم أشتغل في هذا الموضوع. أكتفي بمعرفة الخلفية الأيديولوجيّة التي تقضي بحرّيّة البشر وحقّهم في ممارسة حياتهم كيفما يريدون".

عن السؤال "هل تعرف/ين جمعيّات /مؤسّسات أو جهات مختلفة تهتمّ بموضوع التعدّديّة الجنسيّة والجندريّة؟"، أردنا فحص معرفة الصحفيين عن مؤسّسات تعمل في هذا المجال. بغضّ النظر عن الموقف ومدى المعرفة في موضوع المثليّة الجنسيّة، على ما يبدو فإنّ غالبيّة الصحفيّين الذين أجريت معهم مقابلات لديهم معرفة بجمعيّات تعمل في هذا المجال، وإنْ بدرجات متفاوتة. حتّى في الحالات التي يعارض فيها الصحفيّ المثليّة الجنسيّة، هم يعرفون جمعيّات ومؤسّسات عمل في هذا المجال. فعلى سبيل المثال، قال "يوسف" (وهو صحفيّ يعمل في صحيفة تابعة لحركة إسلاميّة): *"لا أعرف أيّ جمعيّات بصفة خاصّة، ولكن قرأت عن*

بعضها هنا وهناك". وثمّة آخر قال: "أعلم عن جمعيّة القوس فقط من بين الجمعيّات في فلسطين. أقرأ عنهم في وسائل الإعلام، عن نشاطاتهم في الجامعات، وأسمع عنهم في الحيّز العامّ كجمعيّة للمثليّين العرب، ولكن لا أعرف الجمعيّة أو أعضاءها. بالرغم من أنّني لم أتعامل مع تلك المؤسّسات، أعرفها كجمعيّات تهتمّ بموضوع المثليّين والمواضيع الجنسيّة".

وهنالك صحفيّون آخرون قالوا إنّهم يعرفون المؤسّسات بسبب طبيعة عملهم في حقل الصحافة. على سبيل المثال، يقول "طارق": *"بحكم عملي، أُعَدُّ منكشفًا على عدد من الجمعيّات والمنظّمات المهتمّة بمجال التعدّديّة الجنسيّة والجندريّة -في مجتمعنا الفلسطينيّ في الداخل على الأقلّ-. أعرف "القوس" وَ"أصوات" في المجتمع الفلسطينيّ. لم أتعامل معهما على نحوٍ خاصّ، ولكن قمت بتغطية أحداث تتعلّق بِـ"أصوات" في مؤتمرهم. أعرف أنّهم ينظّمون ندوات وورشات عمل تتعلّق بمواضيع الجنسانيّة والمثليّة".*

بعد فحص الموقف والمعلومات، نعرض في الجزء التالي نتائج البحث في ما يتعلّق بتجارب شخصيّة في الكتابة عن موضوع المثليّة الجنسيّة أو تغطية أخبار في هذا الموضوع، من قبل الصحفيّين، أو تجربة الصحف أو المواقع التي يعملون فيها عبْر طرح السؤال: "هل لديك تجربة شخصيّة في كتابة أخبار أو مقالات أو أيّ تغطية إعلاميّة لأحداث تتعلّق بموضوعات التعدّديّة الجنسيّة والجندريّة والمثليّة؟".

توضح النتائج على نحوٍ بارز أنّ تجربة الكتابة أو التغطية الإخباريّة في هذا الموضوع تُشتقّ من الموقف الشخصيّ للصحفيّ، ومن موقف الصحيفة (أو الموقع) التي يعمل فيها. وعلى ذلك وجدنا تنوُّعًا في التجارب في هذا السياق؛ فهناك من لا يكتب منطلِقًا من موقف رافض للظاهرة، وهناك من لا يكتب لعدم وجود حاجة عينيّة، أي لم تصادفه حاجة إلى الكتابة عن الموضوع أو للقيام بتغطية إخباريّة لحدث في هذا المجال، وهناك طبعًا من يكتب ويسهم مدفوعًا بهدف توعويّ أو موقف أو تغطية أخبار الجمعيّات المتخصّصة في هذا المجال على نحوِ ما تُظهر الاقتباسات التالية:

انعكاس الموقف على التغطية أو الكتابة كان واضحًا لدى "يوسف" (الذي يعمل في صحيفة تابعة للحركة الإسلاميّة)، إذ قال: *"لم أكتب عن الموضوع باستثناء مداخلاتي عبر "الفيسبوك"، حيث أكّدت وجهة نظري الرافضة للشذوذ الجنسيّ، وانتقدت الأقوال التي تتحدّث عن كون العلاقات المثليّة شيئًا عاديًا وطبيعيًا". "سامر" الذي يعرّف نفسه بأنّه متديّن قال أيضًا: "ليس*

لديّ تجربة شخصيّة في كتابة أخبارأو مقالات أو أيّ تغطية إعلاميّة لأحداث تتعلّق بموضوعات التعدُّديّة الجنسيّة والجندريّة والمثليّة. لم أصادف حدثًا يدفعني لتناول هذا الموضوع، ولا أعتقد أنّني أمتلك المؤهّلات الكافية من ناحية علميّة لأكتب عن الموضوع. يضاف إلى هذا اعتقادي أنّ هنالك قضايا أكثر أهمّيّة في المجتمع لنكتب حولها" . على الرغم من الاتّفاق على عدم تقبُّل المثليّة الجنسيّة لدى يوسف وسامر، هناك فَرْقٌ في ترجمة الموقف في العمل الصحفيّ لدى كلّ منهما، فَرْقٌ قد يفسّر بأنّ "يوسف" يرى أنّه ملزم بإبداء الرأي المناهض والرافض كجزء من عمله الصحفيّ، أمّا "سامر" فلا يرى ذلك.

القسم الثاني من الصحفيّين الذين عرّفناهم بأنّهم أصحاب الموقف الحياديّ الذين يتعاملون مع الموضوع تعاملًا مهنيًا دون إبداء رأي قِيَميّ، تعاملوا كذلك مع تغطية الموضوع على نحوٍ مهنيّ. على سبيل المثال، يقول "رامي" عن تجربته الشخصيّة: *"لم أهتمّ بتغطية الموضوع في المجال المهنيّ، باستثناء تحرير بعض أخبار الشرطة المقتضبة المتعلّقة بهذه القضايا. مثلًا، قمت بتغطية أخبار تتعلّق بالقبض على شابّ تحوّل جنسيًا، وخبر عن تعرُّض معتقَلين لمضايقات جنسيّة من قبل السَّجّان". ويشرح "رامي" أنّ السبب وراء عدم تغطية الموضوع تغطية موسّعة لم ينبع من قرار، بل "لأنّي لم أشعر أنّ هذه المواضيع ملحّة لدرجة أن أخصّص لها حيّزًا كبيرًا من خلال التقارير التي أُعِدّها. أنا أُعِدّ تقارير تتناول مواضيع وظواهر تطرأ على واقعنا وتعكس تأثيرًا كبيرًا وألامسها كمواطن وفرد من المجتمع. هذه المواضيع لم تصادفني لأبحثها". كذلك يقول "جمال": "أجرينا لقاء في مقرّ الصحيفة مع شابّ مثليّ الجنس مصاب بالإيدز... فنحن نغطّي أخبارًا من هذا النوع... بالإضافة إلى لقاء لمجلّة ليدي مع مثليّة"*. وقد عبّر "جواد" عن هذا الموقف تعبيرًا واضحًا حين قال: *"ندر ما كتبت عن هذه المواضيع، وخاصّة في الجدل العامّ. ربّما تناولنا المواضيع كتغطية عاديّة لا أكثر"* . معنى هذا أنّهم غطّوا أخبار المثليّة الجنسيّة، لكن نفهم من كلامهم أنّ التغطية كانت كواجب العمل والصحافة فقط، وأنّ التغطية كانت وصفيّة سطحيّة لا تحمل حكْمًا.

أمّا بالنسبة للنوع الثالث من الصحفيّين، أي الداعمين مبدئيًا للتعدّديّة الجنسيّة والجندريّة، فنجد كذلك أنّ هذا الدعم لم ينعكس بالضرورة بالكتابة عن الموضوع أو التغطية الإخباريّة، ولكن عندما تكون ثمّة تغطية أو كتابة تكون عن قناعة وتحمل موقفًا قِيَميًا ولها أهداف أوسع من مجرّد نقل الخبر. على سبيل المثال، تقول "مريم" (الصحفيّة الشابّة الداعمة لحقوق المثليّين) إنّها لم تكتب أو تغطّ أخبارًا في هذا المجال: *"لم تُصادفني حالة أو موقف فَرَض عليّ أن أقوم بتناوُله إعلاميًا، ولا سيّما أنّ وظيفتي تعتمد على ما تقترحه عليّ جهة*

عملي لأغطّيه". وأضافت: "لو تسنّى لي تناول هذه الموضوعات من خلال عملي، لكنت سأكتب بكلّ تأكيد عنها" . أمّا "لبنى" فتقول: *"كتبت في الفترة الأخيرة. عندي خبرة في التغطية بشأن هذه المقالات. في الراديو الموضوع أكثر تناولًا. آخر ما طُرح هناك كان بشأن رسم علَم الفخر على جدار الفصل وردّة الفعل عليه من كلّ النواحي. كتبت مقالًا عن هذا الموضوع". وأحيانًا كنت أتعرّض لهجوم من قِبل مستمعين بسبب مواقفي الداعمة للحقوق الفرديّة عامّة والمثليّة الجنسيّة خاصّة".*

الموقف الأكثر "تطرُّفًا" كان من قبل "مروان"، حيث قال: *"طبعًا أغطّي وأكتب في هذه المواضيع. أوّل بيان نشرته في الصحيفة التي عملت بها في عام 2008 لمؤتمر "أصوات" في حيفا. ثمّ صدر بيان من عبّاس زكّور وتظاهروا ضدّ المؤتمر. نشرت بيانًا منحازًا لجمعيّة "أصوات". بعد "أصوات"، أسّسنا موقعًا إلكترونيًا إخباريًا ثقافيًا فيه زاوية تتناول موضوع المثليّين والمثليّات والجنسانيّة وتسبّبت بزوبعة هائلة. كانت هناك ردود هائلة بين مؤيّد ومعارض، وبالأساس كان هنالك معارضون، ثمّ تقلّصت المعارضة. بعد سنتين، تقرّر إجراء تحويل في الزاوية، لتحمل اسمًا آخر فتكون أشمل. ثمّ قرّرنا تحويل الموادّ لتكون ضمن الزاوية العامّة للموادّ الثقافيّة. كان ثمّة نقاش في الموضوع: هل تكون زاوية خاصّة أم ضمن زاوية عامّة؟ هل نقيم غيتو؟ أصبحت هناك عمليّة تطبيع للنصّ المثليّ ولا حاجة لزاوية، ولم يعد لنا هذا التوجّه، وأصبح جزءًا من أجندة الموقع الذي يدعم التغيير المجتمعيّ من خلال الحِوار أو الصدام دون تأتأة. ونحن في الموقع مع قضيّة المثليّين، وندفع ثمنًا جرّاء ذلك، لكن إن كنت مُناصِرًا لقضيّة يجب أن تدفع ثمنًا. العبرة الأساسيّة من هذه المحاولة أنّه عندما تتجرّأ وتعمل سيتغيّر الناس".*

بغية تفسير شُحّ التغطية الصحفيّة والإخباريّة أو الكتابات الصحفيّة بشأن هذه المواضيع، حاولنا أن نفحص ما إذا كانت ثمّة سياسات واضحة من قبل هيئات التحرير أو أصحاب المواقع والصحف أو الإذاعات العربيّة ضدّ تغطية هذه المواضيع. وقد حاولنا من خلال المقابلات توضيح هذا الجانب وتأثيره على أرض الواقع الصحفيّ عن طريق طرح السؤال: على وجه العموم، هل هناك سياسة تحرير واضحة للصحيفة /للموقع بشأن التعامل مع موضوع المثليّة الجنسيّة وقضايا الجنسانيّة والجندر؟ هل هنالك قرارات تقضي بعدم تغطية هذه المواضيع؟ وهل كان هنالك تدخّل من قبل محرّر الصحيفة /الموقع في كتابتك /تناولك لهذا الموضوع؟

يتّضح من نتائج المقابلات أنّه، في المجمل، ليس هناك سياسات أو تعليمات واضحة وقاطعة لدى محرّري المواقع أو الصحف لكيفيّة التعامل مع المثليّة الجنسيّة، إلّا -بالطبع- الصحافة التابعة للحركات الإسلاميّة التي ترفض تغطية أخبار المثليّة الجنسيّة. بل وجدنا أنّه في عدد من الحالات تعامل محرّرو المواقع -وَفقًا لما جاء في المقابلات- مع الموضوع كنوع من أنواع الترويج للموقع وبأنّه "مثير" ويمكن أن يجذب قرّاءً أو متصفّحين، دونما صلة للأمر بموقف قيميّ من الخبر أو المقال. ذاك يعني أنّ الأمر كان استعمالًا أداتيًا.

في حالة الصحافة التابعة لحركات إسلاميّة، نجد أنّ هناك موقفًا وسياسةً واضحَيْن. في هذا الصدد، يقول "يوسف": *"نحن نهتم بعدم الترويج أو التسويق لكثير من الظواهر الشاذّة، بطبيعة الحال منها "الشذوذ الجنسيّ". نحن لا نعتقد أنّ هذه المواضيع هامّة، وليست في سلّم أولويّاتنا كصحافة ذات رؤية تنويريّة، ولكن يمكن أن نطرحها لتثقيف وتوعية الناس لأيّ آفّة وظاهرة خطيرة... السياسة واضحة بشأن الموضوع، وأنا مؤمن بها جدًا. الجميع يلتزم بسياسة الصحيفة، نحن لا نتعاطى مع هذه المواضيع، وإن سبق أن جرى طرحها فالأمر كان من منطلقات تنويريّة ومن وجهة نظر دينيّة غير ترويجيّة. نحن لا ننشر إطلاقًا عن الموضوع، ولا عن أيّ موضوع ننظر إليه بريبة وموقفنا منه مبدئيّ، فنحن لا نروّج مثلًا لموضوع "الكنيست" أيضًا"*.

من جهة أخرى، وجدنا تجارب تختلف بعض الشيء حتّى لدى صحفيّين يعرّفون أنفسهم بأنّهم متديّنون، إذ قالوا إنّهم لم يواجهوا سياسات حادّة لمنع أو تشجيع التعامل مع المثليّة الجنسيّة. يقول "سامر": *"عملت في أربع صحف محلّيّة في الداخل، بالإضافة إلى بعض المواقع، من بينها مواقع عالميّة. بصورة عامّة، لم تكن في أيّ من وسائل الإعلام تلك سياسة واضحة بالتغطية بطريقة معيّنة أو بعدمها. ولم يحدث أن سمعت عن إملاءات بهذا الصدد، إلّا أنّي أظنّ أنّ هذا ينبع من عدم الانشغال بالموضوع على الصعيد المحلّيّ (على الأقلّ في السنوات السابقة)"*. ويقول "جواد": *"سياسات؟ كلّا. لم تكن سياسات في الجريدة تضع خطوطًا حمراء، أو عدم نشر بسبب تابوهات اجتماعيّة"*. يتعزّز هذا الموقف من أقوال "جمل" الذي يوضّح أنّه ليست ثمّة قرارات في الصحيفة القطْريّة التي عمل فيها تقضي بعدم التغطية؛ بل على العكس من هذا، الصحيفة تتعامل مع الموضوع على أنّه يجذب قرّاءً. أمّا في الصحيفة الحاليّة (الحزبيّ)ة التي يعمل فيها، *"فلم نواجه أيّ منع. ليست هنالك سياسة مُمَنْهَجة"*.

وهنالك موقف آخر يرى وجود فرق في سياسات المواقع وسياسات الصحافة المرئيّة أو

المسموعة، سمعناه من "طارق" الذي قال: *"أعتقد أن سياسة المواقع الإلكترونيّة تختلف عن سياسة الإذاعة أو التلفزيون في مجتمعنا. فالمواقع الإلكترونيّة تسعى لاستغلال فضول القرّاء من خلال مثل هذه القضايا التي لا يزال الكثيرون يصنّفونها في خانة الموضوعات المحظورة. أمّا في الإذاعة -حيث قدّمت برنامجًا إذاعيًا لموسمين وقمت بإعداد برنامجين أحدهما مختصّ بطرح القضايا "الجريئة والحسّاسة"-، فهناك لم تواجهني قيود على هذه المضامين".*

وقال آخرون إنّ المشكلة قائمة لدى بعض الصحفيّين لا في سياسات الإعلام. على سبيل المثال، تقول "لَنا": *"ليست هنالك سياسات تحرير واضحة، بل ثمّة جهل في الموضوع. المشكلة ليست في سياسات التحرير. المشكلة في القناعات. تشعر بمواجهة مع ناس تعمل معك في الطاقم. كذلك هناك دَوْر لنسبة المتابَعة (الريتج)، إذ يتعاملون مع الموضوع من باب الاهتمام بنسبة المتابَعة، لا من باب الاهتمام بحقوق الإنسان، ولا من قبيل التزام المهنيّة".*

يقول "مروان": *"كانت هنالك قرارات كهذه. اليوم نجدها تقلّ في الفضاء المفتوح. في المواقع العربيّة بسبب الإسهال في النشر يمرّ بيان كهذا، لأنّ المحرّر لا يفهم من هي "أصوات" أو "القوس" مثل وضع بانير لجمعيّة "أصوات" في أحد المواقع العربيّة دون أن يعرفوا أنّها جمعيّة مثليّة. أحد نجاحات آخِر عشر سنوات أنّه حتّى كمال خطيب أصبح يستعمل كلمة "مثْليّة"، بدل "لوطيّين" وَ "شواذّ"، وهذا إنجاز في تغيير استعمال المصطلحات، وهو انتصار رمزيّ أصبحت كلمة "مثليّة" شرعيّة في الصحافة العربيّة حتّى ضدّ المثليّة. الناس تتعوّد".*

إلى جانب سياسات التحرير، حاولنا أن نستوضح ما إذا صادف الصحفيّون تدخّلًا من قِبل أصحاب أو مُلّاك وسائل الإعلام، تدخّلًا أو رفضًا لنشر موادّ عن المثليّة الجنسيّة.

وجدت الدراسة، في هذه الحالة كذلك، أنّ غالبيّة الصحفيّين قالوا إنّه لم يكن تدخّلًا، على حدّ علمهم، من قِبَل مُلّاك وسائل الإعلام في هذه الجوانب، ما عدا الصحافة التابعة للحركة الإسلاميّة التي تتّخذ موقفًا واضحًا يرفض التعامل مع أخبار أو مواضيع المثليّة الجنسيّة، هذا الموقف يتردّد في جميع نواحي المقابلات. وكما وضّح "يوسف"، إنّ *"الموقف هنا مبدئيّ مثل الموقف من التجنيد في الجيش والكنيست أو الترويج لموادّ إباحيّة". بالنسبة لوسائل الإعلام الأخرى، مثلًا*، قال "طارق": *"لا أذكر أنْ تدخَّلَ أحد في المضمون أو الطرح. موضوع الحلقات التي أقدّمها كان اختياري الشخصيّ. كنّا نختار في البرنامج مواضيع وقضايا*

تشغل المجتمع العربيّ وتثير اهتمام الشباب، وقد لاحظت أنّ هذا الموضوع غير مطروق، فقرّرت أن أخوض التجربة. وقد لاقى ذلك استحسان واهتمام المتابعين، دون أيّ تدخُّل من الإدارة". يقول "وائل": *"كلّا، بل على العكس من ذلك؛ هُنالك موضوع من تجربة في وسيلة الإعلام التي أعمل فيها. هذا موضوع مُثير كثيرًا للناس ويُحقّق عدد مشاهدات عالية جدًا، ولذا يُحبّونه، تجاريًا على الأقلّ"*. كذلك يقول "جمال": *"كانوا يحبّون هذه الأخبار لأنّها تجذب القارئ... ويطلبون إعداد تقارير عنها"*. كذلك قال "مروان": *"منذ عام 2000 حتّى اليوم، كنت أشغل منصب رئيس تحرير، ولم أواجه هذه الأمور. عام 1996 كنت أعمل في صحيفة حزبيّة، وكنّا نصدر نشرة جلبت موضوعًا متعلّقًا بالمثليّة عن شابّ عربيّ يسكن في تل ابيب.* قال لي يومذاك رئيس تحرير الصحيفة: *"هل تريد أن يقولوا عن صحيفتنا إنّها صحيفة ''شواذّ / منحرفين''؟ وطبعًا لم يُنشر ما كُتب، وكان هذا الصدام الوحيد.*

وبشأن السؤال عمّا إذا رُفِض في السابق نشْر أو بثّ مواضيع أعدّها الصحفيّون المشاركون في المقابلات هم أنفسهم تتعلّق بالمثليّة الجنسيّة، وجدنا أنّ غالبيّة الصحفيّين قد أجمعوا على أنّه لم تكن لديهم تجربة من هذا القبيل. بل على العكس من هذا؛ فقد قالت "لبنى": *"في الإذاعة التي أعمل فيها، ليس هنالك قرار يقضي بأن نمتنع عن الخوض في هذا الموضوع ولا نغطّيه. نحن عَلمانيّون وندعو إلى حرّيّة البشر وضدّ كثير من الظواهر مثل الطائفيّة. ليس ثمّة سياسة واضحة من المثليّة، لكنّها تقع ضمن عدّة مواضيع نناقشها على نحوٍ عاديّ. ما يحصل متعلّق بالصحفيّين أنفسهم. هناك راحة أو عدم راحة من التعامل في الموضوع. كلّ صحفيّ يختلف تعامله عن الآخر، ولديه خَطُّه الخاصّ به، وليس هناك خطّ تحريريّ أو تدخُّل من قِبل المالك"*. كذلك قالت "مريم": *"لا، لا يحضرني موقف كان فيه رفض أو تقديم تعليمات حول ذلك"*. ويقول "جمال": *"كلّا، لم يحدث. كانوا يتدخّلون في الصياغة اللغويّة أحيانًا... خفّفوا اللهجة لأنّ الناس حسّاسون -مثلًا"*. ويقول "رامي": *"لا أذكر شيئًا من هذا القبيل، سوى أنّهم -كما قلت- يُحبّون أن يكون هناك أكبر ما يمكن من استغلال الموضوع للمشاهدات"*.

وضّحت المقابلات أنّه في أغلب الحالات لا يوجد تدخُّلَ من قِبَل أصحاب وسائل الإعلام في تناول موضوع المثليّة أو التعدديّة الجنسيّة والجندريّة، إلّا أنّ هذا لا يعني غيابها بالمطلق. فقط أشار بعض الصحفيّين، ولو بتواضع، إلى حالات كان فيها بعض التردّد لدى وسائل الإعلام من نشر مواضيع عن المثليّة الجنسيّة نتيجة خشيتهم من مقاطعة البعض ومن خسارة إعلانات، أيّ أدوات الضبط والرقابة تكون في هذه الحالة اقتصاديّة بواسطة مقاطعة نشر الإعلانات، ولا تعود إلى موقف صاحب وسيلة الإعلام بالضرورة؛ إذ قد يكون موقفه محايدًا

أو حتّى داعمًا، لكنّه يخشى عقاب المعلنين في وسيلة الإعلام أو القرّاء. على سبيل المثال، قال "سامر": *"أتوقّع أنّ غالبيّة المحرّرين في وسائل الإعلام المحلّيّة هم في الأصل غير متقبّلين لفكرة "تعدّديّة الجنس"، وغير داعمين لحقوق مثل زواج الشواذّ أو ما شابه. لكن، حتّى وإن كانت هيئة التحرير داعمة لكلّ هذا، فإنّها ستمنع نفسها من التعامل مع الموضوع بهذا الشكل خوفًا من هجوم مِن قِبل الرافضين أو مقاطعة وسيلة الإعلام". الصحفيّ "طارق" لمّح هو كذلك إلى هذا السلوك بقوله: "لا أشكّ أنّ مالك الصحيفة قلِق من فقدان بعض القرّاء نتيجة لنشر هذه الموضوعات المحظورة لدى البعض، كما أنّ هناك تهديدًا واضحًا من بعض المعلِنين الرافضين لهذا الطرح جملة وتفصيلاً".*

لاحقا، حاولنا معرفة ما إذا كان هناك تحوّل في الموقف والرأي الشخصيّ لدى الصحفيّين المشاركين عن طريق طرح السؤال "هل لاحظت أنّ هنالك تغيُّرًا طرأ على رأيك الشخصيّ، أو على إمكانيّة أو شكل تناولك /تغطيتك لهذه المواضيع خلال عملك الصحفيّ /الإعلاميّ؟"؛ إذ إنّه في بعض الحالات تتحكّم بتعامل الصحفيّ المواقفُ المسبقة والاعتقادات المسبقة المنتشرة لدى المجتمع، وقد يسهم الانكشاف أو التعامل المباشر مع الموضوع في كسر المعتقدات النمطيّة القائمة داخل المجتمع. لذلك وجدنا أهمّيّة خاصّة في فحص هذا الجانب.
على غرار إجابات سائر الأسئلة، وجدنا في هذا الجانب أيضًا نمطًا شبيهًا بالإجابات السابقة ووجود ثلاثة أنواع من التيّارات لدى الصحفيّين تنعكس في ثلاثة توجُّهات في الإجابات: الأوّل هو الموقف الحياديّ الذي لم يتغيّر فيه شيء؛ والثاني أنّه فعلًا حصل تغيير -وعلى الأغلب في اتّجاه إيجابيّ- في فهم الموضوع والتعامل معه وتقبُّله؛ والثالث أنّه لم يحدث تغيير، فمن كان لديه موقف سلبيّ استمرّ في هذا الموقف، ومن كان لديه موقف إيجابيّ استمرّ مع هذا الموقف.

الموقف الحياديّ يتّضح من أقوال "جواد" إذ قال: *"كانت قضيّة المرأة والجندر في رأس سلم أولويّاتي في العمل الصحفيّ؛ لأنّه لديّ إيمان مطلق يتعدّى الشعار: لا يمكن أن تكون هناك نهضة غير معاقة ما دام تعامل المرأة العربيّة على النحو الذي هو عليه اليوم. كنت أبحث عمّا يعزّز قيمة المرأة العربيّة، وأُبرزُ الأصوات التي تناقض الأصوات الذكوريّة. أمّا في القضايا المثليّة، وعلى الرغم من موقفي الإيجابيّ، فكانت حدّة تعاملي أقلّ بصورة عامّة، لأنّ الموضوع موجود بالسرّ في مجتمعنا. لم يكن لديّ قصص لكي أعالجها بسبب خوف المجتمع أن يفتح هذه المواضيع، أي لم تصلنا مواضيع لنكتب عنها. في حالات قليلة، كانت*

تصلنا من منتدى الجنسانيّة، مثلًا، أخبار ومواضيع كانت تجد تغطية في الصحيفة التي كنت أحرّرها. وكنت أفعل ذلك طبعًا. أنا شخصيًا لم يطرأ تغيُّر في موقفي في هذا الصدد".

من ضمن الصحفيّين الذين لم يتغيّر لديهم أيّ شيء نجد "يوسف" الذي يقول إنّ موقفه *"لم ولن يتغيّر. ورغم رفضي المبدئيّ للشذوذ الجنسيّ، فأنا مع أن نناقشهم بطريقة هادئة بهدف علاج الظاهرة؛ لأنّه باعتقادي لها خلفيّة مَرَضيّة بالإضافة إلى الأسباب الاجتماعيّة والنفسيّة* وغيرها. كذلك تبيّن الأمر نفسه من موقف "سامر" الذي قال: *"لم ألحظ تغييرًا جذريًا، إلّا أنّ هذا الموضوع وجملة من المواضيع التي تُعتبر جدليّة أحاول التعامل معها بحذر أكثر وتعمّق أكثر في الطرح. وهذا يعود إلى تزايد معيّن بالنضوج وإن لم يكتمل، بالإضافة إلى عدم الانجرار خلف عديد من مُثيري الخلافات من غير علم".*

أمّا المجموعة التي طرأ عليها تغيُّر إيجابيّ؛ فنجد من بين أفرادها "طارق" الذي أوضح أنّ *"طرحي لموضوعات الجنسانيّة والجندريّة والمثليّة والتعدّديّة الجنسيّة قد تغيّر وأصبح أكثر جِدّيّة. كلّما تعمّقت في الموضوع وبحثته من خلال مقابلات وحوارات مع أفراد أو مجموعات من هذه الفئة، كانت ثقافتك أكبر وغيّرت حتمًا من نظرتك للموضوع. لم يكن لديّ موقف مختلف وطرأ عليه تغيّر، بل إنّ الثقافة والمعرفة قد تطوّرتا"*. كذلك قال "جمال": *"أجل، طرأ تغيُّر في التفهّم أكثر. كان عندي جدار عازل. كان أيّ إنسان مثليّ أو إنسانة مثليّة يثير لديّ اشمئزاز... والتقيت أناسًا وتعرّفت"*. يقول "رامي": *"لم أتعامل كثيرًا مع هذه المواضيع لكي أشعر أنّ هنالك تغيُّرًا قد طرأ على تجربتي، ولكنّني أكثر تعاطفًا وأكثر استعدادًا للخوض في هذا البحث".*

لم يطرأ تغيُّر بسبب الدعم القائم أصلًا. وجدنا ذلك لدى "لَنا" التي قالت: *"دخلت إلى مجال الإعلام بموقف داعم وبقي داعمًا"*، وكذلك لدى "مريم" التي قالت: *"في الحقيقة، لا. إنّ رأيي الشخصيّ لم يتغيّر منذ بدأت أكوّن وعيي الذاتيّ للأمور. أحترم، وأستطيع أن أتعامل تعاملًا طبيعيًا منصفًا، وأمنح تلك المساحة والخصوصيّة للآخرين. عملي إعلاميًا لم يغيّر أو يؤثّر على رأيي، عندما عرفت أنّ بعض الأصدقاء هم مثليّون /مثليّات، اهتممت أن أعرف أكثر عن الموضوع من خلال ورشات حلقات وطاولات حِوار. أنا بصدد الانضمام إلى دورة تطرح موضوع الجنسانيّة بصورة عامّة".*

بالإضافة إلى التغيّرات في الموقف الشخصيّ، حاولنا أن نتابع قراءة الصحفيّين لمواقف

الإعلام الفلسطينيّ، والتغيُّرات التي حصلت فيه في ما يتعلّق بالتعامل مع المثليّة الجنسيّة. في هذا السياق سألنا: حسب رأيك، هل حصل تحوُّل في تعامل الإعلام العربيّ المحلّيّ مع هذا الموضوع على مدار السنوات؟

وَفقًا لأجوبة الصحفيّين، من الصعب تمييز تيّارات واضحة في هذا السياق، بل هناك تنوعٌ فائق في قراءتهم للتحوّلات التي حصلت في تعامل وسائل الإعلام مع موضوع المثليّة الجنسيّة. وعلى الأغلب، نجد أنّ القناعات الشخصيّة تجاه المثليّة الجنسيّة تؤثّر على قراءتهم لتناول الإعلام، ولكن كذلك القناعات الشخصيّة لدَوْر ووظائف الإعلام الفلسطينيّ بشكل عامّ تؤثّر تأثيرًا واضحًا على الموقف.

هناك من يرى أنّ تعامل الإعلام الفلسطينيّ، هو نوع من أنواع المؤامرات الغربيّة التي ترمي إلى تفتيت المجتمع العربيّ، وهو موضوع دخيل على المجتمع، كما قال "يوسف" الذي يرى *"أنّ هناك رفضًا عامًا للظاهرة في المجتمع، رغم أنّ بعض وسائل الإعلام تحاول الترويج للموضوع لأهداف تتعلّق بالغزو الفكريّ والثقافيّ للمجتمعات العربيّة. هذا الغزو هو السبب الكامن وراء شروع بعض المواقع والوسائل الإعلاميّة في تناول الظاهرة، لزيادة الترويج وضمان نسبة متابعة عالية من قِبَل القرّاء... لا يمكنني اعتبار ذلك تقدُّمًا، ولكنّه فعلًا تغيّر في بعض المواقع"*.

من جهة أخرى، يرى قسم آخر أنّ الإعلام الفلسطينيّ يمرّ بعمليّة انفتاح وتعدّديّة من جهة، ومنافسة كبيرة تؤثّر على تصرّفات وسائل الإعلام الراغبة في جذب قرّاء ومتصفّحين من جهة أخرى، وأحيانًا عن طريق تناول هذه المواضيع بصورة مشوّهة أو مغلوطة. المقصود أنّ التعامل مع الموضوع يتأثّر من عاملين: الأوّل هو التعدّديّة، والثاني استغلال الأمر لزيادة القرّاء والترويج لوسيلة الإعلام. بعض الصحفيّين يرون أنّ هذا تحوُّل سلبيّ، وأنّه بسبب التعدّديّة والمنافسة تطرح الصحافة مواضيع تهمّ كثيرًا المجتمعَ الفلسطينيّ. في هذا الصدد قال "سامر": *"الموضوع لا يهمّ كثيرًا المجتمع العربيّ، والزيادة في تعامل الإعلام العربيّ مع هذا الموضوع نابعة من الزيادة والتعدّديّة والمنافسة بين وسائل الإعلام العربيّة، على الرغم من أنّ المجتمع لا يتقبّل ذلك. إنّ الإعلام العربيّ المحلّيّ والخارجيّ يتحوّل مع مرور السنين إلى انفتاح أكثر بشأن الحِوار وتعدُّد الآراء في الأمور الجنسيّة عامّة والجندريّة. كذلك، من جهة أخرى، تزداد حدّة الرفض ونبذ مجرّد الحديث في هذا المجال من خلال بعض وسائل الإعلام"*.

"مريم" تعتقد: *"أنّ غالبيّة وسائل الإعلام، حين تطرح الموضوع، تطرحه بهدف واحد وهو التسويق، وبالتالي بدلًا من أن تكون هناك موضوعيّة في الطرح"*. ويرى "رامي" *أنّ التعدّديّة والمنافسة والتغطية غير السليمة هو تراجع في هذا السياق، إذ "هناك تحوُّل إلى الخلف، وفق معرفتي. الموضوع كانَ يُطرح بالسابق بانضباط وذكاء أكبر، الموضوع اليوم من أجل تهييج الرأي العامّ وإثارة زوبعات. اليوم تُجرى مقابلات مع مثليّين أو "مغيّري الجنس"، ويجري الترويج لهم للإثارة ولإثارة الفضائح، وليس للتوعية أو لتعريف الناس بالظاهرة. المهمّ هنا هو الشخص لنفتح باب "القيل والقال" وليس الظاهرة"*. يتعزّز هذا الموقف من أقوال "طارق" الذي يرى أنّه *"لا يمكن إغفال حقيقة أنّ الموضوعات المتعلّقة بالتعدّديّة الجنسيّة، المثليّة على وجه الخصوص، باتت تحتلّ العناوين الرئيسيّة أحيانًا، وهو أمر يستحقّ التساؤل حقًا عن أهداف هذه الحملات الترويجيّة التي لا أرى أنّها تسهم في رفع الوعي بقدر ما تشوّهه وتشوّه صورة المثليّ عمومًا، بسبب اعتماد الصورة النمطيّة والفضائحيّة. هذا يعود إلى ثقافة الترويج وضمان نسبة المتابَعة العالية، وجذب القرّاء وإثارة ردود فعل ترفع من نسب المشاهدة والمتابعة للموقع أو الجريدة"*.

تعتقد "لبنى" أيضًا أنّ هناك تحوُّلًا كمّيًا فقط دون أن يرافقه تحوُّل كيفيّ، أي إنّه *"لم يعد هناك خوف أو خجل من ذكْر الموضوع، وأصبحت تُذكر في العديد من المواقع. لكن التيّار المركزيّ في الإعلام العربيّ هو أخبار مختلفة، أو التركيز على أخبار "فضائحيّة". مازالوا يحاولون فصل أنفسهم عن الموضوع، لأنّهم يعتبرونه موضوعًا دنسًا"*. معنى هذا أنّ تنامي التغطية لا يعكس تحوّلًا إيجابيًا بالضرورة.

على العكس من المواقف السابقة، نجد رأيًا مختلفًا لدى "مروان" الذي يعتقد أنّه *"هناك تحوُّل، وهو في الاتّجاه الإيجابيّ أكثر. ففي السابق، حين كان يُنشر خبر عن المثليّة، كان ذلك من منطلق طريف أو غرائبيّ أو يستحقّ الاستنكار أو التلصُّص. اليوم تُنشر موادّ مقالات وتغطيات وأخبار وتقارير من منطلق مهنيّ بالحدّ الأدنى. هناك أمر أكثر إيجابيّةً، لكن ليس من منطلق أيديولوجيّ أو من قَبيل الانفتاح، بل من منطلق الإسهاب في النشر، أنشر كلّ شيء. هناك هذا المزاج يعود بالفائدة ويضعك في مستوى شرعيّ أمام التيّار الآخر. الإعلام اليوم ينشر أكثر وأقلّ من منظور تلصُّصيّ وغرائبيّ"*. هذا الموقف يختلف بعض الشيء عن المواقف الأخرى ويعكس رؤية "مروان" الشخصيّة لدَوْر الإعلام والتغطية الإعلاميّة.

في المقابل، وجدنا آراء يعتقد حاملوها أنّ التحوُّل طفيف جدًا، أو أنّه يكاد لا يكون ثمّة تحوُّل، أو أنّه لا تحوُّلَ إطلاقًا. فعلى سبيل المثال، يقول "جواد" إنّ التحوُّل *"خفيف وقليل. ما زلنا محافظين، وأحيانًا أشعر أنّه في العديد من القضايا نجد منتديات التواصل الاجتماعيّ أكثر جرأة في طرح هذه المواضيع، وتُتاح مساحة أكثر. مسيرة التغيير بطيئة وطفيفة، وليست دائمًا صوب الأمام. أتابع ما يُكتب في وسائل الإعلام العربيّة وأشعر بالانقباض حيال ما أراه من سطحيّة وتعامُل الصحفيّ كبوسطجيّ دون تحرير وتحقيق"*. كذلك ترى "لَنا" أنّ الإجابة هي أنّه *"ليس ثمّة تحوُّل وأنّه لا تغيُّر في تعامل وسائل الإعلام. بل إنّ الأمور تتفاقم، وهناك حالة من عدم التجاوب، ولا سيّما من قبل الإعلاميّين. في حالة الإعلام العربيّ في الداخل، يسيطر على خطابنا خطابٌ أقرب... لا أريد تسميته داعشيًا، وكلّ الانفتاح في العالم الافتراضيّ لم يغيّر كثيرًا، بل هناك من يحاول فرض رأيه على الرأي الآخر. لدينا الحركة الإسلاميّة ورفض موضوع المثليّة أو الدبكة، ونحن أضعف من مواجهة الإسلاميّة. هناك تقارير أتحاشاها"*.

قد يكون عدم التحوّل الجِدّيّ في التعامل مع موضوع المثليّة الجنسيّة، كحقوق الأفراد وحرّيّاتهم أو انتقاد تعامل المجتمع معهم وربّما التمييز الذي يتعرّضون له في كثير من الحالات، قد يكون عائدًا إلى أنّ الصحافة الفلسطينيّة ووسائل الإعلام لا ترى في هذه المواضيع قضايا تهمّ الرأي العامّ، أي إنّها لم تتحوّل بعد إلى قضايا عامّة تتعامل معها وسائل الإعلام على نحوٍ طبيعيّ ومعمَّق؛ إذ يعتقد البعض أنّ الموضوع ما زال هامشيًا جدًا، ومنهم "يوسف" الذي قال: *"هذا الموضوع بقي موضوعًا هامشيًا جدًا، رغم أنّ النشر فيه يخفي أهدافًا مرتبطة بفرض "اللّبْرَلة" الغربيّة على المجتمعات العربيّة"*. وكذلك يرى "سامر" الذي لا يظنّ *"أن الموضوع تحوّل إلى قضيّة عامّة إجمالًا، إلّا أنّ حالات استثنائيّة تجعلها تخرج من حيّزها الخاصّ إلى تعامل من قِبل الإعلام (بالأخصّ نظرًا لتأثير الشبكات الاجتماعيّة)"*. عدم تحوُّل الموضوع إلى قضيّة تهمّ الرأي العام ينعكس أيضًا من أقوال "رامي" الذي يرى أنّ الموضوع *"لا يزال من المسكوت عنه، لا يُطرح بشدّة. قلّما أقرأ عن هذه الموضوعات. وكما ذكرت لك، نقرأ فضائح وإثارة فقط"*.

حتّى الصحفيّون الذي أبْدَوْا مواقف حياديّة تقبل بالتعامل مع الموضوع دون أن يُبْدوا موقفًا إيجابيًا داعمًا صريحًا تجاه حقوق المثليّة الجنسيّة، هؤلاء لا يرون أنّ الموضوع تحوّل إلى قضيّة عامّة. على سبيل المثال، يقول "طارق": *"لا يمكنني اعتبار ما يُطرح من موادّ يستحقّ أن يصنّف الموضوع في إطار القضايا العامّة. لا يزال الموضوع مسكوتًا عنه ولا يُبحَث بجِدّيّة"*. في هذا يقول "جمال": *"حتّى الآن لم يُتعامل معها كقضيّة عامّة. فبدل أن*

نستعمل -مثلًا- المصطلح "شاذّ جنسيًا"، يكتبون: "مثْليّ" لكن التعامل مع الموضوع يجري على أنّه شاذّ. ويرى أنّ عدم التعامل مع الموضوع ناتج من الخوف الاجتماعيّ". ويقول "جواد": *"يتعاملون معه بخجل. البعض لا يتعامل معه من باب الحقوقيّ، وإنّما من باب الإثارة، أو يجري التعتيم عليه. هذا يتعلّق بوسيلة الإعلام. الموضوع مطموس في الإعلام، كما هو الحال في المجتمع العربيّ، وغير ظاهر على السطح، ولا يُتعامل معه كقضيّة اجتماعيّة لها إيجابيّة وسلبيّة ويجري نقده والكتابة عنه".*

من جهة أخرى، وجدنا أنّ الصحفيّين الذين أبْدَوْا موقفًا داعمًا من منطلقات عقائديّة غير متّفقين في هذا الجانب؛ إذ لا يرى البعض أنّ الموضوع هو قضيّة عامّة بالطبع لأسباب مختلفة-، والبعض الآخر يرى أنّه قد تحوّل إلى قضيّة عامّة. في المجموعة الأولى نجد "مريم" التي تعتقد أنّ *"الإعلام يتعامل مع الموضوع كقضيّة خاصّة جدًا، فهو لا يزال من التابوهات والـ"مش مقبول" والـ"عيب" والـ"جريمة" وما شابه ذلك"*، ونجد "لَنا" التي أبدت موقفًا قاطعًا ملخَّصُهُ أنّ الموضوع لم يتحوّل طبعًا إلى قضيّة عامّة. وفي هذه الحالة تلوم "لَنا" المجموعة نفسها (أي المثليّين) وتحمّلهم مسؤوليّة هذا الوضع، لأنّها (المجموعة) غير قادرة على طرح القضيّة. الإعلام يبحث قضيّة معيّنة. المجموعة نفسها ليس لديها مبادرات. *"مسكّرين" على حالهن اجتماعات وقراءات وقصص. مش طالعين في المجتمع".* في المقابل، يرى "مروان" *أنّ الوضع مختلف وأنّه "بمفهوم معيّن، أجل شكّلَ حالة عامّة لكن على نحوٍ متفاوت. لا تستطيع أن تضع كلّ وسائل الإعلام في سلّة واحدة".*

في سياق آخر، سألنا الإعلاميّين/ات عمّا إذا كانوا، من خلال عملهم/نّ في المجال الإعلاميّ والصحفيّ، يعتقدون أنّه ثمّة تقبُّل لدى المجتمع الفلسطينيّ للتعامل مع هذا الموضوع. هنا كذلك، في هذا السياق، ثمّة تعدُّد في الآراء يعكس إلى مدى بعيد مواقف الصحفيّ نفسه وقراءته للمجتمع، أكثر ممّا يعكس أن تكون (هذه الآراء) ناتجة عن دراسة معمّقة للمجتمع. يتعامل "يوسف" مع المجتمع كمجموعة واحدة لديها موقف متشابه وحازم يرفض تقبُّل هذه الموضوع. وَفقًا لِما يرى "يوسف": *"ليس هنالك تقبُّل؛ لأنّ الظاهرة شاذّة ومَرَضيّة، وأعتقد أنّ الشاذّ جنسيًا كان يتمنّى أن يكون طبيعيًا وألّا يُضطرّ إلى هذا الميل غير الطبيعيّ. غالبيّة الناس ترفض ذلك. يمكنك أن تتابع مواقع التواصل الاجتماعيّ لتَلْمس مدى رفض الناس لهذه الظواهر ولأصحابها. قلّة هم من يروّجون لذلك ولقد سبق أن أشرت لك إلى الدوافع الكامنة وراء ذلك"*. ويقول "سامر": *"بصورة عامّة، لا أرى هذه القابليّة عند المجتمع العربيّ، لكن من المحتمل أنّي لا أرى الصورة الكاملة"*. كذلك يعتقد "رامي" أنّ

المجتمع غير مهيّأ للتعامل مع هذا الموضوع، فيقول: *"كلّا، هُنالك حالة ترقُّب وانتظار ما يعتبرونه "فضائح جديدة". الناس في الفترة الأخيرة "يُثرثرون" في الموضوع، ولكنّهُم يعلكونَهُ علكًا بأسلوب يتجاهل الوقائع ويتجاهل التطوُّرات الحاصلة، ويتجاهل أبعاد ذلك". تعتقد "لَنا" أيضًا أنّ الإعلام لا يستطيع أن يتعامل مع الموضوع على نحوٍ حرّ، لكن على ما يبدو من منطلق مختلف عن يوسف، فهي تعتقد أنّ "الإعلام ضعيف لأنّ المجتمع ضعيف. الإعلام يعكس مجتمعًا. إذا لم تجد مجتمعًا يدعمك فلن تتطوّر. في أحد المواقع -مثلًا- ثمّة العديد من المضامين السخيفة، لكن لم يرسل أحد رسالة واحدة. في غير الأمور الحزبيّة، لم يتوجّه أحد إلى الموقع. يجب أن يتوّجوا الناشطين لإدارة الموقع. إدارة الموقع تريد أقلّ ما يمكن من المواجهة مع المجتمع وعددَ قرّاء أكثر. في قضيّة المثليّة لا صلة مع المجتمع، وأفهم أنّه قد تحدث اعتداءات لكن هناك أمور نستطيع فعلها... حاولت أن أحصل على تعقيب على حادثة القدس... لماذا لم يصدر بيان واضح من "القوس" أو "أصوات"، حتى لو كانت الضحيّة يهوديّة؟ وهناك أزمة لكلّ مجتمعنا المدنيّ المنغلق على نفسه. هل هناك مجموعة مستعدّة أن تأخذ الموضوع وتطوّره إلى الأمام وتناقش فيه وعلى استعداد للمواجهة"؟*

على العكس من كلّ من "يوسف" وَ "رامي"، يرى "طارق" أنّ هناك تنوُّعًا في المجتمع، وأنّه *"هناك شرائح اجتماعيّة باتت متقبّلة، وهناك شرائح أخرى عديدة إمّا ترفض التقبّل لأسباب دينيّة أو اجتماعيّة، أو لأنّها لا يمكن أن تقبل النقاش المطروح على نحو ما هو عليه"*. لدى "جمل" قناعة أنّ المجتمع الفلسطينيّ لا يمكن أن يتجاهل هذه المواضيع، وهي مواضيع متداولة، ويقول: *"أعتقد أنّ المجتمع الفلسطينيّ يستطيع أن يطرق كلّ موضوع... أجهزة الإعلام والفضائيّات العربيّة... هنالك قنوات أجنبيّة كذلك تطرق هذه المواضيع. مجتمعنا لا يستطيع أن يعزل نفسه عن هذه المواضيع. هناك نوع من التقبُّل والتفهُّم المختلف عن السابق. المحرّمات شويّ شويّ تنهار وتخفّ... الجنس والدين والسياسة... الأمر ليس سهلًا.. لكن الطريق مفتوحة في الكثير من القضايا. أذكر أنّه في التسعينيّات كان موضوع قتل النساء "تابو" ... كان مجلّلًا بالصمت والتكتّم... نجد الآن الأمر مختلفًا... القضيّة بحاجة إلى مبادرة وروّاد؛ بحاجة إلى مَن يشقّ الطريق ويستدعي الجمعيّات أن تعالج... لا يكفي أن تكون على حقّ"*.

أمّا مريم، فتعتقد أنّ الموضوع -وإن كان المجتمع لا يزال غير متقبّل له ولأمثاله- هو موضوع يثير الاهتمام؛ إذ تقول إنّ *"الموضوع مثير للاهتمام لأنّه "مختلف" وَ "شاذّ" بمفهوم مجتمعنا الشرقيّ وليس متداولًا كلّ الوقت، لا لأنّ المطلوب هو التقبّل لمجرّد*

التقبّل والقبول. المقصود أنّه ربّما كان الجمهور يتابع الموضوع لأنّه مندرج في إطار "العيب" وَ "الحرام" وهذا ما يفتّش عليه الجمهور".

في ظلّ هذه الصورة المركّبة ووجهات النظر المختلفة، يُطرح السؤال عمّا إذا كانت وسائل الإعلام المحلّيّة تملك الأدوات المهنيّة للتعامل مع هذه المواضيع، من وجهة نظر الصحفيّين طبعًا. في هذا الصدد، طرحنا السؤال: "هل تعتقد أنّ الصحافة العربيّة المحلّيّة تمتلك الأدوات المهنيّة للتعامل مع هذا الموضوع؟".

من يعارض الحرّيّات الشخصيّة وحقوق المثليّين كان لديه موقف واضح رافض لتعامل الإعلام مع هذه القضايا، بل إنّه لا يمكن التعامل مع الموضوع أصلًا بطريقة مهنيّة، كما وضّح "يوسف"، ومن منطلقات دينيّة، لأنّه *"لا يمكن للشذوذ الجنسيّ أن يفرض أدوات مهنيّة للتعامل معه، والتعايشُ مع الظاهرة في الغرب لا يعني القبول بها مبدئيًا بقدر ما أنّ الليبراليّة الغربيّة تنظر إلى الموضوع بطريقة مركّبة فلسفيًا"*. أمّا "سامر"، الذي يعرّف نفسه كمتديّن لكنّه يتعامل مع الموضوع من منطلق مهنيّة الصحافة والإعلام العربيّ والقدرات المهنيّة للتعامل مع الموضوع، فيقول: *"إجمالًا، لا أرى أنّ الصحافة العربيّة تمتلك الأدوات للتعامل بمهنيّة مع المواضيع الحسّاسة، وأوضاعها لا تسمح لها باستقطاب الخامات ذات الجودة الإنتاجيّة البحتيّة المطلوبة في هذا المضمار".*

تقول "مريم"، على سبيل المثال: *"أنا متأكّدة من أنّ الإعلام والصحافة لن يستطيعا طرح الموضوع على النحو المهنيّ المطلوب، فضلًا عن أنّ صحفنا المحلّيّة كإدارة لا تستثمر في موظّفيها وصحفيّيها ورؤساء تحريرها، أي لا تعمل على ترويدهم بالمعلومات أو منحهم فرصة تعلّميّة تثقيفيّة اجتماعيّة، عبْر توجيههم -مثلًا- للالتحاق باستكمالات في المجال، أو لحضور محاضرات، أو ما شابه ذلك، بغية إثراء المعرفة الشخصيّة التي -بلا شكّ- تؤثّر تأثيرًا إيجابيًا على الصحفيّ وبالطبع كذلك على مادّته الصحفيّة.* وهنالك موقف مماثل، برز من أقوال "مروان" الذي يرى أنّ *"المشكلة أنّه في الإعلام المحلّيّ ليس ثمّة تغطية مهنيّة في أغلب المجالات (كما في هدم البيوت –مثلًا)، فلماذا ستكون هنالك مهنة في هذا المجال؟ التغطية المثليّة لا تختلف عن تغطيتك لهدم بيت أو لبيان عضو كنيست".* بينما تعتقد *"لبنى"* أنّ المشكلة ليست في الجانب المهنيّ، وإنّما *"أسباب عدم تعامل الصحافة مع الموضوع ناتج عن حالة عزل. عزل شخصيّ للصحفيّ نفسه عن الموضوع، وحرصه على الظهور بمظهر غير المؤيّد؛ وهكذا يكون حياديًا. ثمّة هوموفوبيا وخوف أن يُقْرَن الصحفيّ بهذه القضايا. لا يريدون أن*

يكونوا متماثلين مع هذا الموضوع ومحسوبين عليه".

على الجملة، يمكن تلخيص ادّعاءات الصحفيّين بالقول إنّ وسائل الإعلام الفلسطينيّ غير قادرة بالشكل الكافي على التعامل مع هذه القضايا بمهنيّة، حتّى من قِبل صحفيّين يتعاملون مع موضوع المثليّة الجنسيّة كحقّ طبيعيّ ومن منظار إيجابيّ. فقد برز من خلال المقابلات أنّ الإعلام المحلّيّ يفتقر إلى المهنيّة في كثير من القضايا، لا في قضيّة المثليّة الجنسيّة والتعدّديّة الجنسيّة والجندريّة فحسب. بالطبع الأسباب كثيرة، ولكن في هذا الموضوع الأسباب تتعلّق بالخوف وبعدم الجاهزيّة لتقبّلها، وبأنّ الحذر يغلب على الإعلاميّ أو الصحفيّ لعدم خوض ذلك. الصحافة ليست أكثر انفتاحًا من المجتمع. الكثيرون من الإعلاميّين والصحفيّين يفتقرون إلى المهنيّة وإلى أسس أوّليّة في العمل الصحفيّ. الصحفيّون في بلادنا ينشغلون في الأخبار أكثر، ولا وجود لتخصّصات صحفيّة في مجالات، وبالتالي هذا يسهم في أن يكون الصحفيّ صحفيًا لكلّ شيء، ولا سيّما أنّ مواضيع كهذا تحتاج إلى بحث أعمق، وبالتالي إلى وقت أطول، مقارَنةً بكتابة خبر عن حادث طرق؛ لذلك *"بالغنى عنه"* لأنّه سيكون مكلفًا للصحيفة. كما أنّ موضوعًا كهذا بحاجة إلى مهارات جيّدة في طرحه من خلال الإعلام، وفيه مسؤوليّة من حيث المصطلحات والتعابير المستعملة، والصحفيّ العاديّ لم يسبق له أن انخرط في ورشة عمل /محاضرة /دورة. على أثر هذه النتائج، سألنا الصحفيّين عن الحاجة إلى تدريب خاصّ أو إرشاد للتعامل مع هذا الموضوع من قِبل اختصاصيّين.

ختامًا طرحنا السؤال: "هل تعتقد أنّك بحاجة (كإعلاميّ) إلى تدريب أو إرشاد من قِبَل جهات معيّنة للتعمّق واكتساب معلومات أكثر عن قضايا الجنسانيّة والتعدّديّة الجنسيّة والجندر؟ ما الذي يمكن الإسهام فيه مستقبلًا؟"

في هذا السياق، وجدنا ثلاثة أنواع من الإجابات: الأوّل لا يرى حاجة إلى الإرشاد والتدريب من منطلق مبدئيّ، والثاني يقبل مع تحفّظ، والثالث يرى أنّ هناك حاجة إلى ذلك.

من ضمن الفئة الأولى كان الصحفيّان "يوسف" وَ "سامر". يقول "يوسف": *"أودّ أن أثقّف نفسي في المسألة للإسهام في علاج هذه الظاهرة الشاذّة، على المستوى الشخصيّ والمهنيّ".* *أمّا "سامر" فيقول: "من يودّ المعرفة فعلًا فإنّه سيجدها بدون حاجة إلى إرشاد. ينضاف إلى هذا أنّي سأشكّك في مصداقيّة عديد من الجهات التي قد تودّ الإرشاد في هذا الجانب بعيدًا عن الموضوعيّة".*

أمّا الموقف الذي يرى أنّ هنالك حاجة إلى الإرشاد، فبرز من خلال أقوال الصحفيّ "طارق" الذي قال: *"بدون شكّ، هناك حاجة، لكن بشرط أن يكون بطريقة علميّة ومهنيّة، لا على نحوٍ مُوجَّه؛ أي إنّني لست بحاجة إلّا إلى معلومات لأعرف كيف يمكنني صياغة الخبر أو المادّة صياغة دقيقة علميّة ومهنيّة. هذا الأمر يمكّننا أنا وغيري من صحفيّين وإعلاميّين من تقديم الأفضل من حيث اللغة والتعابير والمعلومات، وهذا يسهم في أن تكون هناك مرجعيّة بشأن هذه الموضوعات غنيّة بالمعلومات الدقيقة، لا مجرّد تناول إعلاميّ"*. معنى هذا أنّه ثمّة حاجة إلى توفير أدوات للتعامل مع هذه المواضيع أكثر من الحاجة إلى التأثير على الرأي أو الموقف الشخصيّ.

في المقابل، نجد أنّ غالبيّة المشاركين أبْدَوْا موقفًا يرى بوجود حاجة إلى الإرشاد والتدريب. على سبيل المثال، تقول "مريم": *"طبعًا، وهذا ما أقوله. على الصعيد الشخصيّ، أهتمّ بين فترة وأخرى بالانخراط في تدريبات محلّيّة، فلسطينيّة ودوليّة، كان آخرها تدريبًا مع شبكة "بي بي سي" في عمّان، لكن في موضوع مختلف، إلّا أنّ الفكرة هي ذاتها. الإرشاد والتدريب يسهمان في توجيه الصحفيّ وترتيب أفكاره وأسلوب طرحه وتوجُّهه للموضوع. أعتقد أنّه يجدر بالجمعيّات المعنيّة الإسهامُ في تخصيص إحدى دوراتها لتغذية الصحفيّين من هذا الجانب، وأعتقد أنّ هناك مسؤوليّة أيضًا تقع على عاتق المؤسّسات المعنيّة، وبطبيعة الحال جمهور الصحفيّين هو أحد جماهير الهدف المهمّة جدًّا"*. "طارق" يقول: *"دون أدنى شكّ، مهمّ وضروريّ. هذه القضايا تواجهنا دومًا، ونحتاج إلى أن نكتسب معرفة وثقافة حولها لنكون أكثر جاهزيّة لتغطيتها على النحو السليم. إذا كنّا نحترم مهنتنا وعقل المتلقّي، فعلينا أن نُعِدّ أنفسنا جيّدًا"*.

ويقول "جواد": *مشكلة الإعلاميّين العرب كبيرة. يكتبون أكثر ممّا يقرأون. فقدان التدريبِ وجهةٍ جامعة لتشبيك الخبرات يأخذ من خلالها المبتدئون وحديثو العهد تجارب من سبقهم، هذا كلّه غائب. التثقيف بشأن دَوْر الصحافة غائب. لم يقرأوا عن دَوْر الصحفيّ. لم يبلوروا وعيًا بدَوْره الكامل ومعايير الصحافة. لا اطّلاع... الخطاب الحقوقيّ مغيَّب في قضايا أقلّ حسّاسيّةً من المثليّة -فكيف هو الشأن مع المثليّة؟*

كذلك وجدنا عدّة أسباب لعدم قيام وسائل الإعلام بمثل هذه الإرشادات أو التدريبات حتّى الآن. بالإضافة بالطبع إلى غياب الوعي للحاجة، هناك أسباب عينيّة برزت من خلال المقابلات.

منها: شُحّ الميزانيّات أو عدم توفير ميزانيّة خاصّة للبحث عن مواضيع شبيهة؛ عامل الخوف من الموضوع؛ عدم توفير مصادر معلوماتية مهنيّة موثوق بها ومتاحة لجمهور الصحفيّين؛ قلّة الضيوف والقصص الشخصيّة في هذا الموضوع ، ففي المعتاد لا يكون الاعتماد فقط على طرف معلوماتيّ مهنيّ، إذ إنّ الصحفيّ بحاجة كذلك إلى قصّة شخصيّة، وهذا ليس متوافرًا أو متاحًا طَوال الوقت، وإن كان متوفرًا فالأشخاص هم ذات الأشخاص والضيوف الذين خرجوا إلى الإعلام منذ سنوات، وبالتالي صاروا مستهلَكين وقصّتهم معروفة ولا تتوافر مادّة جديدة للصحفيّ وللصحيفة.

مقابلات مناطق الـ 67 [6]

يرمي هذا القسم إلى دراسة مواقف وتعامل الصحافة والصحفيّين في الضفّة الغربيّة تجاه موضوع المثليّة الجنسيّة على نحوٍ معمّق، وذلك عبْر تحليل مقابلات شخصيّة تضمّنت أسئلة شبه مغلقة. عرض تحليل المقابلات بصورة منفصلة عن مقابلات الصحفيّين من مناطق الـ 48 لا يرمي إلى عرض تحليل مقارن بين المواقف والتجارب العمليّة، وإنّما جاء نتيجة وعي أنّ تجربة الصحفيّين في كلّ من المنطقتين مختلفة عن الأخرى، وواقع عملهم مختلف، وكذلك الإطار القانوني والسياسيّ والاجتماعيّ. كذلك إنّ عرض نتائج المقابلات على نحوٍ منفصل يوفّر إمكانيّة لوضع برامج عمل وتوصيات تتعامل مع واقع الصحفيّين في كلتا المنطقتين وبما يلائم واقعهم واحتياجاتهم.

بداية، بحثنا مدى معرفة الصحفيّ ومعلوماته في موضوع المثليّة الجنسيّة والجندر والجنسانيّة، عبْر السؤال: ماذا تعرف/ين عن المثليّة الجنسيّة والتعدديّة الجنسيّة والجندريّة، والجنسانيّة عمومًا؟ وجدنا أنّه لدى غالبيّة الصحفيّين معرفة عامّة حول هذه المواضيع، وأنّ الغالبيّة استعملت في هذا السياق المصطلحات والتعريف التقليديّة. على سبيل المثال، قال الصحفيّ "زياد": *"أعرف أنّ المثليّة الجنسيّة هي حالة نفسيّة يعيشها ذكور مع بعضهم، وإناث مع بعضهنّ. ينجذبون جنسيًا إلى نفس جنسهم"*. أمّا "منير" فيقول: *"المثليّة الجنسيّة هي العلاقات الجنسيّة التي تجمع بين رجل ورجل، أو امرأة وامرأة، أي أشخاص من نفس الجنس. وهي جزء من الجنسانيّة"*. وتقول "سُهير": *"المثليّة الجنسيّة هي العلاقات التي تجمع بين أبناء الجنس الواحد"*.

6. الأسماء الواردة في هذا القسم جميعها أسماء مستعارة.

الواضح أنّ غالبيّة الصحفيّين لم يعبّروا عن موقف قِيَميّ واضح تجاه المثليّة الجنسيّة، أي أنّهم لم يرفضوه من منطلقات اجتماعيّة أو دينيّة ولم يدعموه، ما عدا "عُلا" التي قالت على نحوٍ واضح: *"إنّي شخص مؤمن بحرّيّات الناس وأحترمها جدًّا ما دامت على نحوٍ غير فظّ؛ فهناك مَن يعرضها بشكل استعراضيّ. لديّ أصدقاء مثليّون في البلد وخارج البلد. أنا لا مشكلة لديّ، بخلاف العديد من الناس. أحترم حرّيّة كلّ شخص. لي قراءاتي ونقاشاتي. درست في الخارج، وكان لديّ مجموعة من الأساتذة المناصرين للموضوع".*

وقد وجدنا أنّ بعض الصحفيّين قالوا على نحوٍ واضح إنّهم لا يملكون معلومات وَ/أو معرفة وافية في هذا المجال،؛ فمثلًا قال "إبراهيم"[7]: *"ما حملني على ألّا أكتب هو عدم امتلاكي المعلومات الكاملة. خفت أن أكتب عن أمر لا أفقه فيه جيّدًا. كذلك ليس ثمّة مؤسّسات قويّة تتناول هذه القضايا، والكلام حوله يكون خلف الستار".*

بينما قال "كريم": *"كان التعامل في البداية مع مؤسّسات عاملة داخل الخطّ الأخضر ومؤسّسات حقوقيّة حول كيفيّة التعامل مع الموضوع، من خلال لقاءات مع مثليّين ومثليّات فلسطينيّات. في الواقع، لفتني الموضوع من خلال فيلم إسرائيليّ (لا أذكر الآن اسمه). ثمّ بدأت في التفكير أنّه يجب أن نقوم نحن برواية روايتنا عن هذه الشريحة المضطهدة حقوقها، وهي مضطهَدة الحقوق من قِبَل الاحتلال الإسرائيليّ ومن قِبَل السلطة الفلسطينيّة، وهذا موثّق بتقارير "هيومان رايتس ووتش" ، وكذلك هي مهضومة حقوقها من قِبَل المجتمعين الفلسطينيّ والإسرائيليّ. بعد نشر تقريري الصحفيّ في مدوّنتي في إحدى الصحف الخليجيّة، شاركت في مؤتمر في تركيّا من خلال مؤسّسة "هانشتغول" عام 2008 ضمّ مثليّين من حول العالم. كانت تلك تجربة مهمّة لي وعرّفتني على السياق أكثر.*

عن السؤال "هل تعرف/ين جمعيّات /مؤسّسات أو جهات مختلفة تهتمّ بموضوع التعدّديّة الجنسيّة والجندريّة؟"، أردنا فحص معرفة الصحفيين عن مؤسّسات تعمل في هذا المجال في مناطق الضفّة الغربيّة فقط، ووجدنا أنّ لدى الصحفيّين معرفة قليلة غير عميقة بأمر هذه المؤسّسات. كذلك سمّى الصحفيّون عددًا من المؤسّسات التي تعمل بالأساس في مواضيع وحقوق المرأة والنسويّة واعتبروها مؤسّسات تعمل في مجال المثليّة الجنسيّة. غالبيّة المقابَلين قالوا إنّهم ليسوا على دراية جيّدة بالمؤسّسات الفاعلة. يقول "إبراهيم": *"المؤسّسة الوحيدة التي أعرفها هي في الداخل، وشاركت بلقاء أو لقاءين معهم. لا وجود*

7. تعمل مؤسسة "القوس للتعدديّة الجنسيّة والجندريّة في المجتمع الفلسطينيّ" في مناطق ال 48 وال 67 على حد سواء منذ تسجيلها كجمعية في عام 2008، استمرارًا لعملها السّابق كمشروع محلّيّ في القدس بين السنوات 2001- 2007.

لمؤسّسات في الضفّة". أمّا "لميس" فتقول: "محلّيًا، لا أعتقد أنّ هنالك مؤسّسات. محلّيًا، لا مؤسّسات. أعرف عن "القوس" في الداخل [7] *. لكن لم تكن تغطية لهم أو أيّ علاقة مهنيّة. تقول "ريم": "عام 2005 التحقت بدورة مع طاقم شؤون المرأة، واطّلعت على موضوع الجندر، من ناحية إدماج المرأة في المجتمع. كلّ من يقدّم مواضيع الجندر هي مؤسّسات نسائية، إلّا أنّ ما يقدَّم هو عن النساء فقط وليس النساء والرجال". يقول "زياد": "جمعيّة القوس في القدس". ويقول "منير": "أعرف أنّ هنالك جمعيّات في الداخل الفلسطينيّ ناشطة في هذا المجال: منتدى الجنسانيّة وجمعيّة كيان وبلدنا. في الضفّة جمعيّة المرأة النسائيّة وطاقم شؤون المرأة". أمّا "سُهير" فتقول: "جمعيّة النهضة للمرأة الفلسطينيّة، والمركز النسائيّ، وطاقم شؤون المرأة واتّحاد النساء".*

اللافت للنظر أنّ غالبيّة الصحفيّين لم تكن لهم علاقة أو تعامل مع هذه الجمعيّات، ما عدا حالات فرديّة قليلة. وردًّا على السؤال "هل سبق لك أن تعاونت مع الجمعيّة؟"، أجاب معظم المُقابَلين بالنفي. مثلًا، قال "زياد": "*لا. قرأت عنهم وعن مشاريع يقومون بها. ولكنّني لا أعتقد أنّهم فاعلون على أرض الواقع في القدس. مشاريعهم أكثر في الداخل: حيفا. على الأقلّ هذا ما ألاحظه من خلال بعض المنشورات*". قلّة من الصحفيّين قالوا إنّ لهم تجربة متواضعة مع هذه الجمعيّات؛ فعلى سبيل المثال، يقول المصوّر "منير": "*قمت بتصوير مشروع صور نسويّ مع مركز المرأة*"، *وإنّه تعامل مع "مركز الدراسات لأغراض بحثيّة فقط، ولكن لم أطرح خلال عملي ما يجعلني أتعامل مع سائر الجمعيّات*". أمّا سُهير، فقد قالت إنّها تعاملت "*مع كلّ الجمعيّات، في مشاريع وورشات عمل وأيضًا في تقارير صحفيّة قمت بإعدادها في قضايا المرأة*".

تُظهِر النتائج أنّ غالبيّة الصحفيّين لم يُبْدوا تحفُّظًا من طرح موضوع المثليّة الجنسيّة، أو موقفًا سلبيًا أو إيجابيًا واضحًا تجاه الموضوع، ما عدا حالة أو اثنتين. في هذا الصدد، من المهمّ أن نفهم ما إذا كانت للصحفيّين تجارب في تغطية أخبار المثليّة الجنسيّة أو كتابة أخبار أو تعامل مهنيّ مع هذا الموضوع. ابتغاءَ ذلك طرحنا السؤال: "هل لديك تجربة شخصيّة في كتابة أخبار أو مقالات أو أيّ تغطية إعلاميّة لأحداث تتعلّق بموضوعات التعدّديّة الجنسيّة والجندريّة والمثليّة"؟ وقد كانت غالبيّة الأجوبة سلبيّة، بمعنى أنّه لا تجربةَ في هذا المضمار لدى غالبيّة الصحفيّين المشاركين في المقابلات، والتجارب الحاصلة قليلة للغاية. يقول "زياد": "*لم أكتب قَطّ عن هذه المواضيع. كتاباتي أكثر ما تكون سياسيّة اجتماعيّة*"، ويقول "عمر": "*لا. كتاباتي وتغطيتي الإعلاميّة كانت سياسيّة؛ فقد عملت مراسلًا في البداية. لم أتطرّق إلى*

قضايا الجنسانيّة. ويقول "ورد": "لا، إطلاقًا. ولكن لم أواجه مواضيع لأناقشها خلال تغطيتي الصحفيّة". كذلك "سُهير"؛ فقد كان جوابها النفي المطلق، بقولها: *"لا، لم تكن لي تجارب. أنا أكتب في القضايا الوطنيّة – السياسيّة، وفي القضايا الاجتماعيّة. أكتب عن حالات من المجتمع الفلسطينيّ"*. بل إنّ "سُهير" كانت صريحة جدًّا بقولها: *"لكن حتّى لو صادفني موضوع من هذا المجال، لا أعتقد أنّني سأكتب عنه. أوّلًا، هذه المسائل معقّدة وثمّة نقاش حولها. ولا أمتلك المعلومات الكافية حولها لأقوم بإعداد التقارير الصحفيّة حولها. ولا أعتقد أنّه موضوع ملحّ في المجتمع الفلسطينيّ. الأولويّة لقضايا نعيشها يوميًا في مجتمعنا، كالعنف والاحتلال وحالات الطلاق والتعليم والأسْر وغيره"*. يعني هذا أنّ غالبيّة الصحفيّين يبرّرون عدم التعامل أو وجود تجارب كتابة عن الموضوع بسبب أولويّة المواضيع السياسيّة والوطنيّة، وبأنّهم لم يواجهوا حاجة موضوعيّة للكتابة عن الموضوع، ومن كلام "سهير" نفهم أيضًا أنّ هناك عوائق اجتماعيّة تعترض الكتابة عن الموضوع.

الصحفيّة "علا"، لكونها تعمل في وسيلة إعلاميّة أجنبيّة تبثّ من أوروبا، كان من السهل لها التعامل مع الموضوع؛ إذ قالت: *"الإذاعة التي أعمل فيها تسمح ببثّ وتغطية هذه المواضيع؛ فأجِنْدَتهم تسمح بذلك أكثر ممّا لدى سواهم. ذات مرّة، قمنا بتغطية موقع "قدّيتا" وزاوية النصوص المثليّة فيها، وأجرينا مقابلة مع محرّر الموقع علاء حليحل. أمّا في المحطّة التلفزيونيّة العربيّة التي أعمل فيها، والتي تبثّ من إحدى دول الخليج، فلا يسمح بتناول الموضوع بتاتًا. لذلك لم نتعاطَ مع الموضوع. موضوع المثليّة حسّاس. تناولنا مواضيع أخرى عن الجندر وقضايا النسل"*.

في المقابل، قال صحفيّ واحد إنّه تناول الموضوع تناولًا مهنيًا وكتب عنه قائلًا: *"أكاد أجزم أنّني أوّل من كتب تحقيقًا صحفيًا مطوّلًا عن موضوع المثليّين في فلسطين، وأوّل من استخدم المصطلح "مثليّين جنسيًا" في فلسطين لأنّ ما كان آنذاك مستخدَمًا -وما زال للأسف- هو: الشواذّ أو اللوطيّون والسحاقيّات. أعددت آنذاك تقريرًا دمج ما بين الإنسانيّ والأكاديميّ من خلال الاعتماد على دراسات دوليّة، وذلك عام 2005، ومن خلال إجراء مقابلات مع عدد من المثليّين من خلال التواصل مع المؤسّستَيْن "القوس" وَ "أصوات". وأذكر أنّه لم تقبل أيّ مؤسّسة إعلاميّة فلسطينيّة وقتذاك أن تنشر التقرير. كنت منفتحًا جدًّا على مؤسّسات عربيّة مهمّة ولم يقبلوا بنشره. استعنت بخبراء وأكاديميّين. كان ذاك مفاجئًا وصادمًا. بعض رؤساء التحرير في كُبريات الصحف العربيّة قالوا لي: ''ترك القضايا الكبرى في فلسطين ويكتب عن الجنسانيّة [بل لقد استعملوا وصفًا قبيحًا كما أذكر]''. وكذلك كان الأمر في وسائل الإعلام*

الفلسطينيّة. هذه كانت التجربة الأبرز، وأعتقد أنّه لم يقم أحد بهذا التحقيق والشموليّة وكشفت قصصًا عن فلسطينيّين ما زالوا مقيمين في الضفّة، وبعضهم توجّهوا إلى إسرائيل. ناقشت قضيّة وضعهم القانونيّ مقايضتهم في حرّيّة الحركة، وناقشت التجسّس عليهم وتعامُل الأمن الإسرائيليّ معهم، وارتباط العقليّة الفلسطينيّة بفكرة أو انطباع أنّ كلّ مثليّ هو مخبِر. أعتقد أنّ الموضوع تناوله أصعب بكثير، لكن هل ثمّة مؤسّسة إعلاميّة لديها الجرأة على النشر، فلا يقتصر الأمر على النشر عبْر الصحافة الصفراء"؟

على ضوء هذه المواقف والواقع الصحفيّ الذي يصعّب على الصحافة والصحفيّ الفلسطينيّ التعامل مع مواضيع "غير مقبولة اجتماعيّة" أو "غير مرغوب بها إعلاميًا"، حاولنا أن نستوضح المقابَلين عن دَوْر هيئة التحرير أو أصحاب وسائل الإعلام في هذا الواقع، وعمّا إذا كان لهم دَوْر مباشر أو غير مباشر في نشر أو تغطية أخبار أو تقارير تتناول المثليّة الجنسيّة، وعمّا إذا كانت هناك سياسة واضحة ومبلورة للتعامل مع موضوع المثليّة الجنسيّة.

على الأغلب، يمكن القول إنّ تعامل الصحفيّين مع هذا المحور ينقسم إلى موقفين، يرى الأوّل أنّه ليست هنالك قرارات أو سياسات واضحة وعلنيّة ترفض تغطية مواضيع المثليّة الجنسيّة لدى وسائل الإعلام الفلسطينيّة، وأنّ عدم التعاطي مع هذا الموضوع ناتج عن عدم الاهتمام من قِبل وسائل الإعلام ومن قِبل المجتمع عامّة، وأنّها لا تشكّل مواضيع إخباريّة هامّة أو خاصّة على ضوء الاهتمام الأساسيّ بالحالة السياسيّة والاحتلال. الرأي الثاني يعتقد أنّ هناك سياسة -وإنْ لم تكن مكتوبة أو معلنة- ترفض التعاطي مع هذا الموضوع. التيّار الأوّل ظهر، على سبيل المثال، من أقوال الصحفيّة "لميس" التي قالت إنّه *"ليس ثمّة سياسة تحرير مكتوبة، لأنّ الموضوع غير مطروح فلسطينيًا. وإذا كان مطروحًا، فهو ليس أولويّة، ولا سيّما أنّ الخبر السياسيّ هو الطاغي"*. معنى هذا أنّ عدم الاهتمام لا يعود لأسباب محافظة اجتماعيّة ودينيّة فقط، وإنّما كذلك بسبب الظرف السياسيّ القائم. وتضيف "لميس" مثالًا لهذا الوضع هو موضوع رسم العلم (المثليّين) على الجدار الفاصل وتوضّح: *"كان الفنّان خالد يريد أن يوصل رسالة عن حقوق الفلسطينيّين، وحصل سوء فهم في الموضوع. لا أعرف ما موقفه من المثليّين، لكن هدفه كان أن ينبّه إلى أنّ العالَم قد قطع أشواطًا بعيدة في مضمار الحرّيّات بينما نحن نبحث عن الحقوق"*. الموقف القائل بغياب سياسات واضحة يتّضح كذلك من موقف الصحفيّ "إبراهيم" الذي يقول: *"لا أعتقد بوجود سياسات واضحة. بل هنالك ضعف وخوف. ضعف الكاتب الصحفيّ الذي لا يكتب ولا يمتلك اللغة. الجريدة لا تريد أيضًا أن تخوض في قضايا قد تسبّب لها مشاكل. الكاتب والجريدة لا*

يملكان المقدرة والمعرفة". والأمر نفسه يتّضح من موقف الصحفيّ "جميل" الذي وضّح أنّه قد تكون ثمّة *"حالة تجد فيها أنّ مراسلًا فلسطينيًا قد يغطّي مسيرة الفخر في القدس أو تل أبيب لكن ليس شيء عن فلسطين. وقد تجد أنّ الصحافة تغطّي بنوع من الانفصام هذه المواضيع، على نحوٍ ما يلاحَظ من خلال نقل أخبار عن المثليّة عن الغرب باعتماد ما يُنشَر في وكالات الأنباء العالميّة واستعمال مصطلح "المثليّة"، لكن عند التعامل مع المثليّين العرب يجري وصفهم بالشاذّين"*. كذلك يقول الصحفيّ "ورد" الذي يعتقد أنّ *"الصحافة الفلسطينيّة يمكنها تغطية قضايا الجندر لكنّها تستبعد المثليّة الجنسيّة، وهو موضوع غير مطروق إطلاقًا وليس له حيّز"*. وَفقًا لما يقول "ورد": *"المثليّة غير مقبولة كباقي القضايا، ويجري التعامل معها كأنّها حالة محظورة يُمنع التحدّث بشأنها. لذلك لا يجري التطرُّق إليها"*. وَفقًا لهذه التصريحات، يمكننا القول إنّ هناك سياسة غير مكتوبة ترسم حدود عمل الصحفيّين الفلسطينيّين وتركّز على المعتقدات الاجتماعيّة، وإنّ التعامل مع الموضوع ممكن ما دام الأمر لا يتعلّق بالفلسطينيّين أنفسهم، أو ما دام ما يُنشَر منقولًا عن بلدان أخرى.

وجود سياسة -وإنْ لم تكن مكتوبة أو معلَنة- يتّضح من أقوال صحفيّين آخرين يرون أنّه بالإضافة إلى القيود الذاتيّة والمعتقدات الشخصيّة والاجتماعيّة، هناك قيود عامّة وسياسات غير مكتوبة. على سبيل المثال، قال الصحفيّ "عمر": *"حين كنت رئيس تحرير، لم أرفض أيّ مادّة، ولكن السؤال الأدقّ هو: هل هنالك موادّ عن هذه المواضيع؟ الإجابة هي بالنفي: الصحفيّون يتحاشَوْن تناوُل هذا الموضوع؛ فالأخبار أو التقارير التي يُعِدّونها وتكون مرتبطة بموضوع الجندر أو الجنسانيّة هي مواضيع الاغتصاب أو قضايا الجنسانيّة العامّة، لا مواضيع وقضايا المثليّة الجنسيّة. ولكن أعتقد أنّ هنالك جهات إعلاميّة تضع قرارات تعيق تغطية مثل هذه المواضيع. على الأقلّ في المشهد الصحفيّ الفلسطينيّ المحلّيّ، لم أطالع تقارير عن ذلك. وهذا يعود لأسباب كثيرة، من بينها الخوف من المجتمع، وعدم الرغبة بتعريض الصحيفة أو القناة التلفزيونيّة لمساءَلات من الرقيب (الرقيب كمالك أو كمجتمع). بالإضافة إلى أنّ ثقافتنا غير مبلورة أو مصقولة لتغطّي هذه المواضيع"*.

وهنالك قسم آخر يرى أنّ الأهمّ من وجود سياسات هي القيود الذاتيّة والاجتماعيّة التي في المجتمع. قالت "عُلا" (وهي تعمل في وسيلة إعلاميّة عربيّة بملْكيّة خليجيّة): *"على الرغم من أنّ أعضاء هيئة التحرير لن يقولوا علنًا إنّهم ضدّ الموضوع، سيكونون حريصين على استخدام المضامين ولا يستطيعون أن يظهروا بمظهر المؤيّدين"*. كذلك تشعر "ريم" أنّ *"المحرّرين يتجنّبون إثارة هذه المواضيع لأنّها تثير جدلًا (وأنا أتكلّم هنا عن الضفّة). هذه مواضيع*

محرَّمة ومسكوت عنها. أتذكّر أنّه في الأسبوع الأخير أُطلق موقع جديد في الضفّة، وأثار ضجّة حوله، لأنّه يطرح قضايا جنسيّة... وقد طالب 180 صحفيًا في عريضة لنقابة الصحفيّين بإغلاقه. هذه مواضيع حسّاسة".

بصرف النظر عن وجود سياسة مكتوبة معلَنة أو عدم وجودها، حاولنا أن نستوضح الصحفيّين بشأن تعامل المؤسّسات الصحفيّة على أرض الواقع: هل كانت هناك حالات منع نشر أخبار أو مقالات أو موادّ إعلاميّة في هذا الموضوع؟ لهذا سألْنا الصحفيّين: "هل تعرف/ي عن حالة منعت فيها الصحيفة أو تدخّلت في نشر موادّ"؟

في هذا السياق، كانت الردود واضحة ومتشابهة إلى حدّ بعيد، ملخَّصُها أنّ المقابَل لا يعرف عن مثل هذه الحالات. وأغلب التبريرات والتفسيرات مَردُّها إلى أنّه لا تعامُلَ أصلًا مع هذه الموادّ ولا نشرَ؛ أي إنّه -عمليًا- لا حاجة إلى منعها، وذلك لأنّها لا تصل أصلًا إلى هيئة التحرير أو إلى أصحاب وسائل الإعلام. أقوال الصحفيّة "ريم" تلخّص غالبيّة الإجابات؛ فقد قالت: *"في المعتاد، لا نواجه حالات منع. ربّما كان هذا لأنّ طبيعة النشر تركّز على القضايا السياسيّة. الصحفيّة "لميس" توضّح بقولها إنّ "هذه المواضيع ليست مدْرَجة على الأجِنْدة الصحفيّة. كانت أوّل مرّة نلامس هذه المواضيع حين تناولنا رسم علَم الفخر (علَم المثليّين) على الجدار. لم يحصل أن أتى خبر كي يُمنع نشره. الناس الذين يدعمون هذه القضايا غير مرئيّين".*

ثمّة حالة واحدة وجدنا فيها أنّ تقريرًا إخباريًا تحليليًا مُنع من النشر. كان ذلك في حالة الصحفيّ "جميل" الذي أَعَدّ تقريرًا موسَّعًا في العام 2005 عن المثليّة في فلسطين، ولم تقبل أيّ وسيلة إعلام محلّيّة نشر التقرير -وَفقًا لأقوال الصحفيّ الذي قال: *"في فلسطين رُفض التقرير. كلّ المؤسّسات رفضت. وعندما نُشِر خارج فلسطين، كان هناك تدخُّل من قِبَل وسيلة الإعلان في المضمون. قالوا لي إنّ الموضوع سيجد طريقه للنشر، غير أنّي فوجئت بالحذف، ولكن لم يُجْروا تغييرات في المصطلحات والمسمَّيات"*. ويضيف جميل: *"لا أعرف ما إذا كانت هنالك في فلسطين محاولات أخرى. عمومًا، نحن لدينا مشكلة في فلسطين وينعكس ذلك في الإعلام. لا نتعامل مع أنفسنا كبشر. نحن إمّا ملائكة أو مضطهَدون. لدينا مثليّون... حتّى في ظاهرة العمالة ثمّة إنكار أو تجاهل. يقولون لا عمالة لدينا، ولا دعارة ولا فساد... وهذا ولّد أزمة للشعب نفسه؛ إذ هو لا يريد أن يرى نفسه بالمرآة... والإعلام كمَنْ يُربّت على الأكتاف؛ نحن إمّا أبطال وإمّا ضحايا. وهكذا يكون الأداء الإعلاميّ"*.

على الرغم من شبه الإجماع لدى الصحفيّين حول عدم معرفتهم لحالات منع نشر موادّ تتناول مواضيع المثليّة الجنسيّة أو الجنسانيّة، حاولنا أن نستوضح موقف الصحفيّين في ما يتعلّق بأسباب غياب هذه المواضيع عن الصحافة الفلسطينيّة. هل الأسباب تتعلّق بمواقف هيئة التحرير أو أصحاب وسائل الإعلام، أم ذاك تخوّف من ردّ فعل القرّاء ردًّا قد يُفضي إلى خسارة قرّاء أو خسارة إعلانات؟

وَفقًا لأقوال الصحفيّين، هناك عدّة عوامل تُفضي إلى خلق واقع غياب لموضوع المثليّة الجنسيّة عن الإعلام الفلسطينيّ، من بينها عوامل تتعلّق -في الأساس- بالمؤسّسات الإعلاميّة وعوامل بنيويّة تسهم في منع تعامل الصحافة مع موضوع المثليّة الجنسيّة والجنسانيّة بعامّة؛ وعوامل تتعلّق بالمجتمع الفلسطينيّ نفسه وخصوصيّته وحالة الاحتلال؛ وهناك أيضًا عوامل متعلّقة بالصحفيّين أنفسهم، من بينها -على سبيل المثال- وجود وعي كافٍ في هذه المواضيع.

في المحور الأوّل، يبرز تَوافُق لدى عدد من الصحفيّين بوجود جوّ عامّ يرى أنّ هذه الموادّ لا تهمّ الصحافة الفلسطينيّة لعدّة أسباب، أو -كما وصفته "ريم"-: *"لأنّ هذه الموادّ ليست ضمن أجِنْدة وسائل الإعلام، ولأنّ بعض وسائل الإعلام تعاني جهلًا، ولأنّ البعض لا يفرّق بين الجنس والجنسانيّة والجندر"*. وتضيف "ريم" قائلة: *"طبعًا في المواقع الإسلاميّة هذه المواضيع مرفوضة تمامًا. يعتبرون أنّ هذه المواضيع مربوطة بالتمويل الأجنبيّ، وأنّها مشكلة ينبغي استبعادها عن الحيّز العامّ. من الأمثلة الشاهدة على ذلك ندوةُ الجنسانيّة التي أُلغِيتْ [8]. كان هناك مواقف لمسؤولين من فصائل بالرفض، وهذا ينسحب على وسائلهم الإعلاميّة، إذ يعتبرونه منافيًا للأخلاق"*. ويرى "جميل" أنّ العوامل الأساسيّة هي *"الخوف من ردود فعل القارئ؛ الخوف من اتّهام الصحيفة بأنّها فاسقة وغير مسؤولة وفضائحيّة من الناحية المجتمعيّة. قد تُهاجَم الصحيفة في المساجد وتُقاطَع إن تناولت هذه القضايا. وهنالك سبب آخر هو عقليّة المسؤولين في هذه المؤسّسات. يبدو أنّه ثمّة إجماع بشأن المثليّين الفلسطينيّين بين كلّ المتحاربين فلسطينيًا والاحتلال. السلطة وحماس مجمعتان عليهم، والاحتلال يمارس اضطهادًا مضاعَفًا"*.

يضيف "إبراهيم" عاملَ الاحتلال وأوضاعَ المجتمع الفلسطينيّ عامّة، فيقول: *"إنّ العوامل*

8. نظّم ناشطون ورشة عمل عن "الجنسانيّة والاستعمار"، وعندما نُشرت في موقع محلّيّ تابع لحركة "حماس"، قامت الجهة المستضيفة للورشة بإلغائها.

التي تؤثّر على عدم التعامل مع هذه المواضيع عديدة، تجمع ما بين الخوف وعدم المعرفة وعدم النضج. كذلك ثمّة قضايا تُعتبر أهمّ من هذه القضايا، وطبعًا قوانين مغيّبة". وثمّة تأثير لتنوُّع المجتمع الفلسطينيّ والتقسيمات الداخليّة، ولا نضْجَ لدى المجتمع نفسه في ظلّ غياب الجسد الفلسطينيّ على مساحات معرفيّة بماذا يريد. احتياجات الفلسطينيّ ابن القرية أو المخيّم تختلف عمّا في المدينة. جسد الفلسطينيّ في الداخل ليس كما هو في الضفّة. ليست هنالك هُويّة واحدة. كلّ فئة من المجتمع الفلسطيني لديها احتياجات ومعرفة وعادات وتقاليد وحيّز مساحة وطريقة للتعامل تختلة عن غيرها من الفئات".

ترى "عُلا" أنّ هناك عوامل متعلّقة بالصحفيّين أنفسهم تؤثّر على عدم تناول هذا الموضوع، إذ تقول: *"أوّلًا في جانب من الموضوع ثمّة خوف. إنّهم لا يريدون أن يكونوا خارج التيّار. ثانيًا: ثمّة كثرون من الناس كثيرة لا معرفة لديهم. قلّة هم مَن يقرأون أو يحضرون ندوات لا للتغطية بل للاستماع والاستفادة. هناك عدم معرفة وعدم نيّة أن يكونوا من الناس الذي يبادرون لفتح هذه القضايا"*. كذلك تعتقد "ريم" أنّ أهمّ العوامل متعلّقة بالشخص (الصحفيّ) ذاته وتقول: *"بطبيعة الحال ثمّة خوف. من يكتب في هذا المجال سوف يُواجَه بالسؤال التالي: هل تحبّ أن يكون أولادك مثليّين؟ ليس هنالك أيّ صحفيّ فلسطينيّ يتبنّى هذا الموضوع إطلاقًا. ليس هنالك صحفيّ على استعداد لأنْ يضع نفسه في كفّة ومجتمعًا آخر في كفّة. لا أعتقد أنّه ثمّة صحفيّ فلسطينيّ على استعداد لأنْ يسير في هذا الاتّجاه"*. يعزّز هذا الموقف ما يقوله "جميل": *"رغم أنّه على المستوى الشخصيّ نعرف عددًا كبيرًا من المثليّين، فالمجتمع غير متقبّل. فكرة ما يُطلَق عليه "شرف العائلة" انتقلت إلى موضوع المثليّة الجنسيّة. نسبة كبيرة لا تُفصِح عن ميولها الجنسيّة تحسُّبًا أو خوفًا من ردود الفعل. هناك فكرة سائدة مُفادُها أنّ المثليّة الجنسيّة تتعارض مع الطبيعة التي تقول بالتكاثر والتباهي بعدد أبناء الأمّة -وهذا حاضر في كلّ الديانات"*.

تلخيصًا لهذه الأسباب، يمكن القول إنّ أسباب المنع ناتجة من عوامل تتعلّق بوسائل الإعلام والسلطة والأفراد، وكلّها تشير إلى أنّ هناك عدم تقبُّل في المجتمع الفلسطينيّ لتناول هذه المواضيع التي مازالت خارج النقاش في الحيّز العامّ، وبكلمات "ورد": " السبب هو وجود ثقافة مجتمعيّة، بما في ذلك ثقافة النُّخَب ضدّ المثليّة. هي ثقافة معيّنة ما بين الجهل والخوف تؤدّي إلى عدم تغطية هذا الموضوع". وتشير النتائج إلى أثر الانشغال بالقضايا الحياتيّة الناتجة من الاحتلال إلى حدّ يعيق تناوُل هذه المواضيع الاجتماعيّة التي قد يعتبرها البعض رفاهية وكماليّات وعدم تحويلها إلى قضيّة اجتماعيّة عامّة، بل حصرها في الخاصّ.

تحوّلات في المواقف الشخصيّة

في ظل هذا الوضع وغياب تعامل الإعلام الفلسطينيّ مع موضوع المثليّة الجنسيّة والتعدديّة الجنسيّة والجندريّة، واعتبارها مواضيع "غير مقبولة" في المجتمع الفلسطينيّ عامّة، عملنا على فحص ما إذا قد حصل تغيُّر في مواقف الصحفيّين أنفسهم على مدار السنوات. في هذا الصدد طرحنا السؤال التالي: هل لاحظت أنّ هنالك تغيُّرًا طرأ على رأيك الشخصيّ خلال عملك كصحفيّ/ة (ولو لم تقم بتغطية مثل هذه المواضيع)؟

وجدنا تفاوتًا في المواقف؛ فالبعض قال إن موقفه لم يتغيّر، سواء في هذا مَن يتّخذ موقفًا سلبيًا وما زال يتبنّاه ومَن يتّخذ موقفًا إيجابيًا ما زال يتبنّاه. والبعض الآخر قال إنّه فعلًا قد حصل تغيُّر في موقفه، وإنّ هذا التغيُّر كان في اتّجاه إيجابيّ. اثنان من بين الصحفيّين العشرة الذين قابلناهم قالا إنّ موقف كلّ منهما لم يتغيّر وما زال غير متقبّل لموضوع المثليّة الجنسيّة. من بينهما الصحفيّ "زياد" الذي أوضح: *"لا، إطلاقًا. رأيي وموقفي واحد ولم يتغيّر. هذه ظاهرة مَرَضيّة لست ضدّها، ولكنّني لا أعتبرها حالة اجتماعيّة سائدة"*.

في المقابل، نجد عددًا من الصحفيّين الذين يحملون موقفًا إيجابيًا من حقوق الإنسان والفرد واختياراته وطبيعته قالوا إنّ موقفهم لم يتغيّر. على سبيل المثال، قال "عمر": *"لا، وذلك أنّني لم أتّخذ موقفًا معيّنًا ثمّ تغيّر. أومن بحقّ وحرّيّة أيّ شخص، ولكن طبعًا نحن نتقدّم ولا نتقهقر. اليوم نحن أكثر وعيًا لتقبُّل الظواهر أو القضايا التي كانت مرفوضة في السابق"*. كذلك بالنسبة لِ "عُلا" التي قالت إنّ موقفها جاء نتيجة نوعيّة التربية التي تلقّتها في البيت، ومن وعيها القائم أصلًا، وإنّه لا علاقة لطبيعة عملها بموقفها. ووضّحت قائلةً: *"لا أعرف ما إذا كان العمل هو المؤثّر الوحيد. أنا، لأنّني ربيت في بيت يساريّ نوعًا ما، كان لديّ فرصة الانكشاف على روايات وموادّ قرائيّة أخرى من وضْع أناس جيّدين جدًا. في السابق، لم أكن أفقه في هذه القضايا. تجربتي مع الرجال في العمل وكيفيّة استخدامهم للمصطلحات تكشف هذه المواضيع أكثر. وأنا الآن واضحة صريحة في هذه المفاهيم ولا أساوم فيها، بل أدعمها بعملي وعلاقاتي الاجتماعيّة"*.

الموقف الثالث كان موقف صحفيّين يرون أنّ موقفهم تغيّر صوب المنحى الإيجابيّ، والمقصود أنّه *"طرأ تغيُّر له علاقة بالحرّيّات وبرفض العداء للمثليّة"*، على حدّ تعبير *"ورد"*

الذي يضيف قائلًا: "كغيري ممّن يحتفظون بأفكار مسبقة، كنت رافضًا لهذه الظاهرة نتيجة ثقافة سائدة أنا جزء منها. أمّا اليوم، فأنا إنسان يمتلك الوعي الكافي للتمييز بين القضايا والأمور المختلفة. الحياة تطوّرت والانفتاح الثقافيّ والفكريّ والتكنولوجيّ يهيمن على عالمنا، وهو ما يجعلني أكثر اطّلاعًا على ما يدور حولي، وبالتالي تكوين ثقافة ووجهات نظر مختلفة عن السائد". أمّا "ريم" فقالت: *"كان الأمر بحاجة إلى القراءة. تعرّفت أكثر على هذه المواضيع. من خلال عملنا ليست هنالك ندوات جادّة أو مقالات جادّة. هناك ضعف في تغطية هذا الشأن، والمؤسّسات في البلد لا توفّر موادّ جيّدة للنشر. لذلك كان التحوّل بفضل اجتهاد شخصيّ بالأساس"*.

أمّا في ما إذا كان قد حصل تحوُّل في تعامل الإعلام الفلسطينيّ مع هذا الموضوع على مدار السنوات، فنرى أنّ الموقف السائد هو وجود تغيير في تعامل الصحافة العالميّة بالأساس، وإلى حدّ ما العربيّة (العالميّة -الفضائيّات)، لكن ليس في الصحافة الفلسطينيّة المحلّيّة التي ما زالت محكومة بالضوابط الاجتماعيّة التقليديّة المحافظة، وما زالت تخشى التعامل مع موضوع المثليّة الجنسيّة أو الجنسانيّة عامّة. وإذا كان ثمّة تحوُّل، فهو طفيف ومتواضع جدًّا لا يؤثّر على المشهد الإعلاميّ ولا يخلق وعيًا جديدًا -على الأقلّ حاليًا.

الموقف الأساسيّ القائل بعدم وجود تغيُّر لأسباب اجتماعيّة دينيّة وضّحته الصحفيّة "لميس" إذ قالت: *"لا أعتقد أنّه ثمّة تحوّل. وذلك لأنّه مرفوض دينيًا ومن حيث التقاليد. أيّ موضوع كي يحصل فيه تحوُّل يجب أن يُطرح على الساحة. بعد طرحه على الرأي العامّ، يثار هنالك نقاش، وبعد فترة نعرف ما إذا حصل تحوُّل أم لم يحصل. هذا الموضوع في المكان الذي أعمل فيه والمجتمع الذي أعمل فيه لا أعتقد أنّ هذه المواضيع تخرج للنقاش"*. كذلك يرى *"إبراهيم"* أنّه *"هناك بعض التغيُّر في الإعلام العربيّ، لكن ليس في الإعلام الفلسطينيّ. الإعلام الحديث فلسطينيًا أتاح مساحة ضاغطة على مفهوم الجنس بشكله العامّ، أتاح مساحات معيّنة، لكنّها ضمن مفهوم العلم، وأمّا الحرّيات فلا إتاحة فيها"*. كان هنالك موقف شبيه لدى "زياد" الذي يرى كذلك أنّ هناك *تحوُّلًا "في الإعلام بصورة عامّة، ولكن في فلسطين لم يحدث أيّ تغيُّر. هذه المواضيع لا تغطّيها الصحف، ولكن في الفترة الأخيرة تطرّقت بعض المواقع الإلكترونيّة إليها بعد زواج المثليّين في أمريكا، وطلاء جدار الفصل في رام الله بعلَم المثليّين. هذه الحادثة، لكونها حصلت لدينا، دفعت البعض إلى تغطيتها. ولكن هذا لا يعني أنّ الإعلام المحلّيّ يغطّي مثل هذه المواضيع أو يكتب عنها"*. كذلك يرى "عمر" أنّه على الجملة ليس ثمّة تعامل على الرغم من وجود ملامح *"تحوُّل طفيف لدى الإعلاميّين لا لدى*

وسائل الإعلام. في الصحافة وبرامج التلفزيون، تكاد التقارير عن ذلك تكون معدومة".

أمّا القول بوجود بوادر تغيير طفيف في الإعلام الفلسطينيّ، فيتّضح من أقوال "ورد" الذي قال: *"هناك تحوُّل ضئيل جدًا يحملك على التفاؤل. اعتمادًا على الوضع الحاليّ إعلاميًا، لا، ولكن اعتمادًا على ما يجري في العالم ومن حولنا وحتّى في مجتمعنا في الآونة الأخيرة أجدني متفائلًا! الشباب يكتبون عن هذه القضايا بحرّيّة ولا حواجز، الموضوع ليس مسكوتًا عنه في الحيّز الاجتماعيّ العامّ. قضيّة كمال خطيب في الداخل أثارت الموضوع على نحوٍ مفاجئ. كذلك ازدياد الجمعيّات التي تتناول هذه القضايا يدلّ على أنّنا نتقدّم رويدًا رويدًا".* كذلك ترى *"عُلا" أنّه "هنالك تحوُّل، لكنّه طفيف مقتصر على نخبة ونسبة صغيرة لا تتجاوز الـ 10%. أرى أنّ العمل المؤسّساتيّ في فلسطين مشكلته أنّ تلك المؤسّسات هي مؤسّسات تتحادث في ما بينها هي ولا تصل إلى الناس. يتكلّمون بعضهم مع بعض، يقومون بمشاريع لكن لا يقومون بإحداث تغيير".*

هنا يُطرح السؤال عمّا إذا تحوّل الموضوع، حسب رأي الصحفيّين المشاركين في المقابلات، إلى قضيّة عامّة تتعامل معها الصحف /المواقع العربيّة. لم يكن مفاجئًا ادّعاءُ غالبيّة الصحفيّين أنّ الإجابة عن هذا السؤال سلبيّة، أي أنّ الموضوع لم يتحوّل بعد إلى قضيّة عامّة يجب على الصحافة التعامل معها وتغطيتها أو تقديم تحليلات. فقد قالت "ريم"، على سبيل المثال: *"كلّا، لا أرى تحوُّلًا. بالرغم من أنّه ثمّة مؤسّسات تحاول أن تنظّم دورات، فإنّ الدورات ضعيفة ولا تُفضي إلى تحوُّل. وبالرغم من إنفاق أموال طائلة على هذه القضايا، ليس ثمّة تحوُّل. هنالك مؤتمرات نخبويّة وليست لأناس يعملون في المجتمع. من أمثلة ذلك الفضائلُ التي لديها تأثير بين الناس. والفضائل نفسها تبتعد عنها. أتكلّم عن الفضائل لأنّه مكوّن اجتماعيّ مهمّ. السياسة تحرّك أكثر من المؤسّسات".* كذلك يرى "زياد" أنّ الإجابة هي *"لا، طبعًا. والدليل أنّه كان من المرّات النادرة التي يلتفت فيها الإعلام الفلسطينيّ إلى خبر أو قصّة ترتبط بالمثليّة كان رسم علم المثليّة على جدار الفصل في منطقة رام الله. بل على العكس. أعرف صحفيّين كثيرين يتحفّظون من التعاطي مع هذه الظاهرة".* ويرى "جميل" أنّه *"لم تتحوّل القضيّة إلى قضيّة رأي عامّ بتاتًا، بل إنّ هنالك محاولة للتورية ولإظهارهم شواذّ. وإن تطرّقت إحدى وسائل الإعلام، فتلك من الحالات الفرديّة وليست حالة عامّة".* وَفقًا للصحفيّة *"لميس": "كلّا. فمثلًا، في قضايا الشرف طرأ تحوُّل لأنّه طُرِح وأصبح هنالك تغيُّر في الإعلام وفي القوانين. أمّا موضوع المثليّون فلا أعتقد أنّه مرّ بأيّ مرحلة تفاعُل كي يصبح تغيير".*

لكي يتحوّل موضوع أو قضيّة اجتماعيّة أو سياسيّة ما إلى موضوع إعلاميّ أو قضيّة رأي عامّ، لا بدّ من وجود أدوات أساسيّة مهنيّة وإمكانيّات لدى وسائل الإعلام تنقل هذه القضيّة إلى الحيّز العامّ. فبعد أن وَضّحت أقوالُ الصحفيّين أنّ موضوع المثليّة الجنسيّة لم يتحوّل إلى قضيّة رأي عامّ، وفهمنا القيود الاجتماعيّة والسياسيّة والدينيّة القائمة للعامل مع هذا الموضوع، لا بدّ أن نستوضح بشأن وجود أدوات مهنيّة وإمكانيّات لدى الإعلام الفلسطينيّ يمكن أن توفّر أصلًا، وبغضّ النظر عن القيود القائمة، أدوات أساسيّة للتعامل مع موضوع المثليّة الجنسيّة أو أيّ قضيّة "خلافيّة" أخرى في المجتمع الفلسطينيّ. لتوضيح هذه النقطة، طرحنا السؤال "هل تملك الصحافة العربيّة المحلّيّة الأدوات المهنيّة للتعامل مع هذا الموضوع؟"

على وجه العموم، وجدنا آراء مختلفة في هذا الصدد؛ فالبعض لا يعتقدون أنّ هناك أدوات وطاقات بشريّة ملائمة في الصحافة المحلّيّة للتعامل مع الموضوع، والبعض أقلّ تشاؤمًا ويعتقدون أنّه على الرغم من ظروف الإعلام الفلسطينيّ فإنّه يملك بعض الأدوات.

في الجانب الأوّل، وجدنا أقوال الصحفيّ "منير" الذي لا يعتقد *"أنّ الصحافة تملك الأدوات، وهي كجزء من عدم جاهزيّة المجتمع العربيّ والفلسطينيّ أصلًا لمناقشة هذه القضيّة. والإعلام -للأسف- يكتب ويبحث ما يشبه المُواطنَ ولا يقدّم له ما هو صادم لكي يوعّيه أو يلفت انتباهه إلى أمور من حوله. الصحافة والجمعيّات والمؤسّسات عندنا هي جزء من المجتمع غير الجاهز لتقبُّل أمور يعتبرها -وَفقًا لثقافته- مرضًا أو أمورًا دخيلة جاءت من الغرب. على الرغم من أنّ هنالك أشخاصًا قادرين على تغطية كلّ أنواع الأحداث والمواضيع، حتّى على المستوى الفكريّ، لدينا صحفيّون وإعلاميّون متنوّرون وليبراليّون ولكنّهم لا يقرّرون. في العادة، الجهات الأعلى هي مَن يقرّر شكل الصحيفة ومضمونها. لكن على أرض الواقع، هنالك توجُّس من الجهة الممولّة والجهة المعلِنة؛ فهذه الجهات تتدخّل في بعض الحالات، ولا سيّما أنّ إعلامنا وصحافتنا ليسا مستقلّين بنسبة 100%، بل هنالك تدخُّلات حتّى سياسيّة"*. كذلك يرى "إبراهيم" أنّ الصحافة المحلّيّة *"لا تملك الأدوات"*. *"جميل" يرى أيضًا أنّها لا تملك أدوات، وأنّ السبب يعود إلى أنّها "أسيرة المجتمع وأسيرة الدين والأفكار الدينيّة والمجتمعيّة"*.

في المقابل، يرى "عمر" أنّ الإعلام الفلسطينيّ المحلّيّ *"طبعًا يملك أدوات، ولا يجوز أن نستسهل النقد والتقليل من شأن الصحافة كما يفعل كثيرون. الصحافة لديها الأدوات*

والمهنيّة والطاقات الغنيّة، ولكن ليست الأدوات هي المشكلة، بل إنّ الثقافة والموقف والمبدأ أمور تسبق الأدوات". كذلك يرى "ورد" أنّه "في غياب ثقافة حرّيّة التعدّد فإنّ الأدوات لا قيمة لها" . هذا الموقف يتّضح أيضًا من أقوال "سهير" التي ترى أنّه "على مستوى العمل، أجل. على المستوى الثقافي والفكري والقِيَمي، هي لا تملك. ليس لدينا صحافة موحّدة. الأسس الصحفيّة هي ذاتها، ولكنها تختلف بالممارسات. كلّ صحفيّ يمتلك ثقافة مختلفة عن سواه، وينظر إلى الأمور من وجهة نظر مختلفة. صحافتنا -على وجه العموم- متحرّرة وليست صحافة محكومة، ولكنّها ليست صحافة غربية أو منفصلة عن مجتمعها؛ فهي تُراعي القيم والأخلاقيّات المجتمعيّة".

في هذا الواقع، طرحنا السؤال "هل يحتاج الإعلاميّون الفلسطينيّون إلى تدريب أو إرشاد من قِبَل جهات معيّنة للتعمّق واكتساب معلومات أكثر عن قضايا الجنسانيّة والتعدّديّة الجنسيّة والجندريّة؟" يُجْمِع الصحفيّون الذين شاركوا في المقابلات الشخصيّة على وجود الحاجة إلى إجراء تدريب وإرشاد لهم ولغيرهم من الصحفيّين في هذا الموضوع، ممّا لذلك من أهمّيّة لتغيير الواقع الحاليّ، بالرغم من أنّهم لا يعتقدون أنّ ذلك سيغيّر الواقع تغييرًا جذريًا بالضرورة أو على الأقلّ ليس في المدى القريب أو المتوسّط.

في هذا الشأن يقول "منير": "أكيد، كلّ شخص بحاجة إلى التعلّم دائمًا، ومَن يعتقد أنّه يمتلك كلّ المعلومات والثقافة ويرفض الاستزادة منها يفقد مهنيّته. في هذا الموضوع الشائك على وجه التحديد، علينا أن نتثقّف. هنالك نقاش متعدّد بشأن كون المثليّة مرضًا أم حالة نفسيّة أم حرّيّة أم وراثة أم حلالًا أم حرامًا، إلخ... فقبل أن نتناول قضايا الجنسانيّة والمثليّة، علينا أن نكتسب المعلومات الدقيقة عنها". كذلك يرى "ورد" أنّ "هذا قد يسهم كثيرًا. سنستطيع أن نكتب عن الموضوع بلا توجُّس، وإنّما بقوّة وثقة بأنّنا نمتلك المعلومات والطرق والآليّات التي يمكنها أن تخوّلنا لمناقشة الموضوع بلا تأتأة".

ويقول "جميل": "الوضع الحاليّ ميئوس منه. في رأيي، ينبغي العمل مع الجيل الجديد قبل أن يتكوّن لديهم الرفض الحادّ في محاربة موضوع المثليّة. في اعتقادي، إنّنا متوجّهون نحو التطرّف الدينيّ، والدين يرفض المثليّة. يجب العمل مع الصحفيّين أكثر لتعريفهم بالقضيّة. يجب العمل أيضًا على نزع الربط بين المثليّة والمرض والاحتلال. ينبغي العمل مع طلّاب الإعلام من السنة الأولى، وذلك من خلال تعريفهم بالدراسات الطبّيّة بشأن الموضوع من خلال عرض أفلام تناقش الموضوع مناقشة إيجابيّة وعرض قصص لفلسطينيّين مصوّرة*

ضمن فيلم فيديو (حتّى لو اضطرّوا إلى إخفاء ملامحهم).

في المقابل، تعتقد "عُلا" أنّ التدريب والإرشاد يجب أن يكونا أوسع وأن يشملا المجتمع ككلّ، *"بل يجب العمل في المدارس"*. وتضيف قائلة: *"يجب أن يجري العمل في الإعلام المحلّيّ بزخْم من خلال الراديو والتلفزيون. يجب أن تنظَّم ورشات عمل مع الإعلاميّين"*. وتروي "عُلا" عن تجربة كانت لها في إحدى الندوات عن الجندر في جامعة بير زيت، فتقول: *"في إحدى ورشاتي في بير زيت، استدعيتُ صبيّة تحمل لقبًا جامعيًّا ثانيًا (ماجستير) في موضوع الجندر. الاعتراض عليها كان من النساء لا من الرجال. يجب أن يكون ثمّة نقاش أكثر. يجب أن تكون برامج بصورة ليست مباشرة. يجب أن تكون هناك توعية. لا أعرف كيف ذلك. يجب أن يكون هناك شيء"*.

وجدنا أنّه حتّى الصحفيّون الذين لم يُبْدوا موقفًا إيجابيًّا من المثليّة الجنسيّة أو لم يتقبّلوها، يرون أنّ هناك حاجة إلى التدريب. على سبيل المثال، يقول "زياد": *"يجب أن تكون لدينا خلفيّة علميّة عن الموضوع وإحصائيّات وغير ذلك من المعلومات المرتبطة بذلك، رغم أنّني أعتقد أنّنا نستطيع اكتساب ذلك بالاطّلاع الشخصيّ الفرديّ"*. كذلك ترى "سهير": *"نعم، كلّ إنسان، لا كلّ صحفيّ فحسْب. المعلّم والطبيب والسياسيّ وكلّ عامل في الحقل العامّ يجب عليه أن يمتلك المهنيّة والمعرفة -وإن لم يمارسها خلال مهنته"*.

نهاية طرحنا السؤال: "من خلال عملك في المجال الإعلاميّ والصحفيّ، هل تعتقد أنّه ثمّة تقبُّل لدى المجتمع العربيّ للتعامل إعلاميًّا مع هذا الموضوع؟". الاجابات على هذا السؤال تراوحت بين الجزم بان المجتمع غير جاهز، الى اجابات طرحت تركيبة تعامل هذه القضايا في المجتمع الفلسطينيّ. على سبيل المثال وضح الصحفي "زياد" : *طبعًا لا. المجتمع ليس جاهزًا للتعامل مع هذه المواضيع. فهو لا يواجهها، وهي غريبة ودخيلة عليه (على الأقلّ المجتمع العربيّ، وبخاصّة الفلسطينيّ). مردّ ذلك إلى عوامل كثيرة، منها الدين والعادات والتقاليد وثقافتنا. تقول "لميس": "الموضوع قائم، لكن لا يجري الحديث فيه. أظنّ أنّ مجتمعنا الفلسطينيّ لا يتقبّل... لا أعرف ما إذا كانت ثمّة مجتمعات أخرى قد قطعت في هذا أشواطًا متقدّمة. فلسطينيًّا، لا مجالَ للتقبّل على أنّه مثل الحقوق الطبيعيّة، ونحن بعيدون عن هذه الوضعيّة. الموضوع دائمًا كان له وجود. منذ خلق الله العالَم، ثمّة أناس لديهم هذا المنحى الجنسيّ... أمّا أن يُتكلّم عنه علنيًّا، فكلّا... أمّا أن تُنظَّم فيه ندوة، فكلّا. أيّ صحفيّ سوف يتبنّى هذا الموضوع، سيضع نفسه في خانة الحرام. في كلّ الديانات هنالك رفض. تلك معركة دينيّة واجتماعيّة ولا أحد يجرؤ على خوضها"*.

وتقول "ريم": *"كلّا لا يوجد. ربّما لأنّ الأمر غير مفهوم. ويُطرح أحيانًا على نحوٍ صادم للمجتمع. من أمثلة هذا رسمُ العلَم على الجدار. الرسّام خالد الذي رسمه تفهّمه البعض والبعض الآخر لم يتفهّمه. أنا كنت أؤيّد أن أوصل رسالة للعالَم ضمن سياق عالميّ... لكن أنا حسبت في البداية أنّها دعم لحقوق المثليّين. لو لم يوضّح خالد، لاعتقدوا أنّه موضوع المثليّين... ذاك يثير جدلًا، ولكن هناك رفض لمبدأ الحديث في الأمر. بعض الصحفيّين شاركوا في محو الرسمة عن الجدار. أنا شخصيًا لا أشارك في النقاش. ربّما لأنّي متديّنة لا أطرح الأمر للنقاش في الفيسبوك وفي المجال العامّ. ذاك ممكن ضمن دائرة مقرّبة فقط. لديّ وجهات نظر متناقضة في هذا الصدد، ولست معنيّة بالدخول فيه. أمّا من حيث المادّة الصحفيّة، فلا مشكلة لديّ في أن أتناوله بحياديّة"*.

يقول "عمر": *"بصورة أفضل ممّا كان عليه بالتأكيد. مردّ ذلك -على سبيل المثال- إلى الفيسبوك والثورات في العالم العربيّ وغيرها من وسائل التطوّر أو حركات الانتفاض الشعبيّ. تلك فتحت آفاق الناس والشباب وجعلتهم ينكشفون على عوالم كثيرة متعدّدة من خلالها استطاعوا أن يكوّنوا مواقف متمرّدة على النظام العامّ. هذا كلّه مؤثّر"*. ويضيف *"عمر": كلّ ذي مهنة يستطيع أن يؤثّر ويصقل الأفكار، ولكن اليوم الفيسبوك يحكم الناس. الشابّ والمراهق ليسا بحاجة إلى إرشاد؛ لأنّ كلًا منهما يعتقد أنّه يعرف كلّ شيء بلا معلّم"*.

ويقول "ورد": *"لا. والصحفيّون جزء من هذا المجتمع. هنالك المجتمع الصغير، والمجتمع الكبير، فالأكبر. كلّنا في دائرة جهل واحدة. لو كان المجتمع جاهزًا ليتقبّل ذلك، لوجدت أنّنا نكتب عن ذلك"*.

أمّا "إبراهيم" فيقول: *"إذا قارنت بين قراءاتي ومعرفتي من خلال الكتب والأفلام والمسرح والمقالات، ففي السنوات الخمس الأخيرة المنصرمة ثمّة تغيُّر عن السنوات الخمس التي سبقتها. هناك تغيُّر واضح في الجرأة على طرح القضايا في الأفلام القصيرة أو الطويلة. الكتابات اختلفت. هناك مساحة بدأت تنتشر في هذا الفضاء"*.

وتقول "غلا": *"على ما أظنّ، نعم. وإن لم يكن هناك تقبُّل، فذاك ليس مهمًّا. أعتقد أنّ هذه القضايا يجب أن تثار. لا يجب أن ننتظر؛ فالمجتمع لا يتغيّر إلّا إذا أثير الموضوع. النقاش يغيّر... يجب أن نطرح... ويجب عليّ كصحفيّة أن "أسرّب" هذه القضايا. ذات مرّة، تناولوا موضوع*

" شرف العائلة". يمكنهم في المرّة التالية أن يتناولوا موضوع المثليّين. في العالم العربيّ أدخلوا "إسرائيل" إلى الفضائيّات... قبل عشرين سنة كانوا يقولون إنّ المحطّة الفضائيّة تلك ستفشل، وناصَبوها العداء... لكن الآن أضحى الأمر عاديًا. الناس يستهويهم الإعلام... وأنت تستطيع من خلال الإعلام أن تضيء على أناس موجودين مثل أي فئة في المجتمع... ومع الوقت سوف يقبلون".

إجمال

وفّرت المقابلات الشخصيّة مع مجموعة من الصحفيّين والإعلاميّين من مناطق الـ 48 والـ 67 إمكانيّة لتوضيح عدّة جوانب يصعب على البحث الكمّيّ سَبْر أغوارها. أوّلًا، توضّح هذه المقابلات أوْجُه الشبه والاختلاف في تعامل الإعلام الفلسطينيّ المحلّيّ مع موضوع المثليّة الجنسيّة، ومدى اهتمام الإعلام في كلّ منطقة بهذه المواضيع؛ ودور سياسات التحرير في تشكيل التغطية الإعلاميّة وأهمّيّة تناول البيئة السياسيّة والاجتماعيّة لدى دراسة أدوار الإعلام في تشكيل الوعي العامّ. في الداخل الفلسطينيّ، مناطق الـ 48، هناك بيئة سياسيّة واجتماعيّة وسياسات وسائل إعلام تسهّل التعامل مع الموضوع، ولا سيّما عدم وجود سياسات تحرير واضحة في هذا الصدد تُبقي في كثير من الحالات القرار في يد الصحفيّ أو المحرّر، دونما تدخُّل من قِبل أصحاب وسائل الإعلام. هذا يتيح مجالًا أوسعَ لنشر أخبار ومقالات عن الموضوع. كذلك وجدنا أنّ المنافسة الشديدة لدى وسائل الإعلام في مناطق الـ 48، وتعدُّد وسائل الإعلام، تسهم أيضًا في تناول الموضوع، على الرغم من أنّه في كثير من الحالات تكون التغطية غير مهنيّة، وأحيانًا تأتي على نحوٍ سلبيّ، أو لمجرّد لفت انتباه القارئ وجذب قرّاء لرفع نسبة متصفّحي الموقع أو الصحيفة. المقصود أنّ التعدّديّة والمنافسة سيف ذو حدّين؛ يسهّل تغطية مواضيع المثليّة الجنسيّة في الداخل، لكنّه لا يؤثّر بالضرورة على جودة التغطية أو على طبيعتها. وهذا ما يفسّر التزايد في عدد الموادّ التي تتناول موضوع التعدديّة الجنسيّة والجندريّة والمثليّة الجنسيّة في السنوات الأخيرة.

بيّنت الدراسة كذلك أنّه في ما يتعلّق بمناطق الـ 67 يؤثّر واقع الاحتلال تأثيرًا بالغًا على المواضيع التي يتناولها الإعلام؛ فالقضايا المعيشيّة والسياسيّة والنضاليّة العامّة تطغى على اهتمام وسائل الإعلام، وتحدّ من إمكانيّات طرح مواضيع غير تقليديّة أو لا تندرج ضمن رأس سلم أوّليات المجتمع الواقع تحت الاحتلال.

فضلًا عن هذا، تشير الدراسة إلى حاجة الإعلام الفلسطينيّ المحلّيّ في المناطق كافّة إلى توفير أدوات مهنيّة ومعرفة وإرشاد للتعامل مع هذه المواضيع، كما ظهر من المقابلات في كلتا المنطقتين. غياب الإرشاد والتدريب لتناول هذا المواضيع قد يفسّر عدم الوعي والمعرفة لدى الصحفيّين، ويفسّر بعضًا من نتائج الدراسة الكمّيّة، وبخاصّة في طبيعة تعاطي الإعلام مع موضوع المثليّة الجنسيّة، أي على نحوٍ إيجابيّ أو سلبيّ أو حياديّ. ففي ظلّ غياب سياسات تحرير واضحة في غالبيّة وسائل الإعلام، فضلًا عن التأثير البالغ للمنافسة والرغبة في جذب قرّاء، وما دامت هذه المواضيع لا تندرج ضمن المواضيع التي تحظى باهتمام شديد من المجتمع الفلسطينيّ، سيبقى التعامل معها وَفقًا للقدرات الشخصيّة للصحفيّ وآرائه الشخصيّة في الموضوع، دون وضعها في السياق السياسيّ والاجتماعيّ الأوسع. وقد تكون في هذه الفوضى مساحة جيّدة للاختراق وإحلال التغيير.

مواقف الصحفيّين ووسائل الإعلام في مناطق الـ 48 والـ 67، ونتائج القسم الكمّيّ، ولا سيّما تزايد تناول هذه المواضيع في السنوات الأخيرة، تشير أنّ هناك تحوُّلًا ما وقدرةً أفضل لدى وسائل الإعلام الفلسطينيّة لتناول مواضيع كانت في السابق غير مقبولة اجتماعيّة ودينيًا، أو كانت تندرج ضمن المحرّمات الاجتماعيّة الأخلاقيّة. كما توضّح أنّ المجتمع الفلسطينيّ يمكن أن يستوعب مواضيع "خلافيّة" أو "غير تقليديّة"، أو لنقُلْ إنّها لا تندرج على رأس سلّم أولويّاته السياسيّة والاجتماعيّة إذا طُرحت بأسلوب مهنيّ يحترم القارئ والموضوع ولا يحاول أن يفرض موقفًا على القرّاء ولا يتبنّى بالضرورة الأفكار المسبقة. فمن الواضح أنّ المعارضة المبدئيّة لتناول الموضوع، أو تناوله من منظار رافض، كانا -في الأساس- لدى التيّارات ووسائل الإعلام الدينيّة، وهو أمر ليس بغريب. أمّا سائر وسائل الإعلام في مناطق الـ 48، فتعاملت مع الموضوع بتنوّع وتفاوت.

قد تكون تجربة مناطق الـ 48 مشجّعة لتحوُّلات في تناول الصحافة الفلسطينيّة في مناطق الـ 67 مع هذه المواضيع، إذا تغيّرت الأوضاع السياسيّة. المقصود أنّ المجتمع الفلسطينيّ ووسائل الإعلام قابلة للتغيُّر وتبديل تعاملها مع معتقدات اجتماعيّة، وبخاصّة في جوانب "خلافيّة" أو غير تقليديّة. الموقف لا ينبع فقط من معتقدات أو إيمان أو مواقف مسبقة.

بالطبع هذه المعتقدات والمواقف قائمة ولها تأثيرها، والمواقف أو الحالة القائمة ليست حتميّة بل هي مرنة ويمكن تغييرها إذا تغيّرت البيئة السياسيّة والمعيشيّة. التغيير لا يأتي فقط نتيجة تدخُّل قوى السوق أو الانكشاف على ثقافات ومجتمعات أخرى، ولا يأتي بقرار وسيلة

إعلام وحدها، ولا من مبادرة صحفيّة محدودة. طبعًا كلّ هذه العوامل مهمّة ومفيدة، ولكنّها تحتاج إلى مؤسّسات مبادِرة وراعية ومتابعة، مؤسّسات تحمل مشروعًا وتعمل على التوعية والتثقيف والتغيير. بعضها هي مؤسّسات المجتمع المدنيّ، ولا سيّما في حال تغييب مؤسّسات الدولة عن هذا الدَّوْر. يتعزّز هذا الاستنتاج ويُبرِز أهمّيّة هذه المؤسّسات من مواقف قسم كبير من الصحفيّين على الحاجة إلى تدريب وتثقيف العاملين في حقل الإعلام بشأن هذه المواضيع، ومن رؤيتهم إلى المجتمع الفلسطينيّ الذي لا يلغي تمامًا تناول هذه المواضيع. من هنا تأتي أهمّيّة أن تترجَم هذه النتائج إلى برامج عمليّة.

الفصل الثالث

ملخّص وتوصيات

لم يكن هدف هذه الدراسة مجرّد القيام برصدٍ كمّيّ يتعاطى مع وسائل الإعلام من صحف ومواقع بناءً على كمّ الموادّ التي ترصدها ونوعها فحسب، بل تجاوز ذلك منطلِقًا من بحث أساسيّ: هل يتعامل الإعلام الفلسطينيّ المحلّيّ مع قضايا التعدّديّة الجنسيّة والجندريّة؟ ثمّ جاء بحث وفحص شكل هذا التعامُل وما يحيطه من مواقف على المستوى الشخصيّ والعامّ؛ حيث لم تكتفِ الدراسة بتجميع الموادّ وتصنيفها تصنيفًا محايدًا، وإنّما تطرّقت إلى بحث المواقف الشخصيّة لدى إعلاميّين وصحفيّين منهم مَن تناول تلك الموضوعات خلال عمله الصحفيّ، ومنهم مَن لم يقم بذلك. الموقف الشخصيّ الفرديّ في هذه الحالة لم يعنِ البحثَ، بقدر ما كان يعنينا دراسةُ مدى انعكاس هذه المواقف على المادّة الإعلاميّة وكيفيّة تعاطي إعلامنا المحلّيّ مع قضايا لا تنفصل عن مجتمعنا وقضايانا المختلفة.

وتجدر الإشارة إلى أنّ المواقف كانت متعدّدة ومتناقضة في أحيان كثيرة، سواء على مستوى الأشخاص (الصحفيّين الذين أجريت معهم مقابلات) أم على مستوى الجهة الإعلاميّة من صحف ومواقع ومجلّات. فبعض الصحفيّين الذين يجدون ضرورة وأهمّيّة لتغطية موضوعات تتعلّق بالتعدديّة الجنسيّة والجندريّة والمثليّة الجنسيّة، لا ينطلقون من موقفٍ واحدٍ متجانس، هنالك مَن يغطّي هذه الموضوعات لتسليط الضوء عليها بهدف تحقيق رسالة تثقيفيّة توعويّة يجب على الإعلام -وَفقًا لوجهة نظر الإعلاميّ- تبنّيها، وهنالك مَن يقدّم ذلك بحياديّة أو لنقد هذه القضايا وبعض ظواهرها. حتّى إنّ جميع الإعلاميّين يعتقدون بضرورة الالتحاق بأطر إرشاد وتوجيه يتعلّقان بهذه الموضوعات رغم أنّ عددًا منهم أبدى عدم رغبته أو استعداده للتطرّق إلى بحث ورصد هذه القضايا والموضوعات. لذا، كان علينا ألّا نكتفي بتقديم هذه النتائج بدون تحليلها وتقديم نقدٍ ترافقه توصيات تتعلّق برؤيتنا لكيفيّة عمل الصحفيّين والإعلاميّين الذين يتناولون هذه الموضوعات من خلال تغطيتهم الإخباريّة أو تقاريرهم.

هذه التناقضات والاختلافات في الموقف الواحد، أو في التغطية الواحدة، التي برزت لدى الصحفيّين على المستوى الشخصيّ، تجعلنا ندرك الاختلافات والتناقضات التي لاحظناها في

تغطية الصحف لهذه الموضوعات والقضايا، حيث لا يبرز موقف واحد لدى الجهة الإعلاميّة نفسها، فالصحيفة نفسها التي تستخدم مصطلحات علميّة دقيقة في خبر أو مادّة ما، تستخدم مصطلحات مغلوطة في مادّة أخرى تتعلّق بالموضوع نفسه، وفي أحيانٍ كثيرة نجد أنّ المادّة الواحدة تتضمّن عدّة مصطلحات متناقضة، فنجد "المثليّة الجنسيّة" وَ "الشذوذ" وَ "الميول" وَ "الانحراف" في متن الخبر نفسه أو المادّة نفسها، وهو ما ينبغي له أن يدفعنا إلى طرح تساؤلات كثيرة عن مدى "براعة" هذه المضامين، فما الهدف من تناوُل مادّة كهذه وتقديمها ما دامت تُضلّلُ القارئَ وتحتوي على كمّ من المغالطات في رصد الموضوع؟ وهل يعي الصحفيّ الذي قدّم المادّة ذلك؟ وما هو موقف رئيس التحرير؟

يمكن الاستنتاج أيضًا أنّ مواضيع التعدديّة الجنسيّة والجندريّة والمثليّة الجنسيّة في أغلب وسائل الإعلام الفلسطينيّة في مناطق الـ 48 هي أقرب إلى حقل مفتوح لم يُستنفد بعد، حيث إنّ غياب سياسات تحرير واضحة وصارمة من قبل الجهات المالكة، ووجود سياسات ارتجاليّة موضوعيّة تقرَّر وَفق الحدث أو الخبر، تسهم أحيانًا في رفع الانكشاف على هذه المواضيع، يُستثنى من ذلك بعض المواقع التي تتبنّى موقفًا عقائديًا أو دينيًا ضدّ هذه المواضيع. هذا الوضع قائم دونما علاقة لموقف الجمهور أو القرّاء أو مستهلِكي الإعلام الفلسطينيّ. تعامُل وسائل الإعلام مع هذا الموضوع ناتج عن قراءة وسيلة الإعلام للمجتمع ومواقفه، وأهداف وسيلة الإعلام، والمنافسة والإمكانيّات المتاحة. لذا، فإنّ الإشكاليّات الأساسيّة التي تنتج في هذا السياق هي في كيفيّة الكتابة ودقّتها ومهنيّتها من قبل الصحافة أو التحرير. هذه الضبابيّة أو غياب السياسات توفّر هامشًا ومساحة جيّدة للعمل المشترك بين مؤسّسات المجتمع المدنيّ ووسائل الإعلام لتطوير وبناء مشاريع مشترَكة لتعامل وتناول وسائل الإعلام مع مواضيع المثليّة الجنسيّة. بَيْدَ أنّ هذه المساحة أقلّ في مناطق الـ 67؛ وذلك لأنّ اهتمام وسائل الإعلام بهذه المواضيع ضعيف جدًا -أي إنّ الهدف الأبرز هو العمل مع وسائل الإعلام ومن ثَمّ العاملين في مجال الصحافة.

هنا يمكن تبنّي بعض الاقتراحات التي قدّمها عدد من الصحفيّين في هذا الصدد. على سبيل المثال، قالت الصحفيّة "لَنا": *"يجب التعامل مع مجموعة صحفيّين. يجب وضع خطّة عمل. مجموعة تشعرون أنّها من الممكن أن تعملوا معها. ليس سهلًا هذا الموضوع... بحاجة إلى عدد من السنوات". كذلك يقول "مروان" إنّ المبادرات وطرح البرامج يجب أن تأتي من المؤسّسات المتخصّصة التي يجب أن تبادر: "أنت تؤثّر على الإعلام إذا كان هناك كوادر مهنيّة، وأناس متجنّدون وصحفيّون منتمون إلى المجموعات ويعملون أمام كلّ صحفيّ وصحفيّ.*

لا حاجة إلى حملات إعلاميّة. تقرّر مثلًا أنّه في هذا الشهر سنعمل مع موقع معيّن. تجتمع مع رئيس التحرير وطاقم التحرير، تقدّم عرضًا لهم، تجعلهم يحبّون الفكرة، فيكون تواصل على نحوٍ مباشر. يجب أن تأخذ الصحفيّ وتجلس معه وتبني علاقة شخصيّة. أناس يتكلّمون عن تجربتهم الشخصيّة للصحفيّين. خلال أشهر، حتّى سنة أقصى حدّ، سيصبح هذا الموقع جزءًا من آليّات عملنا. في الوقت نفسه، يجب تفهُّم عدم النشر أحيانًا. كذلك من المهمّ التواصل مع الموقع لمحاولة منع نشر أخبار أو مقالات سلبيّة أو ضدّ المثليّين. قد لا يُنشر لهم. وهذا يستدعي إجراء عمليّة مسح لوسائل الإعلام المهمّة، وإعداد قوائم بأسماء المراسلين... اجتماعات وتعارف. هذه بحاجة إلى جرأة وعمل خارج المربّع، وبحاجة إلى شباب أو صبايا مُجاهرين بمثليّتهم مستعدّين للعمل في هذا الموضوع، ويروون قصّتهم.

هذه الاقتراحات توضّح أنّ غياب السياسات يوفّر فرصة للعمل مع وسائل الإعلام، وأنّ المبادرة يجب أن تأتي من قِبَل المؤسّسات المختصّة والفاعلة في هذا المجال، بحيث تشمل خططًا وبرامج عمل وأهدافًا واضحة قابلة للتنفيذ، بداية من العمل أمام وسائل الإعلام ومن ثَمّ التعاون مع العاملين في مجال الصحافة والإعلام لرفع قدرتهم وترويدهم بأدوات للتعامل مع هذه المواضيع. نتائج هذه الدراسة الأوّليّة هي بداية العمل لا ذروتُهُ. يجب تحضير منشورات وموادّ تدريبيّة مكتوبة للصحفيّين وكتّاب المقالات، وإقامة ورشات عمل مشتركة، وعقْد أيّام دراسيّة.

بحْثُ موضوعات التعدديّة الجنسيّة والجندريّة والمثليّة الجنسيّة في وسائلنا الإعلاميّة المختلفة لم يكن مجرّد بحثٍ يقدّم معلوماتٍ عن تغطية الإعلام لذلك أو عدمها، بقدر ما كانت الرؤيّة النقديّة التحليليّة هي الهدف الرئيسيّ الذي يدفعنا إلى تقديم التوصيات بشكل موضوعيّ يعتمد، بالضرورة، على نتائج البحث، لا على تنظير ورؤية مُسْبقة.

التوصيات

بناءً على ما جاء، فإنّ التوصيات التي يمكننا تقديمها من خلال هذه الدراسة، تأتي في ثلاثة مستويات:

1. المستوى الفرديّ (وهو ما يتعلّق بالصحفيّين /الإعلاميّين).
2. وسائل الإعلام (الصحف؛ المجلّات؛ المواقع).
3. الخطاب الإعلاميّ العامّ في تناوله لقضايا التعدّديّة الجنسية والجندريّة.

بدايةً، في ما يتعلّق بالجانب الشخصيّ أو الفرديّ، نقدّم توصياتٍ تعتمد على ما لاحظناه وبحثناه من خلال المقابلات الشخصيّة، حيثُ نوصي بما يأتي:

- ضرورة التحاقِ الصحفيّين بمجموعات إرشاد وتوعية في ما يتعلّق بقضايا التعدّديّة الجنسيّة والجندريّة، وانكشافِهم على جمعيّات ومؤسّسات تُعْنى بهذا الشأن.
- تدريب الصحفيّين ضمن ورشات كتابيّة، ليتمكّنوا من صياغة الموادّ بمصطلحات وتعابير دقيقة، وكشفهم على دراسات وبحوث ومقالات علميّة وتحليليّة تتناول هذه الموضوعات.
- ضرورة فهم واقع المؤسسات التي تُعْنى بهذا الشأن، وواقع ناشطيها وأفرادها، والذي لا يتماشى مع "ثقافة" الاعلام التي تعتمد حصرا على نشر القصص الشخصية، الاحصائيات، ومعلومات أخرى قد لا تكون متوفرة، الشيء الذي يتطلب إبداعًا متبادلًا من الطرفين لتوصيل المعلومات والرسائل المطلوبة.

أمّا بالنسبة لوسائل الإعلام المختلفة، فنُوصي بما يلي :

- ضرورة التشبيك بين الجهات الإعلاميّة والجمعيّات، بحيث يمكّن ذلك الجهاتِ الإعلاميّةَ من الرجوع إلى الجمعيّات الخاصّة بموضوعات التعدّديّة الجنسيّة والجندريّة، لتكون الأخبار والموادّ المنشورة المتعلّقة بهذه القضايا بالتعاون بين الطرفيْن؛ أو أن تنشر الجمعيّات سلسلة مقالات في صحف معيّنة توفّر مساحة خاصّة لذلك.
- ضرورة تطوير مرجعية من قبل المؤسسات التي تُعْنى بهذه القضايا عن طريق تطوير قاموس مصطلحات لاستعمال الاعلاميين، و\او "ميثاق" لإعلام مسؤول عن تغطية قضايا التعدّديّة الجنسيّة والجندريّة.
- ضرورة تبني الصحف والمواقع مسؤولية رفع سقف النقاش المجتمعي بما يخص الحرّيّات، عن طريق الخوض في مواضيع اجتماعيّة قد تكون إشكاليّة أحيانًا، وعدم الرضوخ للأفكار المسبقة.

وأخيرًا، التوصيات المتعلّقة بالخطاب الإعلاميّ المحلّيّ. وفي هذا الجانب، التوصيات ليست خاصّة بل هي عامّة، أي إنّها لا تُعتبَر توصيات متعلّقة بقضايا المثليّة الجنسية والتعدّديّة الجنسيّة والجندريّة فحسب، بل ترتبط بمدى مسؤوليّة الإعلام بخطابه التوعويّ والإصلاحيّ بعيدًا عن التضليل والانحياز وفقدان الموضوعيّة في الخطاب. فنحن مؤمنون بأهمّيّة دَوْر الإعلام، وبمدى تأثير الخطاب الإعلاميّ على المجتمع الذي يتلقّى هذا الخطاب وعلى العالم

بأسْرِهِ، إذ إنّنا نَعِي جيّدًا مدى تغلغل الإعلام في حياتنا باختلاف أنواعه ووسائله.

إنّ تعامُلنا مع ضرورة إحداث تغيير أو تقدّم على مستوى الخطاب ليس مقتصرًا على الإعلام فقط، بل يتجاوزه إلى سائر الجهات أو السلطات التي تشكّل وعيَنا وثقافتَنا وواقعَنا المَعيش، كالدين والسياسة والمؤسّسات الحقوقيّة الفاعلة وغيرها؛ فعلى كلّ سُلطة -مَهما تنوّعت- أنْ تعتمد خطابًا تَوْعَويًّا يقوم بِدَوْر في نهضة الإنسان. وفي ما يتعلّق بالخطاب الإعلاميّ المحلّيّ، نجد أنّ التوصيات التي اقترحناها في البندَيْن السابقَيْن ستؤثّر، بالضرورة، على تغيير الخطاب الإعلاميّ المحلّيّ وارتقائه إلى مستوى فكريّ عالٍ يساهم في فرض خطاب جديد متنوّر.

في الختام، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ مسألة تغيير أو تحديث الخطاب الإعلاميّ ليست بالأمر السهل، وإنْ توافرت التوصيات السابقة على مستوى الأفراد العاملين في المجال الإعلاميّ وعلى مستوى الجهات والوسائل الإعلاميّة؛ وذلك أنّ الخطاب يتأثّر بخطاب آخر، فالخطاب الإعلاميّ لا ينفصل عن الخطاب السياسيّ، وهذا الأخير لا ينفصل بِدَوْره عن الخطاب الحقوقيّ العامّ والخطاب الاجتماعيّ المتعلّق بالخطاب الدينيّ أيضًا. نحن نَعِي وندرك جيّدًا أنّه من الصعب بلوغ هدف مثاليّ لا ندّعي أنّنا نسعى إليه، بقدر ما نحاول أن نُحدِث تغييرات على مقاسِ واقعنا، وهو تغيُّر ليس مستحيلًا تحقيقه ما دمنا نمتلك الخطط والأدوات اللازمة لإحداثه على مستويات عديدة.

HEINRICH BÖLL STIFTUNG

فلسطين والأردن

"الآراء الواردة هنا تعبر عن رأي الكاتب، وبالتالي لا تعكس بالضرورة وجهة نظر المؤسسة"

026252729

Info@alQaws.org

www.alQaws.org

alQaws